جامعة آل البيت
معهد بيت الحكمة

اثر المتغيرات الدولية والإقليمية على سياسة الأردن الخارجية ٢٠١١-٢٠١٧

The Impact of Regional and International Variables on Jordan's Policy Foreign policy 2011-2017

إعداد

ثامر عبد الله الدغمي

إشراف

الأستاذ الدكتور علي عواد الشرعة

قدمت هذه الدراسة استكمالا للحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية في معهد بيت الحكمة في جامعة آل البيت
العام الدراسي

٢٠١٨/٢٠١٧

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تفويض

أنا ثامر عبد الله الدغمي أفوض جامعة آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

التوقيع :

التاريخ :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إقرار والتزام بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها

أنا الطالب ثامر عبد الله الدغمي الرقم الجامعي

التخصص علوم سياسية الكلية : معهد بيت الحكمة

أعلن أنني ألتزمت بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المفعول المتعلقة بإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه عندما قمت شخصياً بإعداد رسالتي بعنوان :

"أثر المتغيرات الدولية والإقليمية على سياسة الأردن الخارجية ٢٠١١-٢٠١٧"

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والاطاريح العلمية. كما أنني أعلن بأن رسالتي هذه غير منقولة أو مستلة من رسائل أو أطاريح أو كتب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة أعلامية ، وتأسيساً على ما تقدم فإنني أتحمل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك بما فيه حق مجلس العمداء في جامعة آل البيت بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها دون أن يكون لي أي حق في النظام أو الاعتراض أو الطعن ، بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

توقيع الطالب .....

التاريخ : / / ٢٠١٨

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قرار لجنة المناقشة

قدمت هذهِ الرسالة بعنوان : "**اثر المتغيرات الدولية والإقليمية على سياسة الأردن الخارجية** 2011-2017" استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية في معهد بيت الحكمة في جامعة آل البيت. نوقشت وأوصي بإجازتها بتاريخ ٥ / ٨ / 2018 م.

إعداد

ثامر عبد الله الدغمي

أشراف

الأستاذ الدكتور علي عواد الشرعة

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
الأستاذ الدكتور علي عواد الشرعة..... (مشرفاً ورئيساً)	
الاستاذ الدكتور محمد احمد المقداد.....(عضواً)	
الدكتور عبدالله راشد العرقان.....(عضواً)	
الدكتور محمد جمال الخرشا.....(عضواً خارجياً)	

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإهداء

اهدي جهدي هذا إلى والدي الحبيب الذي لم يتوانى لحظة واحد في تشجيعي عن مواصلة درب العلماء
والبحث والدراسة وكذلك إلى والدتي رمز الحب والحنان والعطاء
والى إخواني وإخوتي شموع مضيئة في ملكة الليل
إلى أصدقائي الذي ساعدوني ووقفوا إلى جانبي
لهم مني جميعا كل محبة وتقدير واحترام

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشـكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين وأفضل الصلاة وأتم التسليم على المبعوث رحمة للعالمين محمد النبي العربي الهاشمي الأمين وعلى اله وصحبه أجمعين.

لا يسعني إلا ان أقدم عظيم شكري وخالص امتناني إلى أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور علي عواد الشرعة الذي أشرف على رسالتي هذه ووقف إلى جانبي موقفا مشرفا وجنبني أخطاء ما كنت لا تخلص منها لولا رعايته واهتمامه و كذلك شكري وامتناني إلى أعضاء لجنة المناقشة الذين كانت ملاحظاتهم عن على الرسالة أطيب الاثر والفائدة والى مدرس معهد الحكمة وجامعة آل البيت الذين عشنا معهم أفضل أيامنا الدراسية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس الموضوعات

تفويض ..... ب
الإهداء ..... هـ
الشـكر والتقدير ..... و
فهرس الموضوعات ..... ز
الملخص باللغة العربية ..... ط
Abstract ..... ي
المقدمة: ١
أولا : مشكلة الدراسة ٢
ثانيا : أهمية الدراسة ٣
ثالثا : أهداف الدراسة ٣
رابعا : فرضية الدراسة ٤
خامسا : حدود الدراسة ٤
سادسا : محددات الدراسة ٤
سابعا : متغيرات الدراسة ٤
ثامنا : مفاهيم الدراسة ٥
تاسعا : منهجية الدراسة ٦
عاشرا : الدراسات السابقة ٧
الفصل الأول : التأصيل النظري للمتغيرات الدولية والإقليمية ٩
المبحث الأول :طبيعة المتغيرات الدولية الإقليمية ٩
المطلب الأول : مفهوم المتغيرات الدولية وأنواعها ١٠
المطلب الثاني :مفهوم المتغيرات الإقليمية وأنواعها ١٩
المبحث الثاني : السياسة الخارجية الأردنية ٣٢
المطلب الأول : ماهية السياسة الخارجية الأردنية ٣٢
المطلب الثاني :آليات السياسة الخارجية الأردنية ومحدداتها ٣٥
المطلب الثالث : صنع القرار السياسي الأردني (الكيفية المؤسسات) ٣٧

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني : اثر المتغيرات الدولية على السياسة الخارجية الأردنية ٢٠١١-٢٠١٧ ..... ٣٩
المبحث الأول : الأثر السياسي والاقتصادي ٣٩
المطلب الأول : الأثر السياسي ٤٠
المطلب الثاني : الأثر الاقتصادي ٤٧
المبحث الثاني : الأثر الأمني والعسكري والاجتماعي ٦١
المطلب الأول : الأثر الأمني والعسكري ٦١
المطلب الثاني :الأثر الاجتماعي ٧١
الفصل الثالث : اثر المتغيرات الإقليمية على السياسة الخارجية الأردنية ٢٠١١-٢٠١٧ ..... ٧٣
المبحث الأول : الأثر السياسي والاقتصادي ٧٣
المطلب الأول : الأثر السياسي ٧٤
المطلب الثاني : الأثر الاقتصادي ٨٢
المبحث الثاني : الأثر الأمني والعسكري ٨٧
المطلب الأول : الأثر الأمني ٨٧
المطلب الثاني : الأثر العسكري ٩٦
الخاتمة والنتائج ٩٨
التوصيات ٩٩
المصادر والمراجع ١٠٠
المراجع العربية ١٠٠
المراجع الأجنبية ١٠٤

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اثر المتغيرات الدولية والإقليمية على سياسة الأردن الخارجية ٢٠١١-٢٠١٧

إعداد

ثامر عبد الله الدغمي

إشراف

الاستاذ الدكتور علي عواد الشرعة

الملخص باللغة العربية

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف كان من أبرزها بيان أهم المتغيرات الدولية والإقليمية التي أثرت على السياسة الخارجية الأردنية في الفترة من ٢٠١١- ٢٠١٧ وتحليل أهم الأحداث عن المستوى الدولي والإقليمي المؤثر على سير السياسة الخارجية الأردنية وطبيعة السياسة الخارجية الأردنية التي تم إتباعها في التعامل مع المتغيرات الدولية والإقليمية .

وفي سبيل الوصول إلى نتائج أكثر واقعية اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي ومنهج صنع القرار المصلحة القومية الوطنية باعتبار ان ما يحدث في العالم والأقاليم بحاجة إلى تحليل، وصنع قرار وهو في نهاية الأمر تحقيق لمصالح دولية وإقليمية .

وكان من ابرز نتائج الدراسة ان السياسة الخارجية الأردنية تعتبر إحدى الآليات الأساسية للتكيف في المحيط الداخلي والخارجي للأردن وذلك من اجل الحفاظ على أمنها وبقائها واستمرارها، وكذلك فإن السياسة الخارجية الأردنية قد تعاملت بتوازن مع كافة القضايا التي حاولت التأثير على الأردن دوليا وإقليميا مثل الأزمات العربية في سوريا والعراق واليمن وليبيا ، والملف النووي الإيراني والعلاقات بين الأردن والولايات المتحدة الأمريكية والأردن وإيران والأردن وإسرائيل والأردن وتركيا.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

The Impact of Regional and International Variables on Jordan's Policy Foreign policy 2011-2017

Preparation
Thamer Abdullah Aldghami
supervision
Dr. Ali Awad Al – Sharaa

Abstract

The objective of this study was to achieve a number of objectives. The most important of these was the statement of the most important international and regional changes that affected the Jordanian foreign policy in the period 2011-2017 and analyzed the most important events on the international and regional level affecting the Jordanian foreign policy and the nature of the Jordanian foreign policy. With international and regional variables.

In order to arrive at more realistic results, the researcher followed the analytical descriptive approach and the decision-making approach to the national national interest, considering that what is happening in the world and the regions needs analysis and decision-making which is ultimately an achievement of international and regional interests.

The Jordanian foreign policy was considered one of the basic mechanisms of adaptation in the internal and external environment of Jordan in order to preserve its security, survival and continuity. The Jordanian foreign policy has also dealt with all the issues that tried to influence Jordan internationally and regionally, Syria, Iraq, Yemen and Libya, the Iranian nuclear file and relations between Jordan and the United States of America, Jordan, Iran, Jordan, Israel, Jordan and Turkey.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المقدمة

لم يشهد الأردن عواصف خارجية دولية وإقليمية محيطة به مهددة لأمنه واستقراره كالتي يشهدها اليوم، على الرغم من أن البلاد قد تعرضت منذ النشأة لعواصف صعبة وخطيرة لكن الحكمة في التعامل مع معظمها تسببت بتقوية الأردن، فيما شكل الفشل في التعامل مع بعضها الآخر إشكاليات تاريخية للمملكة في مسارها السياسي على الصعيدين الدولي والإقليمي، ونظرا لما يمثله الأردن من قيمة جيوسياسية للعديد من الدول المحيطة وعلى رأسها إسرائيل، فقد شكلت دوما عاملا مهما في رسم سياسات المنطقة من قبل الدول الكبرى المجتمع الدولي ودول الإقليم، حيث عمدت هذه الدول في كثير من الأحيان إلى الزج بالأردن في معاركها الخاصة محليا ودوليا وخاصة في الحرب الأمريكية على الإرهاب عام ٢٠٠١، وفي محاولات دول عربية لإدخال الأردن في معركة مع تيار الإسلام السياسي الذي يشكل في المملكة عامل أمان واستقرار استراتيجي.

لقد تعامل الأردن مع رياح الربيع العربي التي سادت المملكة منذ عام ٢٠١١، حيث تم احتواء الكثير من ظواهر الربيع العربي في البلاد الأخرى وعلى الأخص فيما يتعلق بمنع تحول المظاهرات والحراكات الشبابية إلى مجال للعنف المضاد، وأما على صعيد التحالفات السياسية الدولية والإقليمية فإن الأردن بترتيبه سياسته التاريخية ينتمي إلى ما يسمى بمحور الاعتدال العربي مجازا، ولذلك فإنه يتخذ من العلاقات مع دول الخليج وإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية مؤشرا مهما في لعب إدارة الإقليمية وحتى الدولية على الصعيدين الأمني والسياسي.

إن العواصف والمتغيرات التي تحيط بالبلاد سياسيا وامنيا واقتصاديا جراء الصدامات المسلحة في سوريا بين النظام والقوى المعارضة أوصل الحال إلى شبه الحرب الأهلية شكل مصدر خطر حقيقي للبلاد واستلزم اتخاذ سياسات النأي بالنفس عن الدخول في الخلاف والانحياز لأحد الطرفين.

وقد تفاقمت الأوضاع في العراق بسبب قمع الحكومة للمظاهرات السلمية منذ عام ٢٠١١ ومن ثم تحولها إلى حرب مسلحة بين الطرفين في نهاية ٢٠١٣، ومن ثم تنامي نفوذ الجماعات المسلحة المتطرفة وعلى رأسها منظمة داعش الإرهابية في كل من سوريا والعراق بطريقة مشبوهة ومثيرة، والتدخل الروسي والإيراني في سوريا ٢٠١١-٢٠١٧ مقابل تدخلات خليجية بدعم بعض المنظمات المسلحة في سوريا، فقد أصبح يشعر الأردنيون بخطر يداهم البلاد بسبب الارتباطات السياسية والاقتصادية والأمنية والجيوسياسية بين الأردن وبين كل من العراق وسوريا.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعلى صعيد آخر فقد مثل فشل المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية للتسوية والقمع الإسرائيلي للفلسطينيين في الضفة الغربية منذ حزيران / يوليو ٢٠١٤ قلقا للمملكة ، إضافة إلى قرارات الإدارة الأمريكية الجديدة بقيادة دونالد ترامب وخاصة قراره الأخير بشان القدس؛ إذ انه وافق على نقل السفارة الأمريكية للقدس والاعتراف بالقدس كعاصمة موحدة لإسرائيل الأمر الذي هدد الأمن والاستقرار الإقليمي والدولي واختراق كافة الاتفاقيات الموقعة مع إسرائيل حول حق الهاشميين في الوصاية التاريخية على الأماكن الدينية في القدس كل تلك القضايا الإقليمية والدولية كان لها تأثيرها المباشر وغير المباشر على السياسة الخارجية الأردن في الفترة من (٢٠١١-٢٠١٧).

أولا : مشكلة الدراسة :

إن معطيات البيئة الدولية والإقليمية فرضت ولا زالت تحديات سياسية وأمنية واقتصادية وجيوسياسية وتهديدات كان لها الأثر المباشر في صياغة وتشكيل سياسة الأردن الخارجية الأمر الذي فرض على صانع القرار السياسي الأردني ضرورة اخذ تلك المتغيرات عند رسم السياسة الأردنية سواء على المستوى الدولي أم المستوى الإقليمي.

وقد تمحورت مشكلة الدراسة حول تحليل اثر المتغيرات الدولية والإقليمية على سياسة الأردن الخارجية ٢٠١١-٢٠١٧ حيث تم تناولها من خلال السؤال الرئيس للدراسة وهو على النحو الاتي : ما اثر المتغيرات الدولية والإقليمية على سياسة الأردن الخارجية ٢٠١١-٢٠١٧؟

ويتفرع عن التساؤل المحوري الأسئلة الفرعية التالية :

١- إلي أي حد يمكن القول بان توجهات السياسة الخارجية الأردن قد تأثرت بما تفرضه المتغيرات الدولية الإقليمية في الفترة ٢٠١١-٢٠١٧؟

٢- ما مدى انعكاس معطيات المتغيرات الدولية والإقليمية على السلوك السياسي الخارجية الأردني في تشكيله لمواقفه تجاه التفاعلات الكامنة في المحيطين الدولي الإقليمي في الفترة من ٢٠١١-٢٠١٧؟

٣- ما هي المتغيرات التي فرضتها البيئتين الدولية والإقليمية والتي أثرت على السياسة الخارجية الأردنية خلال الفترة من ٢٠١١-٢٠١٧؟

٤- ما هي طبيعة السياسة الخارجية الأردنية التي تم إتباعها في التعامل مع المتغيرات الدولية والإقليمية التي أثرت على السياسة الخارجية الأردنية في الفترة من ٢٠١١-٢٠١٧؟

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا : أهمية الدراسة :

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من وجود بعض الدراسات الخاصة بالسياسة الخارجية الأردنية، وقد اقتصرت بعض الدراسات على العلاقات السياسية والاقتصادية والأمنية مع بعض الدول الخارجية والإقليمية مع التركيز على السياسة الخارجية الأردنية وصناعة القرار فيها.

وفي هذا المجال تبرز أهميتين لنا :

١- الأهمية العلمية : تكمن أهمية موضوع الدراسة في محاولتها تحليل العناصر المؤثرة في السياسة الخارجية الأردنية، والعناصر التفسيرية التي تتضمنها والتي تؤثر تشكيلها، وما تكتنفها من متغيرات دولية وإقليمية، بالإضافة إلى تقديم إطارا نظريا لمفاهيم السياسة الخارجية والأطر العلمية في تحليلها ودراستها.

٢- الأهمية العملية : تأتي هذه الدراسة كونها تعمل على تحليل اثر المتغيرات الدولية والإقليمية على سياسة الأردن الخارجية في الفترة ٢٠١١-٢٠١٧ وفي صياغة السلوك الخارجي والإقليمي للأردن.

ثالثا : أهداف الدراسة :

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف كان من أهمها :

١. بيان أهم المتغيرات الدولية والإقليمية التي أثرت على السياسة الخارجية الأردنية في الفترة من ٢٠١١-٢٠١٧.

٢. بيان طبيعة السياسة الخارجية الأردنية (نمطا وسلوكا) في كيفية التعامل مع اثر المتغيرات الدولية والإقليمية التي ألقت بظلالها على النظام السياسي الأردني.

٣. معرفة طبيعة السلوكات الإستراتيجية والتكتيكية التي اتبعها النظام السياسي الأردني في التعامل مع اثر المتغيرات الدولية والإقليمية على سياسته الخارجية من ٢٠١١-٢٠١٧.

٤. تناول التحديات الخارجية الدولية والإقليمية التي أثرت على السياسة الخارجية الأردنية في الفترة من ٢٠١١-٢٠١٧ وفهمها وتحليلها وطبيعة القرار السياسي الخارجي المتخذ تجاهها.

٥. تسليط الضوء على إدارة الدولة الأردنية في التعامل مع المتغيرات الدولية والإقليمية تحدياتها وتأثيرها على السياسة الخارجية الأردنية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رابعا : فرضية الدراسة :

تنطلق الدراسة من الفرضية الرئيسة التالية : إن المتغيرات الدولية والإقليمية هي الأكثر تأثيرا على سياسة الأردن الخارجية في الفترة من ٢٠١١-٢٠١٧.

ويتفرع عن هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية :

١- كلما كان هناك استقرار في المتغيرات الدولية الإقليمية كلما اثر ذلك إيجابا على السلوك الخارجي للسياسة الأردنية.

٢- كلما كانت العلاقات السياسية والاقتصادية والإستراتيجية والأمنية للأردن جيدة على المستويين الدولي والإقليمي كلما اثر ذلك إيجابا على بيئة صانع القرار السياسي الخارجي الأردني.

٣- كلما كان هناك وعيا فهما وتحليلا دقيقا للسياسة الخارجية الأردنية كلما أدى ذلك إلى تأثير ايجابي على القرار السياسي الأردني الخارجي.

خامسا : حدود الدراسة :

- **الحدود الزمانية : تغطي هذه الدراسة فترة زمنية مهمة في تاريخ الأردن السياسي (٢٠١١-٢٠١٧).**
- **الحدود المكانية : دول العالم ودول إقليم الشرق الأوسط والأردن .**
- **الحدود الموضوعية : تشمل الدراسة : (اثر المتغيرات الدولية الإقليمية على سياسة الأردن الخارجية في الفترة من ٢٠١١-٢٠١٧).**

سادسا : محددات الدراسة :

إن كثرة المتغيرات الدولية والإقليمية المؤثرة في السياسة الخارجية الأردنية يجعل من الصعب أحيانا فهمها وتحديدها وتحليلها في دراسة كهذه .

سابعا متغيرات الدراسة :

- **المتغير المستقل : المتغيرات الدولية والإقليمية.**
- **المتغير التابع : السياسة الخارجية الأردنية.**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثامنا : مفاهيم الدراسة :

١- المتغيرات الدولية :

المتغيرات الدولية اسميا : القواعد والأسس التي تحكم البيئة الدولية والتي تؤثر على البنى والهياكل على مستوى النظام العالمي والنظم الإقليمية والدولية.(الحمد، ٢٠١٤ : ٧-٨).

- **المتغيرات الدولية (إجرائيا) : أمكن صياغة المؤشرات التالية لمفهوم المتغيرات الدولية على ضوء التعريف الاسمي :**

- **الأحلاف والتكتلات الدولية.**
- **توسيع دوائر التكامل الإقليمي والاعتماد المتبادل.**
- **التغيرات الجيوسياسية والديمغرافية الاقتصادية والأمنية.**
- **التغيرات التقنية والعسكرية الحرب والثورات الأزمات، (منصور، ٢٠١٥ : ١-٢).**

٢- المتغيرات الإقليمية :

المتغيرات الإقليمية اسميا : القواعد والأسس التي تحكم البيئة الإقليمية والتي تؤثر على البنى والهياكل مستوى النظام الإقليمي.(منصور، ٢٠١٥ : ٢).

- **المتغيرات الإقليمية إجرائيا : العوامل التي تؤثر على السياسة الخارجية الأردنية ومن مؤشراتها :**

- **درجة التكامل الإقليمي.**
- **وحدة الصراع الإقليمي.**
- **درجة التنافس بين القوى الكبرى في المنطقة.**
- **الثورات والأزمات والحروب الأهلية في الإقليم.**

٣- السياسة الخارجية الأردنية :

- **السياسة الخارجية اسميا : مجموعة الأفعال والإجراءات التي تتخذها الدولة في علاقاتها مع الدول الأخرى، وهي في العادة نتاج تفاعل المؤثرات الخارجية والداخلية السلبية منها والايجابية ومدركات صناع القرار في الدولة(Coplin 1971 : 85) .**
- **السياسة الخارجية الأردنية إجرائيا : برنامج عمل الدولة الأردنية في المجال الخارجي أو الأنشطة الخارجية في توجيه علاقاتها مع الدول الأخرى.**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تاسعا : منهجية الدراسة :

تشمل هذه الدراسة على مناهج ومقتربات عدة لتحليل السياسة الخارجية بغرض استيعاب المتغيرات الخارجية والإقليمية محل الدراسة، إذ أن القارئ لهذه الدراسة سيجد بين ثناياها مزيجا من المنهج السليم للموضوع التي فرضتها طبيعة البحث وطبيعة المراحل المعالجة، لذا فإن الباحث سيعتمد في دراسته على المناهج التالية :

١- المنهج التحليلي : وهو من المناهج المهمة في تحليل العلاقات التفاعلية بين المتغيرات التي تكتنفها الدراسة، كما يتيح هذا المنهج إمكانية دراسة حالات مختلفة ضمن دراسة واحدة ويسمح بالانتقال إلى مستويات متعددة من التحليل اخذين في الاعتبار العلاقات التفاعلية بين المتغيرات الخارجية والإقليمية التي تؤثر على السياسة الخارجية الأردنية والتي تعتبر جوهر الدراسة الحالية كما يساعد هذا المنهج على الربط بين السياسة الخارجية الأردنية ومحيطها الداخلي الإقليمي والخارجي الدولي .(الوريكات، ٢٠١٦ : ١٣).

٢- منهج صنع القرار : وهو المنهج الذي يركز على عملية صنع القرار السياسي الخارجي كأساس لتفسير السياسة الخارجية الأردنية تجاه المتغيرات الدولية والإقليمية في الفترة ٢٠١١-٢٠١٧ ويبحث الكيفية التي تتفاعل بها المتغيرات الدولية والإقليمية وأثرها على السياسة الخارجية الأردنية. وصاحبي هذا المنهج هما ريتشارد وسنايدر وجراهام اليسون ومقومات هذا المنهج تنقسم إلى البيئة الداخلية حيث تتضمن البيئة الإنسانية والمجتمع والسكان ومساحة البلد وموارده والموقع الجيوسياسي والبيئة الخارجية الدولية والإقليمية التي تشمل العوامل خارج حدود الدولة البيئة الاجتماعية السلوكية التي تشمل توجهات نظام القيم في المجتمع وعملية صنع القرار تتضمن تدفق المعلومات الواضحة والدقيقة لصانع القرار والأدوار والأهداف.(مركز الناطور للدراسات ، ٢٠٠٧ : ٢).

٣- منهج المصلحة الوطنية : ينبثق هذا المنهج عن النظرية الواقعية باعتبار أن مفهوم هذا المنهج يرتبط إلى حد كبير بنظرية القوة ونظرا لذلك الارتباط فإن هانز مورجانثو الأمريكي الأصل وأستاذ العلاقات الدولية أسهم في إيجاد هذه النظرية وتطويرها، ولم يتردد في ربط المصلحة الوطنية بالقوة، إذ تظل القوة هدفا كصناع السياسة الخارجية وهي هدف رئيس من أهداف الدولة في علاقاتها الخارجية مع الفاعلين الدوليين (المشاقبة، ٢٠١٣ : ٢).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عاشرا : الدراسات السابقة :

جاءت هذه الدراسة معتمدة على العديد من الدراسات الأكاديمية في هذا الشأن ومن أهم الدراسات ما يلي :

١- دراسة (النجدواي، ٢٠١٤)، بعنوان : اثر المتغيرات الداخلية والخارجية صناعة السياسة الخارجية للدول العربية.:

قدم الباحث في هذه الدراسة شرحا وافيا حول كيفية صناعة السياسة الخارجية للدول العربية وفق القواعد وأسس علم السياسة الخارجية، كما جاءت هذه الدراسة متضمنة للعديد من مجالات الدراسة كونه جاء في سياقها صناعة السياسة الخارجية الأردنية كأنموذج للتحليل اكتف على متغيرات دراسة السياسة الخارجية والتحديات التي شكلها هذه المتغيرات على صانع القرار السياسي الخارجي الأردني في صياغة لتوجهه الخارجي.

٢- دراسة (الحضرمي، ٢٠١٣) ، بعنوان : الدول الصغيرة القدرة والدور مقاربة نظرية.:

هدفت هذه الدراسة إلى تقديم المقاربات النظرية والإطار التحليلي لظاهرة السياسة الخارجية خاصة الدول الصغيرة كالأردن مثلا كما يعرض الباحث الإطار التاريخي لتطويرها، كما يقدم الباحث تفسيرا للآلية التي ترتبط بها السياسة الخارجية بحركية صانع القرار واثر المتغيرات الدولية الإقليمية عليه مستعرضا أيضا نظرية الدور قدرة الدول الصغيرة والياتها على مواجهة التحديات التي تعصف بها دوليا وإقليميا.

٣- دراسة (الخزاعلة، ٢٠١٢) : بعنوان : السياسة الخارجية الأردنية في عهد الملك عبد الله الثاني ١٩٩٩-٢٠١٢.

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز العناصر الحيوية النشطة في السياسة الخارجية الأردنية وتحليل البعد الإقليمي الدولي والداخلي فيها للفترة من ١٩٩٩-٢٠١٢ ، حيث شهدت هذه الفترة تولي الملك عبد الله الثاني مهام منصبه كملك للمملكة الأردنية الهاشمية بالإضافة إلى التطورات الإقليمية والدولية التي أثرت على السياسة الخارجية الأردنية، وقد استخدم الباحث منهج تحليل النظم لاختبار فرضيتها ونظرية الدور التي تبين أهمية السياسة الخارجية الأردنية وأهمية النظام السياسي الأردني في مواجهة المتغيرات الدولية والإقليمية وتأثيرها في صناعة القرار السياسي الأردني.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤- دراسة (باك مورجان، ٢٠١١) بعنوان : نظرية السياسة الخارجية.:

أولى الباحثان اهتماما معتبرا لنظريات دراسة وتحليل السياسة الخارجية بالإضافة إلى العوامل المؤثرة في صنعها وأثرها على سلوك الدول الخارجية بالإضافة إلى تحليل دور مدركات وتصورات صناع القرار عن مكانه دولتهم في النظام الدولي كما يقدم الباحثان مناهج وطرق دراسة السياسة الخارجية للدول ويبين أن المقترحات المتبعة في دراسة السياسة الخارجية للدول الكبيرة وذات المقدسات القومية الضعيفة والفرق فيما بين سياستها الخارجية.

ما يميز هذه الدراسة :

أنها دراسة جديدة وحديثة لم يتم التطرق لها سابقا لان الفترة ٢٠١١-٢٠١٧ لم يتم دراستها يشكل دقيق ولم يتم التطرق لمجريات المتغيرات الدولية والإقليمية وأثرها على صانع القرار السياسي الأردني، حيث أن هذه الفترة غنية بالأحداث على المستويين الدولي والإقليمي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول : التأصيل النظري للمتغيرات الدولية والإقليمية

ما تزال المنطقة العربية تشهد متغيرات وتحولات إستراتيجية في بنية نظامها السياسي على الصعيد الدولي والوطني والإقليمي، ومنذ انطلاق الحراكات الشعبية على شكل ثورات أو توجهات إصلاحية ؟أظهرت القدرة الكافية لدنياميكيات العربي وحركاته السياسي التقليدية وبمشاركة فاعلة وأساسية من قطاعات الشباب الذي سخر وسائل التواصل الإعلامي والاجتماعي الحديثة لخدمة برامج هذه الحراكات.

ومع بداية عام ٢٠١١ وانطلاق سلسلة الثورات العربية من تونس نهاية ٢٠١٠ ومصر في٢٥ كانون الثاني / يناير ٢٠١١ ونجاح الثورتين التونسية والمصرية في إسقاط النظام سلميا، وامكانيات البلدين إلى جو من الحرية يؤسس بنظام سياسي ديمقراطي تعددي، وسارعت القوى السياسية والاجتماعية في دول عربية أخرى التي تستهدف التخلص من الظلم والاستبداد والفساد الذي يقود تحالف قوي بين رأس المال والأمن والسلطة وبرغم التفاوت في تقدير ونهج تعامل النخب السياسية الحاكمة مع هذه الحراكات بمطالبها الوطنية المشروعة، غير أن الخوف من المجهول يعد القاسم المشترك بينها.(الحمد،٢٠١١ :٧).

ومن الجدير بالدراسة في هذه المرحلة أن ندرك طبيعة المتغيرات سواء كانت الدولية أم الإقليمية الجارية منذ عام ٢٠١١ حتى الآن ٢٠١٨

يتناول هذا الفصل المبحثين الآتيين

المبحث الأول : طبيعة المتغيرات الدولية والإقليمية.

المبحث الثاني : السياسية الخارجية الأردنية.

المبحث الأول :طبيعة المتغيرات الدولية الإقليمية

بدأت المنطقة العربية في سنة ٢٠١١ أكثر انكشافية من باقي مناطق العالم للاحتجاجات الجماهيرية، حيث جاء غضب الشارع العربي نتيجة لضعف الاقتصادات الوطنية وغياب التنمية، وانتشار الفساد وغياب الثقة في قدرة النظام الانتخابي على أحداث أي تغيير بسبب التزوير المنظم. لعملية الانتخابات التي تعد آلية للتداول السلمي على السلطة والتي يفترض بها أن تتيح تغيير حكومات فاشلة بأخرى قادرة على إيجاد حلول للمشاكل المطروحة غير نفس النخب الحاكمة في السلطة، وقد غزت عقود من الركود، والانسداد السياسي، وسياسات التسلط، وغياب الحريات في العديد من البلدان العربية غضب النشطاء الذين خرجوا إلى الشوارع واستغلوا الفضاءات التي أتاحتها وسائل التواصل الاجتماعية الحديثة للاحتجاج على تردي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وحتى السياسية.(sorenson , 2015 : 6) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تلك الأحداث بالإضافة إلى الاحتقان الشعبي فيما يتعلق بقضايا فلسطين، والقدس، والممارسات الصهيونية، والإيرانية، وما حدث في العراق منذ ١٩٩٠ مرورا بسنة ٢٠٠٣ والاحتلال الأمريكي للعراق، وكل تلك المتغيرات التي شكلت عملية احتقان للمواطن العربي في وسط منطقة ملتهبة ولذلك دلالات سياسية واجتماعية أساسية، سوف تؤثر في تشكيل المشهد السياسي في مختلف الدول العربية عامة والأردن خاصة في سياستها الخارجية، بل ستؤثر في طبيعة العلاقات الأردنية إقليمية دوليا.

يتناول هذا المبحث المطلبين الآتيين :

المطلب الأول : مفهوم المتغيرات الدولية وأنواعها .

المطلب الثاني : مفهوم المتغيرات الإقليمية وأنواعها .

المطلب الأول : مفهوم المتغيرات الدولية وأنواعها

تعتبر منطقة الشرق الأوسط من أكثر مناطق العالم تأزما عبر التاريخ وخاصة في الفترة المعاصرة، وتحديد بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ١٩٤٥، إذ ان هذه المنطقة تشكل بؤرا للصراع الإقليمي والدولي، وقد أنتجتا حروبا وصراعات اتخذت طابعا تغييرا في شكل المنطقة حيث أصبحت تشكل مقياسا لدراسة سلوك النظام الدولي والقوى المسيطرة عليه، والتنبؤ بالمتغيرات التي تجري داخلة. (نعناع، ٢٠١٤ : ١).

يتناول هذا المطلب المحورين الآتيين :

أولا : ملامح المتغيرات الدولية من ٢٠٠٣-٢٠١١

ثانيا : ملامح المتغيرات الدولية من ٢٠١١-٢٠١٧.

أولا : المتغيرات الدولية من ٢٠٠٣-٢٠١٠ :

ينظر إلى الحملة العسكرية التي قادتها الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها ضد العراق في ٢٠ مارس/اذار ٢٠٠٣ باعتبارها إحدى الوقائع الأساسية التي تؤكد نهاية النظام الدولي القديم الذي قام بعد الحرب العالمية الثانية .

وقيام نظام عالمي جديد، فقد ذهبت الولايات المتحدة الأمريكية إلى الحرب مع بريطانيا وبقية الحلفاء متجاهلين تماما الشرعية الدولية، وهذه الحرب بعد المنعطف التاريخي الذي بشر بنظام عالمي جديد يتسم بالصعود غير المسبوق للقوة الأمريكية وانفرادها بمكانة القوة العظمى في العالم. (الدويك، ٢٠٠٤ : ١-٢)

كما تمثل حرب العراق عام ٢٠٠٣، ترجمة للإستراتيجية الأمنية الجديدة التي يطلق عليها عقيدة بوش، (حنا، ٢٠٠٤ : ١-٢).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد اعتبرت تحولا مهما في العقيدة الأمنية الأمريكية وطريقة التعامل مع قضايا العالم، حيث تم التخلي عن توجهات حقبة الرئيس الأسبق بيل كلينتون الدعية إلى الردع والاحتواء، وطرحت بدلا منها إستراتيجية توجيه الضربات الاستباقية ضد المنظمات الإرهابية والدول المناوئة الأهداف الولايات المتحدة الأمريكية ومصالحها، أو حتى الدول التي تسعى إلى امتلاك القوة بمفهومها الشامل. وفي وثيقة إستراتيجية الأمن القومي الأمريكية التي تقدم بها الرئيس السابق جورج ووكر بوش الابن في سبتمبر عام ٢٠٠٢ إلى الكونجرس، ورد انه في حال شعرت الولايات المتحدة الأمريكية بان دولة ما يمكن تشكل خطرا عليها مستقبلا، أو ثبت أن دولة ما تؤوي على أراضيها مجموعات إرهابية يمكن أن تشكل تهديدا الولايات المتحدة الأمريكية ، فإن من حق الولايات المتحدة الأمريكية أن تشن ضربات استباقية ومن طرف واحد على ارض تلك الدولة لتدمير مصدر التهديد، ولو اضطرها ذلك إلى إزالة النظام (كرولوف، ٢٠٠٧ : ١٩١). وفي اعتقادي ان هذه الوثيقة مفاجئة لمراقبي السياسات الأمريكية، فقد قال الرئيس الأمريكي السابق بوش الابن في خطابه للشعب الأمريكي بعد نحو عشرة أيام من اعتداءات الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، وتحديدا في العشرين من ايلول/سبتمبر ٢٠٠١ : " علينا أن ننقل المعركة إلى العدو، وان نزعزع خططه، علينا أن تواجه أسوا التهديدات قبل أن تظهر، إن الطريق الوحيد الذي يضمن لنا السلامة في هذا العالم الذي أقحمنا فيه هو طريف الفعل.(بوش، ٢٠٠١: ١)

وأضاف بوش الابن : على الولايات المتحدة الأمريكية أن تكشف عن خلايا الإرهاب في ستين دولة أو أكثر، وهو ما يعني ضمنا أن بوش الابن كان يعتزم انتهاج سياسة الضربة الأولى الاستباقية ضد الإرهاب الإرهابيين والدول التي تؤويهم في المكان الزمان اللذين تختارها الولايات المتحدة الأمريكية، سواء كانت هناك نيات إرهابية فعلا أو مجرد توجس ومخاوف، وهو ما يفسر قول بوش الابن : لو أننا انتظرنا التهديدات التي نشعر بها إلى أن تنفذ فسوف ننتظر طويلا، وذلك في الخطاب الذي ألقاه أمام الكونجرس في ٢٠ سبتمبر ٢٠٠١، كما ذكرت سابقا، ثم عاد بوش الابن يؤكد ميله إلى إستراتيجية الضربة الاستباقية أو الوقائية في خطاب له أم الحزب الجهوري بتاريخ ١٥ يونيو ٢٠٠٢، حيث أوضح أن عنصري الردع والاحتواء اللذين قادا السياسة الخارجية الأمريكية منذ طرحها في إطار مبدأ ترومان عام ١٩٤٧م، لم يعودا كافيين . (قطيشات، ٢٠٠٩ / ١-٢).

ومن هنا ندرك أن إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي التي صدرت عن إدارة الرئيس الأمريكي السابق بوش الابن في السابع عشر من ايلول/سبتمبر ٢٠٠٢، تعد الأساس النظري للحرب ضد العراق، من خلال تحويل إستراتيجية الحرب الوقائية أو الاستباقية إلى واقع عملي يترجم هيمنة المحافظين الجدد على السياسة الأمريكية في تلك الحقبة،(ماضي، ٢٠٠٣ : ١-٢).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما المؤشرات السياسية فإنها تظهر أن العمل قد جرى في السنة الأولى من حكم بوش الابن بشكل مكثف لانجاز هذه النظرية الإستراتيجية، التي اعتمدت على الحقائق والمتغيرات المطروحة في عالم ما بعد الحرب الباردة، حيث كانت النظرية العسكرية تعتمد في الحقبة السابقة على مبدأ الردع المتبادل، وقد انتهى مفعولها ودخلت أرشيف التاريخ، ومن ثم تعين على إدارة بوش الابن البحث عن إستراتيجية جديدة فاعلة في الصراع ضد التهديدات الجديدة، ولا سيما المنظومات الاقتصادية التي لا تمتلك حدودا، والأعداء الذين ليس لهم موطن محدد، والتنظيمات التي تؤمن بمعتقداتها بصورة مطلقة، فلم يعد يواجه الولايات المتحدة الأمريكية عدو واحد كما كان الأمر أيام الاتحاد السوفيتي السابق، بل تغيرت طبيعة التهديدات وظهرت مجموعة من الأخطار لا تجدي معها خيارات الردع التقليدية، وما شجع الولايات المتحدة الأمريكية على انتهاج إستراتيجية الضربات الاستباقية أن الأعداء الجدد اضعف بكثير من الاتحاد السوفيتي السابق، لذلك لا توجد أي عوائق تحول دون استخدام هذه الإستراتيجية التي كانت ترجمة لما عرف بمبدأ بوش الابن بفاعلية ضدهم.(ماهر، ٢٠٠٥ : ١-٣).

اما الولايات المتحدة الأمريكية فقد سعت طويلا إلى اقناع الصين بان مصالح إستراتيجية تستدعي مراقبة كل ما يحدث في العالم بما في ذلك الصين، من خلال الأقمار الصناعية وطائرات التجسس الأمريكية في العالم، ويمثل تصريح الرئيس بوش الابن إبان هذا الحادث نموذجا واضحا لتفكيره الإستراتيجية في تلك المرحلة، حيث قال إننا لا نتصور أن تكون هناك أي قوة في العالم تمنع الطائرات الأمريكية من الطيران في الأجواء الدولية. اعتقد ان ذلك ما أدى في جعل حرب العراق صادمة جدا لقطاعات عريضة من المجتمع المدني حول العالم، والدفع باتجاه إعادة التقويم الاستراتيجي لدور الولايات المتحدة الأمريكية في النظام العالمي الجديد، هو حقيقة أن نظام الأمم المتحدة قد صمم لمنع القوى العظمى من اللجوء إلى القوة لا لشيء إلا لخدمة مصالحها القومية، حيث تصرفت إدارة الرئيس الأمريكي السابق بوش الابن كما لو أن النظام العالمي الجديد المتعدد الأطراف قد أضحى قيدا غير معقول على مقدرتها أو رغبتها في تشكيل أنظمة الدول.

واشار بوش الابن صراحة إلى استعداد بلاده لتجاهل المنظمة الدولية والذهاب إلى عمل عسكري ضد العراق منفردا، كما تضمنت التوجيهات الأمريكية الجديدة بعد ايلول/٢٠٠١ أيضا علامات استفهام حول موقع الولايات المتحدة الأمريكية في النظام العالمي الجديد في كيفية ادراتها لهذا النظام وسبل تعاملها مع الدول الأخرى، وحول دور الأمم المتحدة والقانون الدولي وموقعها ضمن سياسة الدولة لقائدة للنظام العالمي الجديد، ولا سيما بعد أن ظهرت مواقف أمريكية جديدة تجاه بعض الدول الكبرى مثل الصين التي صنفت باعتبارها منافسا استراتيجيا للولايات المتحدة الأمريكية بدلا من شريك استراتيجي كما كانت الحال في عهد الرئيس الأسبق وليان جيفر سون كلينتون. (سليم، ٢٠١١ : ١-٣).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وظهر نوع من الاصطدام الأمريكي بالنفوذ الصيني، وتجلى ذلك في واقعة الصدام بين طائرة تجسس أمريكية وطائرة أخرى صينية فوق المنطقة الاقتصادية للصين في المحيط الهادي، وهبوط الطائرة الأمريكية اضطراريا في احد المطارات الصينية من دون إذن مسبق في نيسان/ابريل ٢٠٠١، حيث أبدت الصين وقتذاك قدرا واضحا من التشدد تجاه الحادث، إذ رأت الصين أن هذه الطائرة قد خرقت الأجواء الصينية، وأوضحت أن دولة الصين تراقب حركة التجسس الأمريكي في المنطقة، وأنها ترى أن هذه الأعمال من شأنها أن تسبب حالات من التوتر في العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، وأنها ترى أن هذه الأعمال من شأنها أن تسبب حالات من التوتر في العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية لا مبرر لها، وأصرت على عدم سماحها لهذه الطائرات باختراق بغداد أول الصواريخ الذكية الأمريكية، كتب ليون سيجموند فويرث مستشار الأمن القومي لنائب الرئيس الأمريكي الأسبق ألبرت ارنولد آل جور، الذي كان يعمل وقتذاك أستاذا في جامعة جورج تاون، مقالا في جريدة واشنطن بوست تحدث فيه عن ولادة إمبراطورية جديدة، مستعرضا ماهية الواقع الأمريكي الجديد العالم. (كرلوف، ٢٠٠٧ : ٢٠٧).

وقد نظر إلى هذه المقابلة بوصفها لم تكن تظهر مفهوما اصطلاحيا يستخدم لتوصيف حالة ما وفقا للقاموس السياسي، بل إنها عبرت عن حالة محددة أصبحت حقيقة على ارض الواقع، حيث أرادت الولايات المتحدة الأمريكية أن تثبت للعالم اجمع أنها صاحبة اليد الطولى في التأثير في بقية أنحاء العالم، خصوصا من خلال الدور الذي تلعبه في أسواق النفط العالمية في الخليج والعراق بعد احتلالها العراق اضطلاعها بالمسؤولية الكاملة عن اتخاذ القرارات المهمة التي تخص صناعات النفط أو الغاز.

وفي ضوء ما سبق ، وبصرف النظر عن مسارات الأوضاع الداخلية في العراق في مراحل زمنية تالية، فإنني أرى ان اللحظة التي أعقبت انهيار نظام الرئيس العراقي الأسبق صدام حسين التكريتي، أظهرت شعورا أمريكيا مفرطا بالقوة كدولة عظمى لا مثيل لها في العالم بحسب أي معيار، سواء بامتلاك أحدث أنواع الاسلحة وخوض الصراعات في القرن الحادي والعشرين، أو بصقر مدة التنظيم والتحضير لعملية عسكرية بهذه الضخامة على مسافة هائلة من الأراضي الأمريكية.

ولا شك في أن الحقيقة تقتضي القول إن هذا الشعور الفائض بالقوة الأمريكية، لم يكن وليد اللحظة التاريخية عند غزو العراق، بل طفا على السطح قبل ذلك بسنوات، حيث أسهمت ردود الفعل والتعاطف العالمي الواسع الذي حظيت به الولايات المتحدة الأمريكية عقب اعتداءات ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ في توقفها عن النظر إلى نفسها باعتبارها القوة العظمى الوحيدة في العالم، وسعت إلى تكريس دور مركزي يعكس تفوقها، ومن ثم دخلت إلى دائرة الضوء أطروحات أعدها المحافظون ضمن مشروع القرن الأمريكي الجديد، وساعدت هذه الخطط في تمهيد الأرض أمام طموحات إدارة الرئيس الأمريكي السابق جورج ووكر بوش الابن. (كرلوف، ٢٠٠٧ : ٢٧٢).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا : المتغيرات الدولية من ٢٠١٠ -٢٠١٧ :

وقد ظهرت هذه نقاشات وجدل واسع في طبيعة السياسة الأمريكية عقب اعتداءات ١١ايلول/ سبتمبر ٢٠٠١، أي خلال ذروة الحديث وبناء على ذلك، فإن ناي يرى انه لم يحدق منذ روما أن امتلكت امة من الأمم مثل هذه القوة الاقتصادية والثقافية والعسكرية التي تمتلكها الولايات المتحدة الأمريكية حاليا، لكن هذه القوة لا تتيح لها أن تحل مشكلاتها، أو تتعامل بنجاح مع تحديات عالمية كالإرهاب، والتدهور البيئي، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، والأزمات المالية وما سواها كما حدث خلال شهر تشرين أول/ أكتوبر ٢٠١٣ بشان تعثر الحكومة الفيدرالية الأمريكية في أداء التزاماتها المالية وبالتالي تجميد نشاطها ولو مرحليا أو جزئيا، ولذا يمكن إعادة فهم مقولة ناي بشان القوة الناعمة التي اعتبرها أفضل بكثير في التعامل مع التحديات العالمية.(اليحياوي، ٢٠٠٩ : ١-٣).

وفي مجمل الأحوال فإنني أرى أن النهج الاستراتيجي الأمريكي وخاصة الدفاعي قد تغير بشكل ملحوظ عقب انتهاء ولاية الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الابن وتولي الرئيس باراك أوباما الإدارة الأمريكية، حيث أكد أوباما خلال إعلانه نهاية عملية حرية العراق في ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٠ مسؤولية الولايات المتحدة الأمريكية الخاصة تجاه قيادة لعالم، لكنه قال إن "درسا من أنحاء العالم ليس وظيفة القوات المسلحة وحدها، ولكنه وظيفة الدبلوماسية والقوة الاقتصادية وقوة النموذج الأمريكي أيضا ويتباين ذلك النهج تباينا حادا مع نهج الإدارة الأمريكية السابقة وما سمي عقيدة أو مبدأ بوش الابن، وهو الذي سيرتبط دوما بمسالة الحرب على العراق، حيث كشفت السياسات الأمريكية، خلال فترة الولاية الدبلوماسية العامة التأثر بوجهات النظر والرؤى العربية للولايات المتحدة الأمريكية، وبناء نظام جديد من مشروعات المساعدة، التي توجت بطرح مشروع الشرق الأوسط الكبير، في شباط/فبراير ٢٠٠٤، وهي مبادرة أطلقها الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الابن، وكانت منذ بدايتها مثيرة للجدل والنقاشات وقوبلت باعتراضات وتحفظات من دول عربية عدة .(كوانت، ٢٠٠٦ : ١-٣).

وبدت في اشد نسخها طموحا وكأنها محكوم عليها بالفشل، إذ كان الكثير في الشرق الأوسط مشككين في أهدافها المعلنة، ولا سيما طرحت في وقت كانت فيه ابرز علامات السياسة الأمريكية وضوحا في المنطقة هي احتلال العراق، والدعم الأمريكي المتزايد لسياسات رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق ارئيل شاموئيل شارون. (مركز دراسات الجزيرة، ٢٠٠١: ١-٢).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في بداية عهد الرئيس الأمريكي أوباما تجدد الجدل بقوة عن ضرورة التخلي عن الأسلوب الخشن في السياسة الأمريكية، وظهر بقوة على السطح مجددا مصطلح القوة الناعمة، حيث أشار جوزيف ناي إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية إذا أرادت أن تبقى قوية، فعليها الوصول إلى الأهداف عبر القوة من خلال استعمال هذا النمط من القوة، فإن ذلك قد يشكل خطرا على أهداف القوة العظمى وطموحاتها الاقتصادية والسياسية.

وكانت الولايات المتحدة تسعى إلى ضمان الأمن العالمي من خلال التزاماتها تجاه الحلفاء الشركاء المؤسسات حيث بدا واضحا أن إستراتيجية الأمن القومي الأمريكية التي أعلنت في ايار/مايو عام ٢٠١٠ اتجهت إلى إعادة تقويم السياسة الخارجية الأمريكية، وأكدت هذه الوثيقة التزام الولايات المتحدة الأمريكية بالسعي إلى تحقيق مصالحها في نظام عالمي جديد يتمتع فيه جميع الأعضاء بحقوق ومسؤوليات محددة، وخروجا على سياسات إدارة بوش الابن، جاءت رؤية إدارة أوباما باتجاه مغاير قائم على ضرورة أن يسلك انخراط الولايات المتحدة الأمريكية في العلاقات الدولية مسارا يعزز نظاما عالميا عادلا ومستداما

كما تظهر عدة مؤشرات عدة بان سلوك إدارة الرئيس أوباما ونهجها في العلاقات الدولية يختلفإن عن إدارة سلفه الرئيس السابق جورج بوش الابن ، وبما يتفق مع طروحات العديد من المؤسسات البحثية الأمريكية وقتذاك، فمن الملاحظ أن نهج إدارة الرئيس أوباما تجاه الأزمة السورية على سبيل المثال، ربما كان سيختلف تماما لو حدثت هذه الأزمة إبان حقبة حكم الرئيس بوش الابن.

وقد طرحت وزيرة الخارجية الأمريكية في أوباما هيلاري كلينتون، رؤية مغايرة للسياسة الخارجية الأمريكية، حيث أكدت عقب توليها الخارجية، الحاجة إلى رفع مستوى الدبلوماسية والتنمية جنبا إلى جنب مع الدفاع، وهو ما سمته مقاربة القوى الثانية للرئيس الأمريكي السابق بوش الابن، عن أخطاء إستراتيجية جمة ارتكبت في العراق، ومغالاة في تقدير مردود استخدام القوة العسكرية الأمريكية، الأمر الذي أدى إلى أن تكون للسياسات عكس النتيجة التي استهدفتها الإدارة الأمريكية وقتذاك، فبدلا من تعزيز مكانة الولايات المتحدة الأمريكية في العالم، فقد أضعفتها السياسة الخارجية التي انتهجتها إدارة بوش الابن، بدرجة خطيرة، بل مثل موقف المحافظين الجدد قراءة كارثية للتاريخ.

وكان من الطبيعي حدوث تغيرات جذرية في التوجهات الإستراتيجية الأمريكية مع بداية ولاية الرئيس أوباما، التي تشدد الدولية، بمضاعفة أعداد موظفيها وتعيين ١٢٠٠ موظف جديد، كذلك بدأت إدارة أوباما إعادة بناء الوكالة كي تكون منظمة التنمية الأولى في العالم، ما يؤكد حجم التركيز على السلطة المدنية في إدارة أوباما وهو الأمر الذي اعتبرته هيلاري كلينتون ينسجم مع تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية وتقاليدها، مشيرة في ذلك إلى ادوار أمريكية تاريخية في مشروع مارشال وفرق السلام التي أسسها الرئيس الأسبق جون كينيدي، والثورة الخضراء التي تولى مسؤوليتها المفكر الأمريكي نورمان ارنست بورلوج (usaid, 2013 : 1-3).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبناء على ما سبق ، يظهر أن الخطاب السياسي الأمريكي عقب حربي أفغانستان والعراق ووصول الرئيس الديمقراطي أوباما إلى سدة الحكم في كانون الثاني /يناير ٢٠٠٩، قد ابتعد بشكل ملحوظ عن الاحادية، وظهرت أنماط قيادة أمريكية جديدة للنظام العالمي الجديد لم تتبلور بشكل كامل بعد، مثلما حدث في أثناء التدخل الدولي في ليبيا ، حيث نموذج القيادة الأمريكية من الخلف ونموذج الإدارة الأمريكية للأزمة السورية، أو كما قال الباحث فريد رفيق زكريا إن هذا التدخل كان يعكس جهدا دوليا حقيقيا، تحتل فيه الولايات المتحدة الأمريكية دور اللاعب الرئيس في البداية، ولكنها تحولت بعد ذلك بسرعة إلى لعب دور داعم، ولكن هذا التغير لا يعني مطلقا العودة تماما إلى المربع الأول الذي كان سائدا قبل حرب العراق، التي تعتبر عمليا اللحظة الرمزية التي سقطت فيها الولايات المتحدة الأمريكية الذكية لحل المشكلات العالمية، اعتمادا على المزواجة بين القوتين الخشنة والناعمة في السياسة الخارجية، بحيث تتوازن القوة المدنية الأمريكية بشكل أفضل مع القوة العسكرية.

وشاطر كلينتون هذه الرؤية الإستراتيجية وزير الدفاع الأمريكية السابق روبرت جيتس الذي أعلن عقب توليه منصبه انه يحب أن يكون هناك تغيير في الموقف من خلال الاعتراف بالدور المهم الذي تلعبه وزرة الخارجية الأمريكية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وهذا الدور في رأيي يجب أن يكون رياديا، وتكتسب هذه الرؤية الإستراتيجية الأمريكية الجديدة أهميتها من كونها طرحت عقب استقالة وزير الدفاع الأسبق دونالد، هنري رامسفليد ، احد ابرز رموز تيار المحافظين الأهداف المبتغاة، وارتبط اسمه بحربي أفغانستان العراق وملفات أخرى عديدة مثيرة للجدل. (مركز دراسات الجزيرة، ٢٠١٣: ٢-٣)

وترجمت رؤى كل هيلاري كيلنتون وروبروت مايكل جيتس على المستوى التنفيذي من خلال تخصيص الكونجرس أموالا لتعيين ١١٠٨ موظفين جدد في وزارة الخارجية والخدمة المدنية الأمريكية، لتعزيز مقدرة الولايات المتحدة الأمريكية على تحقيق مصالحها ودفع القيم الأمريكية قدما، كما قامت الوكالة الأمريكية للتنمية دولة ديمقراطية على الطراز الغربي قد باءت بالفشل، ويرى والت أن للولايات المتحدة الأمريكية مصالحها الخاصة، ويجب عليها السعي وراءها بفعالية، ولكن يجب عليها أن تكون اعتدالا فيما يتعلق بمحاولة إعادة تنظيم السياسات الداخلية للدول الأخرى، مؤكدا أن ابرز دروس العقد الماضي أن الولايات المتحدة الأمريكية تعلمت أنها لا تستطيع تحقيق نجاح في ذلك، وان هذا التوجه يمكن أن يتسبب في المزيد من المشكلات لها ولحلفائها، كما يرى أن الولايات المتحدة الأمريكية بحاجة إلى التخلص من مسالة أن تخبر الدول الأخرى بالطريقة التي يجب أن تدير بها شؤونها، وعليها أن تكتفي بتقديم بعض النصائح والاقتراحات من دون أن تتولى مباشرة مسؤولية إدارة دول مثل العراق وأفغانستان. (Walr, 2011: 14).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتبين لنا مما سبق أن الهيمنة الأمريكية في العالم قد تأثر بشدة بسبب حربي أفغانستان والعراق وغير ذلك من الأخطاء الفادحة للولايات المتحدة الأمريكية، فهاتان الحربان تتراوح تكلفتهما كما سبقت الإشارة، ما بين أربعة وستة تريليونات دولار، في حين لم يحقق ، برغم هذه التكلفة الباهظة، سوى الوصول إلى ديمقراطية مجتزأة تحتفظ بالعداء لإسرائيل وتتحالف مع إيران، أما في أفغانستان، فما تحقق اقل مما تحقق في العراق بكثير، وذلك على الرغم من تصوير القادة الأمريكيين ما حدث هناك على انه نوع من أنواع الانتصار، في حين أن الجهود الأمريكية الشاقة والمكلفة للقضاء على حركة طالبان وجعل أفغانستان.

يعكس من جانب آخر حجم الهيمنة الأمريكية على هذا النظام، كما يؤكد في الوقت ذاته أن العالم لا يزال يعيش في أوج العصر الأمريكي، وان النقاشات التي تدور بين الفينة والأخرى حول حدود القوة الأمريكية ، أو بروز مؤشرات على حدوث تحولات في هيكلة النظام العالمي الجديد، قد تنطوي على نوع من المبالغة المزدوجة، سواء في تقدير عناصر القوة التي تتمتع بها الولايات المتحدة الأمريكية في مقابل منافسيها الاستراتجيين الحاليين أو المحتملين، أو في إدراك التحولات القيمة العميقة التي يشهدها النظام العالمي الجديد، والتي تصب في معظمها في مصلحة استمرار الهيمنة الأمريكية على هذا النظام خلال المديين القريب والمتوسط.(شوين، ٢٠١٠ : ١-٣).

ثالثا : المتغيرات الدولية من ٢٠١٣-٢٠١٧ :

وبعد عام ٢٠١٣ شهد العالم عموما ومنطقة الشرق الأوسط خاصة متغيرات جيوسياسية واقتصادية أصبحت ترمي بظلالها على العالم، حيث أن تلك الأجواء اصبحت تشبه أجواء الحرب العالمية الثانية والحرب الباردة١٩٣٩-١٩٩٠ ، حيث ظهور تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وزيارة الهيمنة الأمريكية على دول المنطقة ومقدراتها وخاصة دول العربي الحفاظ على المنطقة من الحصار الإيراني حيث أن إيران تمتلك برنامج نووي وصاروخي يهدد دول الخليج العربي.(سعدي، ٢٠١٤ : ١-٢).

وكانت إيران قد وقعت اتفاق حول برنامجها النووي مع مجموعة الدول العظمى (٥+١) وهي الدول الدائمة العضوية في الأمم المتحدة بالإضافة إلى ألمانيا وذلك في شهر تموز / يوليو ٢٠١٥، وجرت انتخابات أمريكية في الربع الأخير من عام ٢٠١٦ والتي أدت إلى فوز المرشح الجمهوري دونالد ترامب الذي هدد إيران بإعادة وإيقاف تفاصيل الاتفاق، واهم ما يميز الخطاب السياسي لدونالد ترامب لهجته العدائية تجاه العرب وابتزازه للأموال العربية في الخليج العربية، وقد عبر عن تلك اللهجة بضرورة تقسيم البلدان العربية، والحفاظ على امن إسرائيل، ونقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حيث أن بند نقل السفارة كان على جدول أعماله مذ كان مرشحا، وقد اتخذ في وقت لاحق من عام ٢٠١٧ حيث اتخذ قرارا تاريخيا بنقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس المحتلة وذلك في يوم الأربعاء ٦ كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٧، وقد أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية عن تحديد شهر أيار / مايو ٢٠١٨ لنقل السفارة،. (مركز القدس للدراسات السياسية، ٢٠١٧ : ١-٢).

ومن المؤكد ان المتغيرات الدولية للنظام العالمي الجديد خاصة في الفترة ٢٠١٣-٢٠١٧ كان له تأثيراته المختلفة بعضها نابع من النظام الدولي نفسه وبعضها نابع من بنية النظام الدولي وبعضها نتيجة سلوك ومن تلك التأثيرات ما يلي: (Rhoder, 1996: 1-3)

١) تأثير سياسي: حيث انتشرت مصطلحات الشفافية والحوكمة والحكم الرشيد والديمقراطية والإصلاح السياسي وحقوق الإنسان، وحقوق المرأة والأقليات ، ومن ثم جرى انكشاف استراتيجي لكثير من دول العالم في مواجهة متطلبات النظام الدولي الجديد.

٢) تأثير اقتصادي: فلأزمة الاقتصادية العالمية تتفاعل منذ عام ٢٠٠٧ وتؤثر في جميع دول العالم ولا تزال تلقي بتداعياتها على دول كثيرة مثل الاتحاد الأوروبي وحول العالم، بينما بدأت حرب العملات داخل المنظومة المالية العالمية .

٣) تأثير اجتماعي: حيث أصبح العالم يعيش عصر العولمة في قرية كونية صغيرة، ومن ثم يصعب على أي مجتمع ان يعيش بمعزل داخل هذه القرية ، فالعلاقات المتبادلة بين الأفراد والمجتمعات تزيد من عمق التأثر والتأثير وبناء رأي عام يؤثر في دور النظام الدولي الجديد تجاه موضوعات وقضايا بعينها.

٤) تأثير عسكري: فقد بات استخدام القوات العسكرية المسلحة في النظام الدولي الجديد قسمة رئيسة في العالم ، حيث أصبح يتم الاعتماد عليها بفرض مصالح الدول الكبرى، وجرى تطويع مجلس الأمن الدولي لإضفاء الشرعية على التدخل العسكري، فقد قرر مجلس الأمن رقم (٩٤٠) لعام ١٩٩٢ الشرعية على التدخل العسكري الأمريكي في الصومال باسم " عملة إعادة الأمل" وكذلك قرار مجلس الأمن الدولي رقم (٩٤٠) لعام ١٩٩٤ الذي أجاز التدخل العسكري لمجموعة من الدول في هاييتي، وهو الامر الذي دفع الإدارة الأمريكية حينها إلى غزو هايتي في ايار / مايو١٩٩٤، والقرار رقم (١٣٦٨) ايلول٢٠٠١ الذي منح الولايات المتحدة حق الدفاع الشرعي والجماعي لغزو أفغانستان والقرار رقم (١٤٤١) لعام ٢٠٠٢ الذ اتخذته الولايات المتحدة الأمريكية مبررا لغزو العراق في اذار/ مارس ٢٠٠٢، وفي ظل الخلل في ميزان القوى الدولي اتجه العالم إلى الأحلاف والتحالفات.(مجلس الأمن الدولي، ١٩٩٤: ١-٢).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥) تأثير إعلامي: حيث برز تأثير دور وسائل الإعلام التقليدية المرئية والمسموعة والمقروءة وكذلك الالكترونية وشبكة الانترنت، ووسائل التواصل الاجتماعي ، واتسب ، فيس بوك، تويتر، انستغرام، لربط العالم على عدة مستويات مختلفة في شبكات عابرة للقارات وللحدود الزمانية والمكانية على المستوى الفرد والحكومي وثورة الاتصالات والمعلومات التي أثرت تأثير مباشر في حياة المجتمعات والدول والحكومات ، وتوافر قدرات تسمح بتخطي الحواجز المصطنعة بين الشعوب والمجتمعات داخل منظومة النظام الدولي.

المطلب الثاني :مفهوم المتغيرات الإقليمية وأنواعها

شهد النظام الإقليمي العديد من التطورات المتغيرات التي تمثلت بدايتها في اندلاع ثورات الربيع العربي عام ٢٠١١، وبالتحديد الثورات التي شهدتها مصر التي كانت تمثل تهديدا للسياسة الخارجية بشكل خاص المنطقة بشكل عام، وإذا كانت إحدى مطالب الثوار هو إعادة النظر في العلاقات المصرية الإسرائيلية، وكذلك كان هناك تغيير في القيادات المصرية من سقوط حكم الرئيس مبارك وصعود الإسلاميين وصولا إلى تولي الرئيس عبد الفتاح السيسي، وقد كان لهذه الثورات تأثير كبير حيث أدت تلك الثورات إلى غياب الدولة الوطنية وظهور عدد من التنظيمات المسلحة مثل تنظيم (داعش) الذي عملت إيران على تطويره منذ عام ٢٠٠٤ حتى تم توقيع اتفاق نووي مع الدول الكبرى (٥+١) في عام ٢٠١٥.

يتناول هذا المطلب المحاور التالية :

أولا : ثورات الربيع العربي:

عصفت الثورات العربية وما زالت كذلك بالعديد من الدول العربية منذ مطلع ٢٠١١ إذ لم تنطفئ جذوتها إلى آذار/ مارس ٢٠١٢ الحالي، وقد اثر استمرارها بصورة مباشرة أو غير مباشرة، إذ أسقطت حتى الآن ثلاثة أنظمة، في (تونس مصر وليبيا)، وأما اليمن فاثر ضغوط الشعب على مدى فترة زمنية طولية على الرئيس، رضخ للأمر الواقع ولم يمدد فترة رئاسته لصالح نائبه، كشرط لاستقالته وإنهاء حكمه الذي دام أكثر من ثلاثة عقود من الزمن، في حين تشهد سوريا مخاضا عسيرا، حيث يشتد الصراع الداخلي بين فئات معارضة للحكم القائم، وبين الحكم نفسه المرتكز على قوته العسكرية الصلبة، وعلى شرائح واسعة في الشعب السوري المؤيدة والملفتة حوله، ومن المحتمل أن تتحول الثورة في سوريا إلى حرب أهلية مستمرة لفترة طويلة، مرتبطة بتمكن قوى خارجية وبعض المعارضة، (يدعوت، حرنوت، ٢٠١٢ : ١-٢).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولتحويل الصراع إلى حرب أهلية فقد استخدمت عدة قوى ووسائل كثيرة، أما البحرين فإن الثورة هناك قمعت مؤقتا بتدخل من بعض دول الخليج وعلى رأسها السعودية، وذلك خوفا من انتشار وتفشي وباء الثورات في الخليج، ما قد ينعكس سلبا على شكل وجوهر وبينة الأنظمة الحاكمة فيه . (سيفون، ٢٠١١ : ١-٢).

أما في المغرب العربي فلم تتراكم الثورات جانبا، إذا وافق الملك تحت ضغوط شعبية واسعة على جعل نظام حكمه دستوريا، وهذا في حد ذاته تحول ايجابي نحو شراكة بين الشعب وحكامه، أو لنقل الحكم وبين الأحزاب السياسية التي ستمثل الشعب وقطاعاته الواسعة.(الغارديان، ٢٠١١ : ١-٢).

إن ثورات الربيع العربي التي تعصف بالعالم العربي وتحدث تغييرات بصور وأشكال وحالات مختلفة، لا شك أنها تركت أثارا على الشارع الإسرائيلي العام، فهناك من يعتبرها احتجاجا اجتماعيا، لأنها انطلقت من تل أبيب أواخر تموز/ يوليو ٢٠١١ واتسعت رقعتها لتشمل باقي المدن في إسرائيل، وحتى مدن الضواحي، والأطرف عكست بداية فشل الاحتجاجات الاجتماعية في إعادة تشكيل العملية السلمية وقد تركت الثورات العربية أثرا على إسرائيل ومجتمعها وتركت أثرا على الجانب المتمثل بالعملية السلمية بين إسرائيل الفلسطينيين، حيث يمكن أن يكون هذا التأثير عاملا في عزل إسرائيل على الصعيد الإقليمي والدولي ولم تحقق حققت الثورات العربية الغاية من عزل إسرائيل وإضعافها سياسيا وعسكريا وباعتقادي أن ماكينة السياسة الإسرائيلية قد تمكنت من امتصاص كمية معقولة من مؤثرات الربيع العربي قبل وصولها إلى الشارع الإسرائيلي، فقد تم توجيه المظاهرات الاحتجاجية للمربع الاقتصادي الاجتماعي وإبعادها عن السياسي والعسكري، إضافة إلى عدم الاعتقاد أن إسرائيل تعرضت أو تتعرض إلى عزلة كنتيجة حتمية للثورات في العالم العربي، فبامتصاص إسرائيل الغضب في شارعها الداخلي، وتبنيها سياسات زج إيران في الصف الأمامي كونها الخطر الأكبر على إسرائيل، واستقرار الشرق الأوسط، بترويع العالم من الخطر النووي الإيراني، عملية تجري إزاحتها عن مسارها الطبيعي لصالح توجهات تحقق أغراض الغرب الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل .(مركز دراسات الجزيرة، ٢٠١٢: ١-٣)

وعندما تواجه إسرائيل في السنوات القليلة القادة فإن هناك الحاجة لاتخاذ قرارات سياسية وإستراتيجية في مواضيع مركزية تخص أمنها القومي ستضطر لمواجهة واقع جديد معقد نوعا ما، ويختلف كليا عما اعتادت عليه منذ عقدين أو ثلاثة على الأقل، هذا الواقع ناتج عن الهزات الدراماتيكية في منطقة الشرق الأوسط التي يسميها البعض الربيع العربي ، فإندلاع الثورات قام على ركيزتين ميزتاه، الأولى : انهيار العملية السلمية بين إسرائيل العالم العربي، والثانية : ضعف وتراجع الهيمنة الأمريكية في المنطقة خاصة، وفي مواقع كثيرة في العالم، أي بداية سقوط القطب الواحد المهمين على العالم. (اورباخ، ٢٠١١ : ١-٢).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

واعتقد أن الثورات في العالم العربي، وانهيار العملية السلمية، وتراجع دور الولايات المتحدة الأمريكية، قد أدى إلى وقوع أزمات جديدة في الشرق الأوسط، عرقلت التوصل إلى اتفاق سلام وعرقلت إدارة الصرع الإسرائيلي العربي، فلو تصفحنا المواقع التي حققت فيها الثورة انجازاتها للوهلة الأولى، فإننا نجد انه من غير الواضح أي نوع حكم سيتمخض عنها ومن هم الزعماء القياديين الجدد الذين سيدخلون ميادين السياسة والصراعات؟ وكيف سيديرون بلادهم وعلاقاتهم الخارجية؟

ومن الواضح أن منطقة الشرق الأوسط قد دخلت في حالة من عدم الاستقرار، حتى في البلدان التي حسم فيها الشعب مصير نظام الحكم فيها كتونس ومصر، ولذلك فإن عملية الانتقال من حكم سلطوي إلى حكم ديمقراطيين وفق أسس الديمقراطية الغربية هي مسالة تحرك جماهيري واسع ضد سياسات حكومة إسرائيل التي يرأسها بنيامين نيتنياهو، فسياسات حكومة الكيان الصهيوني الاقتصادية مؤسسة على خصخصة القطاع العام، وتحويله إلى قطاعات خاصة، وهي سياسات ليبرالية في الاقتصاد، حيث يتم سحق الطبقة الوسطى والسير نحو تركيز مفاتيح الاقتصاد بيد فئة صغيرة من الرأسماليين ، ربما يكون هذا المنحى غير مخطط له مباشرة أو غير معلن عنه، لكنه ملموس على ارض الواقع.

ومن جانب آخر فإنه يجب التوضيح أن الاحتجاجات التي وقعت في إسرائيل في صيف ٢٠١١ لن ترق إلى مستوى سياسي لتغيير الحكم، أو إحداث شرخ في الائتلاف الحكومي، والسير نحو انتخابات برلمانية مبكرة في إسرائيل، ما يؤكد أن هناك إجماع داخل إسرائيل بعدم قلب الحكم إلا بصناديق الاقتراع، وعدم الاقتراب من قدسية الأمن، لأنه منطقة محرمة، أو محظورة بالتمام، لذا فإن رياح الربيع العربي ، لم تعصف بالمتظاهرين في إسرائيل، فالتظاهرات في ميدان رابين قي تل أبيب لا تشبه البتة تظاهرات ميدان التحرير في القاهرة.

وأرى أن الانتقال من حالة غياب الحركات الشعبية الأحزاب السياسية، (ما عدا الحركات الإسلامية)، إلى كثرة في الأحزاب والحركات في المنطقة العربية، مسالة تحتاج إلى تفسير ومراقبة، ولن تحسم الانتخابات البرلمانية في البلاد العربية حالة برلماناتها، بل ستحتاج إلى حكومات ائتلافية، فيها المراضاة أكثر من السعي إلى تحقيق الجوهر.

وإن حالة عدم الاستقرار قد اصابت بعض أو كل البلاد العربية التي اجتاحها الربيع العربي، فالشعوب تدخل حالة من الصراعات الداخلية بعد الإطاحة بأنظمة الحكم، بعضها مؤسس على تصفية حسابات مع النظام السابق، وبعضها قائم على الفوضى، وبعضها قائم على الكيانات العربية المستبدة لشعوبها وعد تلبية حاجات الشعوب المادية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن هذه التطورات تحدث في تراجع وانهيار تدريجي للهيمنة الأمريكية في المنطقة على وجه الخصوص، وفي العالم كله على وجه العموم، فالإدارة الأمريكية تواجه صعوبات في مواجهة مشاكلها وأزماتها الداخلية من جهة، وصعود قوى أخرى في العالم تتصدى لها، وعلى رأسها روسيا الصين، وقد ثبتت هذا مؤخرا في الأزمة السورية، حيث انهار نظام القطب الواحد في مجلس الأمن بوقوف روسيا والصين في مواجهة مصلح العالم، وروسيا لن تعيد صياغة الاتحاد السوفييتي عالميا كما كان الأمر خلال الحرب الباردة، وهذا يعني أن العالم العربي سيواجه أزماته بمفرده، مع حضور الشرطي الأمريكي التاريخ كموجه من بعيد (ليس كل كالحالة العراقية حيث اختبرت الولايات المتحدة الأمريكية قسوة وجودها الفعلي فيه). (مركز الدراسات الجزيرة ، ٢٠١٣: ١-٣)

إن التجربة العراقية بالنسبة لأمريكا لن تتكرر، إذ لماذا لا تدخل الولايات المتحدة الأمريكية إلى سوريا كما فعلت مع العراق بل إن ما سيحدث تدخل من نوع آخر لتفكيك الأنظمة وتفتيت العالم العربي، ووضعه بالتالي تحت ظل استعمار جديد اخذ بالتشكل في المنطقة.

ثانيا : الثورة السورية اذار / مارس٢٠١١-٢٠١٧ :

شهدت سوريا في آذار / مارس ٢٠١١ تحركات شعبية طالبت بالإصلاح تعاملت معها قوات الأمن بقسوة كبيرة، وسرعان ما تحولت هذه التحركات إلى المطالبة بإسقاط النظام، ومع تزايد أعداد القتلى في صفوف المتظاهرين وحدوث انشقاقات في صفوف الجيش السوري تطورت الأحداث إلى مواجهات مسلحة اتسعت رقعتها مع الوقت لتشمل كل الأراضي السورية، وفي اثر الاصطفافات الإقليمية والدولية، تحول الشأن السوري إلى شان إقليمي دولي، حيث اصطفت روسيا وإيران وحزب الله اللبناني إلى صف النظام السوري، وفي المقابل اصطفت الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا ودول الخليج إلى صف قوى المعارضة المسلحة، وان بشكل مغاير لا يوازي ما يتلقاه النظام السوري من الأطراف الداعمة له، ومنذ بداية العام ٢٠١١ لم تفلح أي من الجهود السياسية الدولية أو الإقليمية في حل الأزمة السورية التي زادت في التعقيد في ضوء مقتل ما يزيد عن مائة ألف شخص، وتشريد ما يزيد عن ستة ملايين شخص خارج سوريا وداخلها، واعتقال عشرات الآلاف، فضلا عن دخول قوات حزب الله على خط المواجهة داخل سوريا، وعدم توحد المعارضة المسلحة ونشوء تنظيمات سورية مسلحة متماثلة مع القاعدة. (مركز دراسات الجزيرة، ٢٠١٣: ١-٤)

في يوم ٢١آب /اغسطس/٢٠١٣ تعرضت مناطق في غوطة دمشق الشرقية لقصف بالغازات السامة أودى بحياة مئات الأشخاص، بينهم الكثير من الأطفال والنساء، وأكدت مصادر استخبارية أمريكية وتركية بان المسؤول عن هذا القصف هو قوات النظام السوري . (مركز دراسات الجزيرة، ٢٠١٣: ١-٤).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد شكل هذا الحدث تطورا لافتا في مسار الأزمة السورية، حيث يرجح أن النظام السوري وللمرة الأولى عمد إلى استخدام صواريخ متوسطة المدى تحمل رؤوسا كيماوية في تخط واضح لما وصفته الولايات المتحدة بالخط الأحمر في الأزمة السورية، وهو استخدام السلاح الكيماوي، وما قد يشكله من خطر على امن إسرائيل.(مركز دراسات الجزيرة، ٢٠١٢: ٢)

وقد تعددت التفسيرات لما يكون اعتباره دوافع النظام السوري لاستخدام السلاح الكيماوي، فهناك من يرى في هذا السلوك تعبيرا عن ضيق النظام بجيوب المعارضة المسلحة في بعض إحياء دمشق والغوطة وتحصنها هناك ووجود حاضنة شعبية لها، الأمر الذي دفع النظام إلى استخدام السلاح الكيماوي لزحزحة هذه الجيوب وإرهاب حاضنتها الشعبية في هذه المناطق.

وهناك من يرى في استخدام النظام لهذا النوع من الأسلحة سوء تقدير من قبله للوضع الإقليمي والدولي واستبعاده لأي رد فعل أمريكي عسكري، وهو ما يعبر عن ثقة زائدة أو ربما تنسيق مع أي من إيران أو روسيا في تجهيز للمشهد السوري باتجاه مؤتمر جنيف.

لبحث التسوية السياسية الشاملة للأزمة السورية، حيث تكون عندها يد النظام هي العليا ميدانيا في مواجهة قوى المعارضة المسلحة.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن تقرير الفريق الاممي الذي كان في زيارة لسوريا خلال القصف الكيماوي للغوطة الشرقية، وقام بزيارة لهذه المناطق لاحقا، لا يتوقع أن يكون له تأثير على القرار بتوجيه ضربة عسكرية أم لا، وذلك لأسباب فنية تتعلق بطبيعة عمل هذا الفريق، ومهامه، حيث انحسرت مهامه فقط بالتحقق من استخدام الغازات السامة، ولم تتعداها إلى التحقق من الجهة التي قامت بالقصف ، ولذلك فإن التقارير الاستخبارية المشار إليها أعلاه تعد المرجع الأساسي في هذا المجال، وهذا لا ينفي الاتكاء عليه، بعد صدوره، ضمن مبررات الضربة العسكرية. (الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ٢٠١٣: ١-٢)

أدانت الولايات المتحدة الأمريكية استخدام الأسلحة الكيماوية وسارع وزير خارجيتها جون كيري في اتصال ووزير الخارجية السورية وليد المعلم بطلب السماح للفريق الأممي الموجود في دمشق بالتحقق من استخدام الأسلحة الكيماوية في الغوطة، معلقا بان عدم السماح للفريق الدولي يثبت بان لدى النظام ما يخفيه. (وزارة الخارجية الأمريكية، ٢٠١٣: ١)

وقد سمح النظام السوري للفريق الدولي بالتوجه إلى الغوطة الشرقية ولكن بعد ثلاثة أيام من القصف الكيماوي، ويؤكد مختصون بان آثار الغازات السامة ذاتها تختفي خلال هذه المدة، ليبقى فقط ما أحدثته هذه الغازات من آثار في الإنسان أو النبات. (مركز دراسات الجزيرة، ٢٠١٣: ١).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولاحقا أكدت الولايات المتحدة الأمريكية بان تقاريرها الاستخبارية لا تدع مجالات للشك بشان استخدام النظام السوري للاسلحة الكيماوية وأنها تنوي توجيه ضربة عسكرية قريبة للنظام السوري إلى أن علن الرئيس الأمريكي أوباما في ٢٠١٣/٨/٣١ بأنه قرر توجيه أن الضربة لن تكون قبل اجتماع الكونجرس في ٢٠١٣/٩/٩. (وزارة الخارجية الأمريكية، ٢٠١٣: ١-٢)

وقدم كل من الرئيس الأمريكي ووزير الخارجية العديد من المبررات لتوجيه ضربة عسكرية لسوريا من أبرزها الحفاظ على هيبة الولايات المتحدة الأمريكية في العالم والإقليم، واحترام الإجماع الدولي في منع استخدام الأسلحة غير التقليدية ، وحماية حلفائها في المنطقة :

إسرائيل وتركيا والأردن لبنان، بالإضافة إلى توجيه رسالة قوية لدول أخرى على مستوى الإقليم والعالم بأنه من غير المسموح لها تهديد السلم العالمي واستخدام هذا النوع من الأسلحة.

وبرصف النظر عن المبررات القيمية الأخلاقية التي تسوقها الولايات المتحدة الأمريكية، فإن الموضوع في أساسه مرتبط بعدد من النقاط وعلى رأسها : (وزارة الدفاع الأمريكية، ٢٠١٣: ١-٣)

١. المصالح الأمريكية في المقام الأول، ومصالح حلفائها في المنطقة، وخاصة إسرائيل ومن هذا المنطلق فإن تحييد السلاح الكيماوي السوري باعتباره تهديدا إقليميا يعد على رأس الدوافع الأمريكية في توجيه ضربة عسكرية لسوريا.
٢. كما لا يمكن إغفال مسالة الهيبة الأمريكية على مستوى الإقليم والعالم بعد أن اعتبرت استخدام السلاح الكيماوي خطا احمر يوجب تدخلها العسكري في سوريا.
٣. ثمة من يرى أن طلب الرئيس الأمريكي التفويض من الكونجرس غرضه الاستعداد لاستيعاب تداعيات الضربة العسكرية لسوريا وتداعياتها على مستوى الشرق الأوسط في حال تفاقم وتوسع ردود الفعل، وبالتالي توسيع أهداف الضربة لتشمل إعادة ترتيب مجمل الأوضاع السياسية في المنطقة.

اما روسيا فقد رفضت من جانبها المزاعم الأمريكية والغربية بشان استخدام النظام السوري للأسلحة الكيماوية، كما رفضت توجيه ضربة عسكرية لسوريا دون الرجوع إلى مجلس الأمن الدولي، غير أن روسيا أكدت أنها لن تدخل في حرب ضد أي دولة من اجل سوريا على الرغم من تأكيدها أنها ستبقى دعمها لدمشق في مستوياته الحالية. (وزارة الخارجية الروسية، ٢٠١٣: ١).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فيما يخص المواقف الأوروبية يبرز الموقف البريطاني الذي امتنع عن المشاركة بتوجيه ضربة عسكرية ضد سوريا بعد تصويت مجلس العموم البريطاني ضد التدخل العسكري، وفي المقابل أبدت فرنسا استعدادها للمشاركة بأي عملية عسكرية تقوم بها الولايات المتحدة الأمريكية، أما موقف الاتحاد الأوروبي فقد حمل النظام السوري مسؤولية الهجوم الكيماوي على الغوطة الشرقية، ولكنه لم يصل إلى حد التأييد الصريح لرد عسكري، فالاتحاد يرى أن يكون للأمم المتحدة دور في الموافقة على أي تدخل عسكري في سوريا. (الاتحاد الأوروبي، ٢٠١٣: ١-٢)

في ضوء الدعم الإيراني لسوريا عسكريا وسياسيا رفضت إيران تحميل النظام السوري مسؤولية أي هجوم كيماوي قرب دمشق، كما أعلنت رفضها الكامل لأي ضربة عسكرية أمريكية توجه للنظام السوري، وثمة خيارات أمام إيران حيال الضربة قد تدفعها بالكامل إلى الدخول في الحرب في حال تطورت الأحداث إلى استهداف المفاعلات النووية الإيرانية، أو قد تدفع بحزب الله للرد على الضربة الأمريكية، وفي سلوك استباقي قد تتحرك سياسيا لمنع الضربة بالتنسيق مع روسيا. (وزارة الخارجية الايرانية، ٢٠١٣: ١-٢)

وعلى النقيض من ذلك أعلنت تركيا أنها ستكون جزءا من التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة لتوجيه ضربة عسكرية للنظام السوري، كما أكدت أن هدف هذه الضربة لا بد أن يكون إسقاط النظام. (وزارة الخارجية التركية، ٢٠١٣: ١)

اما دعم الائتلاف الوطني السوري المعارض فقد شجع ودعم توجيه الضربة العسكرية ضد النظام السوري ،ودعا إلى ألا تقتصر على أهداف عقابية بل تتعداها إلى إسقاط النظام، وقد وجه الائتلاف رسائل إلى الشعب الأمريكي والكونجرس لدعم قرار الرئيس الأمريكي بتوجيه الضربة العسكرية. (بيان الائتلاف السوري المعارض، ٢٠١٣: ١-٢)

كما اتهم مجلس الجامعة العربية، الذي عقد اجتماعا طارئا في ٢٠١٣/٨/٢٧ على مستوى المندوبين الدائمين، النظام السوري بشن هجوم بالأسلحة الكيماوية في ريف دمشق، ودعا الأمم المتحدة والمجتمع الدولي للاضطلاع بمسؤولياتهم وفقا لميثاق المنظمة وقواعد القانون الدولي لاتخاذ الإجراءات الرادعة واللأزمة، كما أيدت الجامعة العربية لاحقا المبادرة الروسية، وفي اجتماع لاحق لوزراء الخارجية العرب في ٢٠١٣/٩/١ حمل الوزراء النظام السوري المسؤولية التامة عن القصف الكيماوي للغوطة الشرقية، كما طالبوا بتقديم كافة المتورطين عن هذا العمل لمحاكمات دولية عادلة أسوى بغيرهم من مجري الحرب، وتقديم كافة أشكال الدعم المطلوب للشعب السوي للدفاع عن نفسه وضرورة تضافر الجهود العربية والدولية لمساعدته. (جامعة الدول العربية، ٢٠١٣: ١-٢).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثا : الأزمة اليمنية :

تعد الأزمة في اليمن نتاج تراكمات عديدة لسياسات الحكومات السابقة والقوى السياسية والقبائل على حد سواء، وقد ساهمت في تطور هذه الأزمة عوامل ذاتية وموضوعية تفاعل فيها الداخل والخارج وشكلت إطار الأزمة الحالية، ويمكن النظر بشكل خاص إلى تفاقم البعد المذهبي في الصراع السياسي وليس بين الحكومة المعارضة بل بين صفوف المعارضة ذاتها، على وجه التحديد بين ما يعرف بالحوثيين وحزب التجمع اليمني للإصلاح، والقوى المتحالفة معه، علما بان الطرفين كانا قد عملا معا بشكل مباشر بوصفهما عضوين فاعلين في الثورة الشعبية التي انطلقت في عام ٢٠١١ وأطاحت بالرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح. (مركز دراسات الجزيرة ، ٢٠١١: ١-٢)

ومع ذلك ، ولأسباب خاصة بموضوعنا، يمكن إرجاع الأسباب المباشرة للأزمة الحالية إلى عام ٢٠١١ حين اندلعت الاحتجاجات المطالبة برحيل الرئيس السابق علي صالح من الحكم، وهي الاحتجاجات التي أدت إلى مخاطر الدخول في حرب أهلية طويلة دامية بسبب اتجاه النظام إلى رفض مجمل المطالب الشعبية والى استخدام العنف المفرط ضد المتظاهرين والمعتصمين. (المركز الديمقراطي العربي، ٢٠١١: ١-٢)

غير أن المبادرة الخليجية المدعومة من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا تمكنت من احتواء هذا الخطر مؤقتا بعد توقع الأطراف كافة عليها في العاصمة السعودية في ٢٣ تشرين ثاني / نوفمبر٢٠١١، وقد تضمنت المبادرة بنودا وإجراءات لتسوية سياسية تهدف إلى الانتقال من نظام سياسي قائم على الفردية الاستبداد والفساد والتحالفات المصلحية في ذات المربع ، إلى نظام سياسي ذي تمثيل واسع بشرعية تقوم على الاختيار الشعبي الحر ضمن قواعد متفق عليها من قبل القوى السياسية ، وتضمنها مؤسسات منتخبة قوية بإسناد أممي وعربي وخليجي. (مجلس التعاون الخليجي، ٢٠١١: ١-٣)

ونظرا لغياب المؤسسات السياسية القوية في المرحلة الانتقالية التي نصت عليها المبادرة، وفي ظل ضعف التفاهم بين الطبقة السياسية، وضعف الموارد الاقتصادية وسوء إدارة المتوفر منها، وترهل إدارة الأجهزة الحكومية وخضوعها لتوجهات القوى السياسية منفردة، وفي ظل عدم جدية الأطراف الخارجية في إعادة بناء اليمن وفق هوية وطنية عربية إسلامية سياسية جامعة لليمنيين جميعا، في ضوء ذلك فإن التسوية السياسية التي تم التوقيع عليها لم تتمكن من التحرك نحو بناء الدولة المدنية وتحريك العملية الديمقراطية، برغم نجاحات أولية حققتها بتسليم الرئيس لسلطاته، وانتخاب رئيس جديد، وانعقاد مؤتمر الحوار الوطني ونجاحه. (مركز دراسات الجزيرة، ٢٠١١: ١).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وثمة عوامل أساسية ساهمت في فشل المبادرة السياسية أو التحول نحو تطبيق مخرجات الحوار الوطني ومنها : (مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٣: ١-٣)

١. ضعف المنظومة الحاكمة، وتنامي دعوات الانفصال الجهوية خاصة الجنوبية منها، وكذلك تنامي القوة العسكرية لجماعة الحوثي عبر منظمة أنصار الله المسلحة، والذي تمكنوا خلال اقل من أسبوعين من اقتحام المدن والعاصمة وإسقاط الجيش وتحييده .

٢. عدم القدرة على إدارة الدولة والمرحلة الانتقالية، والفشل في إعادة هيكلة الجيش وتوحديه تحت قيادة واحدة، وإعادة هيكلة الأجهزة الأمنية، ما تسبب بعدم تقدم برنامج المرحلة الانتقالية وفق أسس الحوار الوطني .

رابعا : الدور التركي الإقليمي :

تتمتع تركيا منذ تولي حزب العدالة والتنمية الحكم بزعامة طيب اردوغان بنفوذ إقليمي متنام، وتعضد الإمكانيات الاقتصادية والعسكرية القوية التي تزداد عاما بعد عام هذا النفوذ، ولكن الساسة الأتراك، وعلى رأسهم اردوغان، يحاولون ومنذ إدراكهم صعوبة الانخراط في الاتحاد الأوروبي واخذ دور فاعل تحت مظلة الدول الأوروبية المتقدمة، يحالون بناء كيان تركي قوي ومؤثر في المنطقة، على أنهم سلكوا طريقا آخر يتمثل في التوجه نحو العالم الإسلامي، واخذ مكانة متقدمة في دولة المشتتة، وممارسة دور الدولة التي تحاول ربط هذه الدول المتهرئة سياسيا بها ، ثم محاولة قيادتها جميعا على المدى البعيد، ولكن السياسة التركية الساعية إلى دور الزعامة في المنطقة لا ترغب بحال من الأحوال التدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة عربية أو إسلامية، بل هي تلعب دور المترقب الذي يحاول الاستفادة من الموقف، بحيث يقوم بدور المؤيد للأكثرية الكاثرة في تلك الدول، حتى اضطرها ذلك إلى معارضة نظم الحكم العتيقة، فهي تدرك تماما أن البقاء سيكون للشعوب لا للحكام، وان أيدتهم أكثر الدول نفوذا في العالم، مثل الولايات المتحدة الأمريكية. (ATESOGLU,2013: 51-59)

ولقد كانت الثورات العربية، التي بدأت في تونس ثم مصر وليبيا واليمن وسوريا، الفرصة السانحة للنظام التركي الحاكم ان يقيم له كيانا، بل يمتد ليشمل معظم الدول العربية. ولكن الأمر، بعد الأحداث الأخيرة التي شهدتها المنطقة، بات أكثر تأزما لتركيا، خاصة بعد تحول نجاح الإسلام السياسي في اكبر دول المنطقة العربية سكانا وأقواها جيوشا إخفاق شديد تمثل في إسقاط حكومة مرسي في مصر، ونجاح النظام المصري القديم في انتزاع السلطة القوي المهيمنة استراتيجيا على المنطقة، الأمر الذي أربك حسابات الساسة الأتراك، ونجم عنه فشل سياسة اردوغان في بناء امة واحدة ودولة عظمى في المنطقة كما ظهر حليا في لقائه بمرسي في تركيا.(Cagaptay, 2013: 1)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ظن السياسيون الأتراك رغم ضلوعهم في الشأن السياسي تحقيقهم وعيا سياسيا غير مسبوق في تاريخ الحكومات الإسلامية على مدى القرن الماضي وبداية القرن الحالي أن الحلم التركي في بناء قاعدة عريضة من الحلفاء العرب بات محققا، ولم يدركوا أن الساسة الغرب، وعلى رأسهم ساسة الولايات المتحدة الأمريكية وأساتذة جامعاتهم، يدرسون كيفية إسقاط أي حكومة إسلامية قد تشكل في المنطقة، الأمر الذي جعل تركيا شبه محاصرة سياسيا، وهو ما يعني إضعاف قوتها وتراجع نفوذها في المنطقة، فما هي الأسباب التي جعلت النفوذ التركي يتراجع في منطقة الشرق الأوسط.

أما أسباب ضعف النفوذ التركي في المنطقة :

اعتقد ان الربيع العربي كان سببا رئيسا في تحولات جوهرية في منطقة الشرق الأوسط ، وعلى الرغم من كم التفاؤلات التي صاحبتها أحداث مأساوية إلا أن هناك تخوفا كبيرا من عودة الحكومات الاستبدادية وسيطرتها على المنطقة من جديد، ومن ثم فتح المجال الواسع للحروب الأهلية في المنطقة في ظل عدم توقع مجلس الأمن للمتغيرات التي قد تحدث في سوريا وجيرانها مثل تركيا ، والتي تواجه الآن مرحلة من عدم الاستقرار الأمني، وعلى الرغم من أن الاتفاق الأمريكي الروسي الأخير لحظر الأسلحة الكيماوية مثل خطوة ايجابية نحو كبح جماح النظام السوري، إلا أن هذا الاتفاق يفشل في معالجة الصراع نفسه، مما شكل تهديدا للجوار السوري بما في ذلك تركيا.

وإن وجود عدة أطراف في صراع قوي في المنطقة، هي تراهن جميعا على مجريات الأحداث في سوريا، أدى إلى ضعف النفوذ التركي رغم كونها عضوا في حلف الناتو، فوجود روسيا والصين وإيران كأطراف مؤثرة في المنطقة، وفي ظل تأرجح الموقف الأمريكي المتعمد حيال القضية السورية، أدى إلى زعزعة النفوذ التركي في المنطقة، بل ويهدد الآن أمنها القومي بشكل ملحوظ.

ولا شك أن أعداد اللاجئين السوريين النازحين إلى تركيا يمثل خطرا على الاقتصاد التركي، ويؤدي كذلك إلى اضطراب قوي على طول ٩٠٠كم من حدودها الجنوبية مع سوريا، ويحلل السياسي الأمريكي التركي سونر جاغبتاي قضية اللاجئين السوريين إلى تركيا بقوله : منذ أن فتحت تركيا حدودها أمام اللاجئين السوريين في أواخر عام ٢٠١١، استوعبت نحو نصف مليون لاجئ سوري داخل البلاد، ففي الفترة من آذار / مارس ٢٠١١ إلى أيار /مايو ٢٠١١، وعندما كانت المظاهرات السورية سلمية في معظمها، لم يكن هناك لاجئون سوريون سوى ٢٥٢ لاجئا نقلوا إلى تركيا، ولكن مع منتصف شهر كانون ثاني / يناير ٢٠١٢، وحينما اختار النظام السوري طريق العنف من خلال قصف مدنية حمص لمدة شهر تزايد عدد اللاجئين إلى تركيا ليصل إلى ٩٥٠٠ لاجئ وبحلول نهاية آب / أغسطس ٢٠١٢، تحول الأمر إلى حرب أهلية واسعة النطاق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأمر الذي أدى إلى ارتفاع هذا الرقم إلى حوالي ٨٠ ألف لاجئ، وطبقا لما جاء في مكتب الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين فهناك إحصائيات أجريت بدءا من آب / أغسطس ٢٠١٣، وهي على النحو التالي ٤٤٠.٠٠٠ سوري موجودين في تركيا لاجئين بشكل قانوني، وحوالي ١٠٠-٢٠٠ ألف سوري عبروا الحدود بجوازات سفرهم، ولكن إقامتهم كانت بصورة غير قانونية، اعتبارا من شهر أيلول / سبتمبر عام ٢٠١٣ وتركيا تقوم على إغاثة اللاجئين السوريين وتوفير كل مستلزماتهم المعيشية وإقامة مدن بأكملها مجهزة بالعيادات والمدارس بتكلفة بلغت ١.٥ مليار دولار، ومن المتوقع أن يتزايد هذا الرقم مع تزايد عدد اللاجئين.

ويظهر عدد اللاجئين السوريين في تركيا قليلا إذا ما قورن بالسكان بشكل عام في تركيا والذي يبلغ ٧٥ مليون، ولكن اللاجئين السوريين يشكلون نسبة كبيرة من تعداد مدن الجنوب التركي التي تحتوي اعراقا مختلفة مثل الأتراك والاكراد والعرب وكذلك مع جود سنة علويين مقيمين في تلك المدن، مثل مدينة هاتاي، وكيليس، وغازي عنتاب، وسانليورفا، وماردين، وسكان هذه المدن يمثلون ٧.٩% من عدد سكان تركيا، وهو ما يعني أن اللاجئين السوريين سيؤثرون في بيئة هذه المدن العرقية، مما يفتح المجال للصراعات العرقية التي يمكن أن تشكل خطرا على الأمن القومي التركي. (Cagaptay, 2013: 1)

وفي ذات الوقت ، فقد شكل الأتراك والأكراد العلويون الذين يشكلون نحو ١٥% من تعداد سكان تركيا، والموجودون بكثرة في المناطق الجنوبية من تركيا، قد يشكلون خطرا على الأمن القومي التركي إذا ما حدث صدام بينهم وبين اللاجئين السوريين الناطقين باللغة العربية. ولا ننسى سببا آخر يؤثر سلبا في زيادة نفوذ تركيا في المنطقة، ويتمثل في المعارضة الداخلية في تركيا، وتظاهراتها المستمرة ضد حكومة حزب العدالة التنمية، بسبب سياسة الحزب الداعمة للمعارضة السورية، الأمر الذي كبد الاقتصاد التركي خسائر اقتصادية وإستراتيجية بسبب هذا الموقف، فقد نسب سلسلة من الاحتجاجات التظاهرات في تركيا بدأت بأحداث حديثة الغازي في أيار / مايو عام ٢٠١٣م، ثم امتدت لتشمل ٧٩ مدينة تركية، واستمرت أكثر من شهر، وشارك فيها قرابة ٢.٥ مليون متظاهر كان معظمهم من العلمانيين، ورغم أن المسالة السورية لم تكن السبب المباشر إلا أن التظاهر كان يهدف إلى إبداء المعارضة السياسية حزب العدالة والتنمية.

كما أدى الحصار الاقتصادي لتركيا، من ناحية الحدود السورية، إلى تقزيم النفوذ التركي في المنطقة وضعف سياسة تصفير المشاكل، التي تبنتها خارجيتها تجاه جيرانها، إلا أن هذا يعد أمرا مؤقتا، فقد تعود لتقوية نفوذها في المنطقة لأنها دولة تندرج تحت تصنيف الدول المركز التي يجب ألا تنحسر على ذاتها في كونها دولة طرفية أو جسرية، كما ذكر ذلك احمد أغلو، فهي نقطة التلاقي بين الغرب والعالم الإسلامي في فترة الحرب الباردة وما بعدها، وعليه فإنها تمثل عمقا جغرافيا واستمرارية تاريخية وتمثل كذلك الترابط الاقتصادي المتبادل. (اوغلو، ٢٠١١: ٦١٢).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعلى الرغم من النجاحات الاقتصادية التي حققتها الصناعات التركية، إلا أن قضية اللاجئين السوريين شكلت تحديا خطيرا أمام الاقتصاد التركي، ما أدى إلى خلق حالة من التوتر الشديد في جنوب تركيا، وارتفاع الأسعار وتكاليف المعيشة، وذلك نتيجة إغلاق النظام السوري للتجارة أمام الحدود التركية السورية عام ٢٠١٢. وإضافة إلى الأسباب السالفة، فإن وقوف الحكومة التركية إلى جانب المعارضة السورية السنية، عددا كبيرا من العلويين الأتراك الأكراد، والذي يدعمهم حزب التحرير الشعبي السوري،- مما يؤدي إلى خلق حالة من التوتر المستمر، ويحفز التظاهرات في الجنوب التركي.(Cagaptay, 2013 : 3) .

كما أن القضية الكردية في تركيا تأثرت بالأزمة السورية، ما ساهم في تزايد نشاط حزب العمال الكردستاني، إضافة إلى استغلال النظام السوري للأكراد الأتراك للضغط على حكومتهم ومواجهة نفوذها في سوريا.

خامسا : الحضور الإيراني في المنطقة العربية :

عادت إيران بقوة إلى المشهد السياسي العربي بعد الاحتلال الأمريكي للعراق في عام ٢٠٠٣، وهي عودة ارتبطت بتزايد القلق العربي من الحضور الإيراني السياسي ثم الأمني والاقتصادي في المشهد السياسي العراقي، ولا شك في أن هذا الحضور سبقه حضور في المشهد السياسي اللبناني، فضلا عن بناء العلاقة الإستراتيجية مع سوريا.

وان فهما واضحا وعميقا لطبيعة الحضور الإيراني في المشهد السياسي العربي وتطوره يقتضي النظر في المعطيات التالية : (مركز دراسات الجزيرة، ٢٠١١: ١-٣)

١. يستند الحضور السياسي الإيراني إلى الاستثمار في ظروف تشكلت عبر معطيات وتحولات مختلفة وفاعلين آخرين وليس عبر إيران وحدها.

فالحضور في لبنان إنما اعتمد على اعتراف دولي بالتنوع الطائفي، وان لكل طائفة امتدادها في الخارج، وهذه المسالة تنطبق على الموارنة والمسلمين السنة والشيعة، والأمر في سوريا مختلف قليلا، فالعلاقة بدأت بين النظامين على أساس تحالف بين من يمكن تسميتهم بالمنبوذين من المحيط السياسي الإقليمي، إضافة إلى الخلاف البعثي العراقي السوري، وكذلك البعد الذهني الطائفي مؤخرا. في الحالة العراقية فإن نفوذ إيران هناك تطور على أسس وقائع تشكلت عبر المجتمع الدولي أيضا الذي شجع وبارك وضع دستور التسويق لها عبر فكرة الأغلبية الشيعية أمام الأقلية السنية .

أما في الحالة اليمنية فالحضور الإيراني مرتبط بعلاقة لعب رئيس النظام اليميني السابق علي عبد الله صالح على تطويرها بين الحوثيين وبين إيران على أساس استخدام الحوثيين كورقة ابتزاز ضد المملكة العربية السعودية وتحالفها مع حرب التجمع اليمني للإصلاح المرتبط بجماعة الإخوان المسلمين

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن ثم وقوفها ضده، أما بالنسبة للحضور الإيراني في المشهد السياسي البحريني فهو يعتمد على إيقاع العلاقة مع المملكة العربية السعودية وكذلك محاولة الاستثمار في الهوية المذهبية التي تخدم النظام السياسي داخل إيران ، فالنظام السياسي الإيراني منذ قيام الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩ كان يراهن دائما على فكرة تستند إلى الدفاع عن المظلومين المستضعفين ومنهم أبناء المذهب الجعفري ألاثني عشري، كجزء من شرعية النظام على مستوى الداخل الإيراني. (الدستور الايراني، ٢٠٠٩: المادة ١٥٤)

٢. إن الحضور السياسي الإيراني في المشهد السياسي العربي متفاوت وفق الجغرافيا السياسية أو مدى القرب أو الابتعاد الجغرافي عن إيران؛ فالحضور السياسي الإيراني في العراق يختلف بالنسبة لإيران وجيرانها العرب عن التأثير التي تعد غير مجاورة لإيران جغرافيا.

٣. يعد السياق الزمني للأحداث المتغيرات السياسية عاملا حاسما في فهم الحضور السياسي الإيراني في المشهد السياسي العربي، إذ يختلف الحضور الإيراني عام ٢٠٠٣ عنه بعد عام ٢٠١١ الربيع العربي، فقد كان الموقف العربي منقسما من الحضور الإيراني في السياسة العربية، قبل عام ٢٠٠٣، بين الموقف المتشدد من قبل اغلب الحكومات وبين الرأي العربي العام الايجابي في إيران خاصة فيما يتعلق بدعمها لمقاومة إسرائيل ومناكفتها للولايات المتحدة، وبعد عام ٢٠٠٣، استمر الموقف الرسمي لا سيما من دول عربية مثل السعودية ومصر والأردن سلبيا نحو إيران، لكنه اقترب هذه المرة من موقف الرأي العام العربي، لا سيما في ظل ارتباط إيران بالبعد المذهبي بقوة في سياستها الخارجية. (James, 2013: 1-2).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني : السياسة الخارجية الأردنية

إن السياسة الخارجية لأي دولة من الدول هي تعبير عن إرادة الدولة وقوة نظامه السياسي، والسياسة الخارجية هي خلاصة تفاعل العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر في تحديد الوجهة السياسية في العلاقات مع الدولة الأنظمة المؤسسات والمنظمات الدولية وقراراتها ضمن الظروف الداخلية والخارجية (الإقليمية ، الدولية) المتغيرة.

والأردن كدولة عربية ذات سيادة والتي تقع في منطقة إستراتيجية مهمة جدا وقد تأثر بمحيطه الجيوسياسي العربي والإقليمي، وبعلاقاته الدولية، عددا من تأثره بالعوامل والتأثيرات الناتجة عن وضعه الجغرافي والديمغرافي والاقتصادي ، علاوة على واقع الثروات الوطنية المساعدات الخارجية التغيرات الاجتماعية والاقتصادية السياسية الجارية وأثار ذلك على بنية المجتمع الأردني من الناحية الاجتماعية والسياسية ، كما أن القضية الفلسطينية (القدس خاصة) ما زالت تشكل أهم التحديات أمام السياسة الخارجية الأردنية.

يتناول الباحث في هذا المبحث المطالب التالية:

المطلب الأول : ماهية السياسة الخارجية الأردنية (الأدوات الأهداف)

المطلب الثاني : آليات السياسة الخارجية الأردنية ومحدداتها.

المطلب لثالث : صنع القرار السياسي الأردني (الكيفية المؤسسات) ٢٠١١-٢٠١٧.

المطلب الأول : ماهية السياسة الخارجية الأردنية

السياسة الخارجية الأردنية سياسة كأي دولة أخرى لها مفهومها وأدواتها، وأشخاصها، وأهدافها ومحدداتها ومؤسساتها ولها سلوكياتها، الخاصة بها؛ فالسياسة الخارجية الأردنية هي مجموعة السلوكيات الرسمية المتميزة التي يقوم بها أصحاب القرار وصانعوه في الحكومة الأردنية أو من يمثلهم ويقصد بذلك التأثير في سلوك الوحدات الإقليمية والدولية الخارجية.(modeliski, 1962 : 6-8).

أولا : طبيعة السياسة الخارجية الأردنية وأدواتها :

السياسة الخارجية الأردنية تتميز بالاعتدال في تناولها للقضايا الإقليمية الدولية، وفي تعاملها مع مجمل الأنظمة السياسية سواء على المستوى الإقليمي أم على المستوى الدولي، ومن الأمثلة على صفة الحيادية عندما أعلن الأردن حياده في حرب الخليج، والحفاظ على العلاقات مع العراق ، الأمر الذي أدى إلى تدهور العلاقات الأردنية مع دول الخليج لعدة سنوات، والسياسة الخارجية بالنسبة للأردن مجموعة خيارات متاحة من بين عدة بدائل وذلك من اجل تحقيق أهدافها المحددة في المحيط لخارجي سواء كان الإقليمي أم الدولي. ولذلك فإن السياسة الخارجية للأردن تنظيم نشاطات الدولة مع الدول الأخرى لتحقيق الأهداف المرسومة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولذلك فإن ابرز ما يميز السياسة الخارجية الأردنية أنها صديقة لجميع الدول حيادية، سواء كانت دول جوار إقليمي أو عربي أو دولي، فهي تحاول الموازنة دائما في قضايا الصراع أو فيما يخص المصالح الوطنية، بعيدا عن الحسم أو قرار يستنفذ الأطراف المعنية، فهي تحاول إبقاء الأبواب مفتوحة للتنسيق الحوار، وتعمل على عدم قطع علاقاتها مع أي دولة، إلا أن السياسة الخارجية الأردن تواجه جملة من التحديات على المستوى الإقليمي والدولي منها أنها غير قادرة في بعض الأوقات على تحديد خياراتها واتجاهاتها بناء على إستراتيجية ثابتة وواضحة، فتجد الغموض والارتباك التناقض يسيطر عليها أحيانا ومثال ذلك تعاملها مع الملف النووي، الإيراني، حيث أن الواضح من خلال تعامل الأردن مع هذا الملف أن السياسة الخارجية الأردنية تحاول إرضاء الجميع.(رمان ، ٢٠١٦ : ١٠-٢٠).

وأرى مما سبق يكن القول أن السياسة الخارجية الأردنية أنها مجموعة الأفعال الإجراءات التي تتخذها الدولة في علاقاتها مع الدول الأخرى بهدف تحقيق مصلحتها الوطنية في الدرجة الأولى، ومن ثم الانطلاق لتحقيق الأهداف الأخرى، سواء على المستوى الإقليمي أم الدولي.

ثانيا : أدوات السياسة الخارجية الأردنية:

إن الأدوات التي يلجا إليها صناع القرار في أي دولة تتضمن استخدام أساليب التأثير المختلفة في سياسات الوحدات السياسية الأخرى، وذلك عن طريق القنوات الدبلوماسية المتنوعة، واللجوء إلى أسلوب المفاوضات، أو بأي وسيلة أخرى من وسائل الإقناع الإغراء الترغيب الترهيب ، وفي حالة وصل الأمر بأي دولة إلى التصادم واستخدام السلاح استعداد للمواجهة ، فإن دور السياسة الخارجية يكون قد تضاءل في هذه المرحلة إلى درجة الصفر، الأمر الذي يجب تفاديه، وفي حال فشل الوسائل الديبلوماسية فإن استخدام القوة العسكرية أمر مطلوب لإعادة الاعتبار للقيمة السياسية للدولة. (الهزايمة، ١٩٩٩ : ٢٥).

ومن الأدوات الجديدة للسياسة الخارجية الأردنية التكيف الايجابي مع الأحداث المتغيرات الإقليمية والدولية، والقيام بإصلاحات مهمة في خطوة لإعادة تقدير المواقف واستعادة القدرة على المبادرة، وبلورة المصالح الأردنية والاستجابة للتحولات الإقليمية الدولية، وتعمل الدولة الآن على استعادة المبادرة الشعبية المدنية في توسيع مجال النقاش العام حول خيارات السياسة الخارجية الأردنية وتقديم الأردن بصور مختلفة في العمل السياسي، القائم على دبلوماسية تعاونية وواقعية لا تسرف في التوقعات وتحافظ على الوضوح السياسي المرتبط بالوضوح الأخلاقي، الذي يجعل من الأردن كدولة صغيرة قوة سياسية مؤثرة في الأحداث الإقليمية والدولية (الطوسي، ٢٠١٧ : ١-٢).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثا : أهداف السياسية الخارجية الأردنية :

من الأهداف التي تسعى السياسة الخارجية الأردنية لتحقيقها ما يلي :

الأهداف العامة : (الهزايمة، ١٩٩٩ : ٢٤-٢٥).

١) حماية الوجود الذاتي ودعم الأمن القومي، وهذا يعني استقلال الدولة وضمان حرية حركتها داخليا وخارجيا (إقليميا ودوليا).

- **زيادة مستوى الثراء الاقتصادي الرفاه الاقتصادي الاجتماعي، وقهر أسباب التخلف التراجع عن طريق تنمية مقدرات الدولة.**
- **الدفاع عن إيديولوجية الدولة العمل على نشرها في الخارج بقصد خلق قناعات بهذه المبادئ لدى وحدات دولية أخرى.**
- **تدعيم هيبة الدولة ومكانتها المجتمع الدولي من خلال خلق سمعة طيبة لها.**
- **تحقيق السلام والأمن الدوليين ومن خلال الاشتراك بمساع حميدة لفض الخلافات والحيلولة دون تطوير النزاعات وتقريب وجهات النظر**

٢- الأهداف الخاصة : (الحمد، ٢٠١٤: ٧-١٢) :

- **حفظ استقلال الكيان السياسي الأردني وحماية سيادته ووحدة أراضيه .**
- **إدامة نظام الحكم القائم والحفاظ على طابعه الملكي من خلال إبعاد مصادر الخطر وتقرير الولاء للحكم الملكي.**
- **رعاية المقدسات الإسلامية والمشاركة على صعيد العمل الإسلامي.**
- **الالتزام بالمشاركة الأردنية القومية في مختلف المجالات.**
- **الالتزام بقرارات الشرعية الدولية، وإتباع سياسة الحياد الايجابي، والحفاظ على السلم والأمن الدوليين. (وزارة الخارجية الأردنية، ٢٠١٤: ١-٤)**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني :آليات السياسة الخارجية الأردنية ومحدداتها

بينت السياسة الخارجية الأردنية تغيرا واضحا في استقرار توجهاتها المعروفة إقليميا، ولا شك في أن زيادة مساحة التوتر شكل عاملا أساسيا في رسم الملامح الجديدة للسياسة الخارجية الأردنية، ومنطقة الشرق الأوسط ومنذ سنة ٢٠١١ مرت بفترة حروب ونزاعات وثورات أهلية أجبرت السياسة الخارجية الأردنية على العمل على تغيير آلياتها في التعامل مع الدولة الإقليمية والدولية.

يتناول هذا المطلب المحاور الآتية:

أولا : آليات السياسة الخارجية.

ثانيا : محددات السياسة الخارجية الأردنية.

أولا : آليات السياسة الخارجية :

منذ انطلاق ثورات الربيع العربي في عام ٢٠١١ والسياسة الخارجية الأردنية تبحث عن آليات جديدة لتغيير منطلقاتها ، حيث أن غياب التأثير الدولي والتحقيق من منصة وضغوطاته على دول المنطقة، وظهور هيمنات إقليمية جديدة لم تكن سابقا بهذا الشكل، شكلت حاجزا في تعديل الأردن لاستراتيجياته ومنطلقاته السياسية الخارجية ليعيد ترتيب آليات السياسة الخارجية وأولوياتها. (مسلط، ٢٠١١ : ١) . يدرك الأردن الآليات الجديدة لسياسة الخارجية الأردنية التي تولدت مع الأوضاع الإقليمية الدولية في المنطقة بعد ٢٠١١ ، وتحمل الأردن لأعباء اللاجئين السوريين، وأصبحت السياسة الخارجية الأردنية تنطلق من عدة آليات جديدة في التعامل منها : (الهياجنة، ٢٠١٦ : ١-٢).

١- مبدأ المساعدة الذاتية: والذي يقضي بوجوب أن تساعد الدولة نفسها بنفسها.

٢- حقيقة أن العالم ليس إلا (غابة) قانون يحكمها إلا قانون القوي في القوة والمال، خاصة في ظل الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي.

٣- الأمن القومي للدولة بوصفه المحرك الأساس لسلوك الأردن في العلاقات الدولية افتراضات خاطئة ، أو على الأقل غير واقعية ، وهذا ما يمكن لمسه في الأزمة السورية. ففي الملف السوري ، استندت السياسة الخارجية الأردنية إلى افتراضات جانبت الصواب والحقيقة في كثير من المفاصل، إذ استندت أولا إلى افتراض أخلاقي ومثالي إلى حد يعيد، دون الالتفات إلى أن هذا الافتراض لم يشكل طوق النجاة ، أو نجاح حيال تجربة القضية الفلسطينية، وهي التجربة الأسبق عن تجربة معاناة الشعب السوري، قصور القتل والدمار ولم تتحرك دول العالم لإنقاذ أي من الشعبين الفلسطيني والسوري، وهذه حقيقة دولية واضحة .(الهياجنة، ٢٠١٦ : ٢).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن الآليات التي اتبعتها السياسة الخارجية الأردنية في العلاقات الإقليمية والدولية الانفتاح على الدول الإقليمية والدولية، فالأردن يستخدم آلية المفاوضات للتفاوض مع كافة الأطراف ، باعتبار انه ليس محسوبا على أي من الأطراف ولا يحصر خياراته في فريق دون الآخر وخاصة في التعامل مع الأزمة السورية وهذا واضحا من خلال سياسة الأردن الخارجية عبد وسائل الاعلام.

ثانيا : محددات السياسة الخارجية الأردنية :

إن محددات السياسة الخارجية الأردنية مرتبطة بمحيطه الجيوسياسي وعلاقاته الإقليمية والعربية ،فضلا عن تأثيرات الوضع الجغرافي الديمغرافي والاقتصادي بما في ذلك واقع الثروات الوطنية، والمساعدات الخارجية التحولات السياسية والاجتماعية الجارية في المنطقة العالم، وسياسات الدول الكبرى، والأطراف المتحالفة بشان المنطقة شكلت محددات سياسة الأردن الخارجية وألقت بظلالها على صناع القرار في الأردن، إذ أن الأردن يسعى من خلال تلك المحددات إلى تحقيق استقراره السياسي، فهناك عناصر أساسية صنعت تلك المحددات وهي : (الخصاونة، ٢٠١٥ : ١-٢).

١- المشروع الوطني الاستراتيجي المبني على رؤية دينية ووطنية وقومية وقيمية ، حيث أن هذا المشروع يسعى ويشارك في تطبيقه جميع مكونات الدولة من الأفراد المؤسسات الرسمية العامة الخاصة.

٢- الوضع الاقتصادي للدولة : أطلق الملك عبد الله الثاني في الفترة الأخيرة عبارة (الاعتماد على الذات) التي أصبحت من أساسيات السياسة الخارجية الأردنية.

٣- التحالفات والمواثيق المعاهدات القرارات الدولية حيث أن الأردن يلتزم بالتحالفات المواثيق المعاهدات القرارات الدولية الصادر عن القيم العربية والأمم المتحدة، إذ أنها تشكل جزءا من سياسته الخارجية وإتباع سياسة الحياد الايجابي في التعامل مع الدول الإقليمية الدولية .

٤- الثوابت في المصلحة الوطنية العليا : حيث أن هذه الثوابت مصاغة بالدستور الأردني، ومحددة وغير قابل للاجتهاد وتأويل وهي محل إجماع وطني غير قابلة للتجاوز مقل قضية الوصاية الهاشمية على المقدسات الإسلامية في القدس الشريف.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثالث : صنع القرار السياسي الأردني (الكيفية المؤسسات)

إن عملية صنع القرار السياسي الأردني ليست بالعملية السهلة، على اعتبار أن عملية اتخاذ القرار من العمليات التي تميز صناعة القرار في السياسة الخارجية الأردنية، ويعود ذلك لأكثر من سبب من أهمها : مركزية عملية اتخاذ القرار ،ولان القرار لا يمثل موقفا محددا بل يمثل قرارا بحاجة إلى تحليل وفهم ودراسة ، وخاصة في بلد كالأردن يعاني من أوضاع اقتصادية صعبة، ومحاط بدول عربية منها صراعات أهلية وحروب ثورية، واحتجاجات شعبية، ومن هنا نجد أن الملك هو صانع القرار في السياسة الخارجية الأردنية، أما عن بقية صنع القرار السياسي الأردني فإنه يتم وفق المحددات السياسية التي تم ذكر سابقا وهي : المحدد الديمغرافي، والاقتصادي، والدولي وثوابت المصلحة العليا للأردن، والرؤية الإستراتيجية للدولة، فإنه يتم صنع القرار وفق الدستور أولا والمصلحة العامة، ورؤية الملك، ومجلس النواب، والوزراء، أما عن مؤسسات صنع القرار السياسي الأردني فهي على النحو التالي : (الخضور وآخرون، ٢٠٠٨ : ١٨٦-١٨٨).

١- الديوان الملكي : وهو من أهم واقرب عناصر صنع القرار المساعد للملك، وذلك بسبب طبيعة العمل اليومي للملك في ممارسة مهامه الوطنية والإقليمية الدولية، ويساعده في ذلك عدد من المستشارين الذي يقومون بادوار متعددة، وحسب طبيعة القرار التخصص.

٢- مجلس الوزراء : لمجلس الوزراء الأردني دور هام ورئيس في صنع القرار السياسي الأردني، ويستمد المجلس عملية صنع القرار من نص المادة (٤٥) من الدستور الأردني والتي أوردت ما يعطي رئيس الوزراء، دورا بإدارة وتنفيذ الشؤون الخارجية للدولة مباشرة أو من خلال وزارة الخارجية ، حيث أن رئيس الوزراء يشارك في المؤتمرات إلى جانب الملك، وله حق التدخل في القضايا التي تنعكس آثارها على الاقتصاد الوطني والوضع الداخلي للأردن.

٣- وزارة الخارجية الأردنية : تعتبر وزارة الخارجية الأردنية النافذة التي يطل منها الأردن على الخارج سواء كان إقليميا أم عربيا أم دوليا ، حيث أن موظفي وزارة الخارجية يعملون على توطيد علاقات الأردن الخارجية مع الدول العربية والإقليمية والدولية أو من خلال السفارات القنصليات الأردنية في الخارج ، حيث تقوم السفارات الأردنية التابعة بين الأردن والمحيط العربي، والإقليمي والدولي، ورعاية مصالح المواطنين الأردنيين في الخارج، ومتابعة القضايا الأساسية الاقتصادية والسياسية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤- السلطة التشريعية : الممثلة بمجلس النواب الأعيان والتي تمارس دورها السياسي من خلال حقها الدستوري بالمصادقة على المعاهدات التي تمس حقوق الأردنيين والخاص التي لا تكون نافذة إلا إذا وافق عليها مجلس الأمة.

٥- المؤسسة العسكرية : حيث أن الجيش إدارة السياسة الخارجية في الأردن الأكثر استعمالا في تثبيت الحكم وصيانته ولأنها وليس لأنها للملك فإنها تعطيه القوة في اتخاذ القرار، وعلى الرغم من ذلك يبقى دور المؤسسة العسكرية في صناعة القرار السياسي محدودا لا يتعدى تقديم الاستشارة عند الطلب. (البطوش، ٢٠٠٧ :) .

ومما سبق، فإنني أرى أن صنع السياسة الخارجية الأردنية تشارك فيه العدد من المؤسسات الوطنية والمتفاوت دورها ويبقى القرار السياسي الخارجي أولا وأخيرا بيد الملك وذلك لأسباب وطنية عليا يقدره الملك عند اللزوم، لكن ذلك لا يمنع أن يشارك كلا من مجلسي النواب والأعيان والجيش وحتى رئاسة الوزراء التي تصبح مجلسا تشريعيا في حالة تعطيل مجلس الأمة لإقرار المشاريع القرارات السياسية الداخلية والخارجية، ولكن في نهاية الأمر فإن تلك القرارات يجب أن تصب في المصلحة العليا الوطنية للبلاد.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني : اثر المتغيرات الدولية على السياسة الخارجية الأردنية ٢٠١١-٢٠١٧

تأثرت عملية صنع السياسة الخارجية الأردنية في الفترة من ٢٠١١-٢٠١٧ بعوامل مختلفة، والتي يصعب حصرها بسبب التغير المستمر وعدم الاستقرار السائد على المستوى الدولي، فهناك عوامل وأبعاد دولية خارجية ناشئة عن البيئة الخارجية للوحدة الدولية، أي الآتية من خارج نطاق ممارستها للقرار السياسي سلطتها، والتي تنشا عن التفاعل السياسي الأردني مع الوحدات الدولية الأخرى التي تشمل التفاعلات الدولية حول عدد من القضايا لدولية السياسية والاقتصادية وتشمل سباق التسلح في الشرق الأوسط التبعية الاقتصادية وسياسة الاستقطاب الحرب على الإرهاب والموقف الدولي من قضايا المنطقة في العراق وفلسطين وسوريا وإيران وتركيا، والإرهاب الأمر الذي يتطلب من صانع القرار السياسي الأردني التصرف بشكل معين للتفاعل معها. (النجدواي، ٢٠١٤ : ٤٤).

يتناول هذا الفصل المبحثين الآتيين :

المبحث الأول : الأثر السياسي الاقتصادي.

المبحث الثاني : الأثر الأمني والعسكري.

المبحث الأول : الأثر السياسي والاقتصادي

لا شك أن المتغيرات والتحولات في النظام الدولي اثرت على سلوك صانع القرار السياسي والاقتصادي الأردني، وذلك من ناحية بمدى معين من الحركة المتاحة سياسيا واقتصاديا من خلال الفرص التي يتيحها، ومن ناحية الضغوط التي تفرض الحركة الممكنة والمتاحة في اتجاه معين، وبالتالي فقد اثر النظام الدولي في إمكانية نجاح أو فشل السياسات الأردنية من الناحية السياسية أو الاقتصادية ، وذلك لان البيئة الخارجية وما تتضمنه من تحديات متمثلة في النظام الدولي تعتبر من العوامل المؤثرة في صياغة السياسة الخارجية للأردن سياسيا واقتصاديا بالدرجة الأولى امنيا وعسكريا اجتماعيا بالدرجة الثانية، حيث أن سلوك الدولة الأردنية داخل النظام الدولي لا بد أن ينعكس سلبا أو إيجابا على النواحي السياسية والاقتصادية للدولة الأردنية. (مركز دراسات الجزيرة، ٢٠١٧: ١-٢)

يتناول هذا المبحث المطلبين الآتيين :

المطلب الأول : الأثر السياسي.

المطلب الثاني : الأثر الاقتصادي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول : الأثر السياسي

كان لتوجه الولايات المتحدة الأمريكية والدول الكبرى تبني استراتيجيات عدة في منطقة الشرق الأوسط تخلق نظام إقليمي وسوق شرق اوسطية ومشروع الشرق الأوسط الجديد، والتدخلات الأمريكية في شؤون ودول الشرق الأوسط، ودور هام وذو اثر سياسي على سلوك صانع القرار السياسي الأردني، وإذ أن التحولات السياسية الاقتصادية الدولية في الفترة من ٢٠١١-٢٠١٧ والمتمثلة بثورات الربيع العربي، والأزمات الناتجة عنها، وقضية السلام بين العرب وإسرائيل، والبرنامج النووي الإيراني وسعي الولايات المتحدة إلى الحفاظ على مصالحها وأحكام سيطرتها من جهة أخرى ، وضمان تفوق حليفتها إسرائيل على الأطراف العربية له الأكثر البالغ في تقييد سياسية صانع القرار السياسي الأردني أمام التعثر والتباعد العربي – العربي ، الأمر الذي أدى إلى صعوبة التماشي مع مثل هذه السياسات نظرا لقلة الموارد والمقدرات التي من شانها خلق التوازن في المنطقة. (مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٧: ٢)

يتناول الباحث في هذا المطلب المحاور التالية :

أولا : حركات الاحتجاج الشعبي في المنطقة العربية والأردن.

ثانيا: تركيبة الأنظمة العربية وعلاقتها بعنفية التحولات في المنطقة

أولا: حركات الاحتجاج الشعبي في المنطقة العربية :

بدأت المنطقة العربية في سنة ٢٠١١ أكثر وضوح من باقي مناطق للعالم للاحتجاجات الجماهرية، حيث جاء غضب الشارع العربي نتيجة ضعف الاقتصادات الوطنية وغياب التنمية، وانتشار الفساد، وغياب الثقة في قدرة النظام الانتخابي على احداث أي تغيير بسبب التزوير المنظم والممنهج فالانتخابات التي تعد آلية للتداول السلمي على السلطة يفترض بها أن تتيح تغيير الحكومات الفاشلة بأخرى قادرة على إيجاد حلول للمشاكل المطروحة غير أنها للأسف تحولت وبفعل عمليات التزوير المنظم والمنهج لآلية تضمن استمرار نفس النخب الحاكمة في السلطة. وقد غذت عقود من الركود والانسداد السياسي وسياسات التسلط وغياب الحريات في العديد من الدول العربية غضب النشطاء للذين خرجوا إلى الشوارع واستغلوا الفضاءات التي أتاحتها وسائل التواصل الاجتماعي الحديثة للاحتجاج على تردي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية. وهو ما يدفعنا للتساول عن إمكانية تأسيس ديمقراطية في الدول العربية؟ يجب أن تتضمن الإجابات الأولية على هذا السؤال التعرف أولا على الشروط الأساسية لإقامة نظام ديمقراطي، بمعنى البحث في العناصر التي يمكن أن تساعد في تبني الديمقراطية أو تلك التي تعيقها على حد سواء. (David, 2015: 6).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهنا نشير إلى أن الديمقراطية تتطلب الوعي والاقتناع الشعبي بها أولا ثم السير عليها ثانيا، فالانتقال من نظام تسلطي إلى آخر ديمقراطي لا يتم على طريقة القفز ولكن يحتاج لتدرج ومرحلية بسبب مقاومة القوى والنخب المحافظة والمستفيدة من النظام السابق أولا، وبسبب غياب تقاليد الممارسة الديمقراطية وعدم التعود عليها ثانياً. الأمر الذي قد يسبب تجاوزات طبيعية. كما أن العوائق الرئيسية في وجه الديمقراطية هي مقاومة الأنظمة ونخبها الاقتصادية والسياسية والعسكرية. (David, 2015: 6)

ومن العوائق الرئيسة في وجه الديمقراطية غياب آليات توزع الريع فمعظم الدول تبيع مواد أولية وموارد طبيعية للخارج وتقوم بعدها بتوزيع مداخيلها وفقاً لمعايير الولاء، ومن اجل شراء العارضة لتتجاوز بذلك الحاجة للاحتكام إلى المنافسة الانتخابية. وبالمناسبة أشير هنا لنظرية لعنة الموارد التي برزت في خمسينيات القرن الماضي لتشرح التناقض الذي نشأ في كثير من دول العالم التي تمتلك العديد من الموارد لطبيعية المتنوعة تؤهلها ليكون في مصاف الدولي الغنية غير أن واقع شعوبها يتميز بانتشار للفقر وغياب التنمية وهو بالمناسبة واقع يشبه حال الكثير من الدول للعربية اليوم. وحاولت هذه النظرية أن تقدم تفسير! لسبب هذا التناقض، حيث رأت أن اعتماد هذه الدول الكلي على هذه الموارد وعدم سعيها لتنويع مصادر دخلها خارج هذه الموارد ينتج في المجال الاقتصادي علاقة ذات ارتباط عكسي بين النمو الاقتصادي من جهة وبين مدى وفرة الوارد الطبيعية من جهة ثانية. وهو الأمر الذي يؤدي بدوره إل نشأة علاقات على المستوى السياسي تقوم عل توزيع الريع وفقا لمعيار الولاء للسلطة وتستبعد معيار الكفاءة والأمانة، الأمر الذي يؤد إلى إفساد الحياة السياسية وخلق فئة من الوصوليين المستفيدين من الريع مقابل تهميش فئارت واسعة من المجتمع بسبب غياب آليات التوزيع العادل للثروة، بحيث تستفيد من إيرادات بيع الوارد الزمر والعائلات السياسية المتنفذة التي تتنافس فحسب على اقتسام الريع وليس على إنتاج الثروة وتنوع مصادرها وطبعا هذا على حساب شعوبها لتنشأ بذلك كل مبررات ودوافع الفساد الذي يعتبر مقدمة طبيعة لعدم الاستقرار السياسي. ويمكن فهم هذا الارتباط بين الاقتصاد والسياسة في نظرية لعنة الموارد من خلال معادلة خطية بسيطة، حيث أن إيرادات الموازنة العامة للدول ذات الاقتصاد الريعي تتشكل في شقها الأكبر من عائدات المورد الطبيعي، وهو ما يجعل هذه للدول تستغني عن إقامة نظام ضريبي فعال وتغض الطرف عن تحصيل الضرائب من كبار التجار والذين ينتمون في العادة لنفس الزمر السياسية المتنفذة، وهو ما يؤدي أيضا إلى ظهور سوق موازية غير شرعية تبيض فيها أموال الفساد. وكل هذا يعني أن تتجمع سلطة المال وسلطة السياسة في يد فئة قليلة من المجتمع تتحالف فيما بينها لتحتكر الحياة السياسية والمجال الاقتصادي معا، وتهمش باقي فئات المجتمع.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن تداعيات هذه المعادلة أن يتقلص هامش التمثيل في النظام السياسي وأن تبرز مشاكل شرعية النظام بسبب غياب المشاركة السياسية. وهو ما ينطبق على حال الكثير من الدول ذات الاقتصاد الريعي. ولأن البلدان الفقيرة التي ينعدم فيها النمو الاقتصادي وتعتمد على صادرات السلع الأولية، التي تزيد فيها فرص النزاع المسلح الداخلي. وقد أكد البنك العالمي هذا الرأي من خلال ملاحظته سنة ٢٠٠٣ التي سجل فيها أن النزاعات المسلحة تتطور وتستمر في البلدان (الأكثر تهميشاً) ، حيث كان متوسط النمو سلبي على مدى السنوات العشرين الماضية.(Grassi, 2014: 17)

وقد شكل الربيع العربي مفاجأة لكثير من المراقبين، ولكنه في الحقيقة طالما كان في طور التكوين، بسبب استمرار الركود السياسي وانتشار الفساد وغياب المشاركة السياسية، وفي ظل تزايد الفئات الوسطى وانتشار التعليم الذي انتج تغيرات في بنية المجتمعات العربية التي أصبحت تبحث عن مساحات أكبر من الحرية والكرامة(Hilpper, 2013: 6)

والواقع أن سبب عدم الاستقرار السياسي وغياب الأمن في الدول النامية مرده هو عدم قدرة المؤسسات السياسية على استيعاب التغيير الاقتصادي والاجتماعي وهو ما جعل هانتغتون يؤكد علو أثر العوامل الاقتصادية في الموجة الثالثة من التحول الديمقراطي بثلاث طرق. أولا: أدارة الطفرة الهي شهدتها أسعار البترول في بعض الدول، والقيود الاشتراكية في دول أخرى إلى انتكاسات اقتصادية أضعفت الأنظمة الشمولية. ثانيا. حققت دول عديدة ذات مستويات عالية من النمو الاقتصادي في أوائل السبعينات ما مهد الطريق لقيام الديمقراطية. ثالثا أدى النمو الشديد السرعة إلى زعزعة الأنظمة الشمولية في عدد من الدول ما أجبرها إما بالتحول الليبرالي او تكثيف حدة القمع. (دبلة، ٢٠٠٤: ١٩٧)

وكذل فإن العوامل الاقتصادية والأوضاع الاجتماعية المزرية شكلت المحرك الأول لحركات الاحتجاج في الشارع العربي ومنها الأردن التي بدأت فيها حركات الاحتجاج عام ٢٠١٢. وهو ما يكشف عن غياب المطالبة بالديمقراطية باعتبارها حجر الزاوية للحركات الاحتجاجية في الوطن العربي، الأمر الذي اضطر الحكومات العربية لاستبعاد حدوث أي ضغط داخلي حقيقي لفرض الديمقراطية.

وعليه فإن الوضع لا يتطلب اهتماما خاصا، ويكفي حسبهم فحسب ضخ زيادة في أجور العمال والموظفين وتقديم بعض الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية لتستقر الأمور وتهدأ من جديد. ويؤكد على هذا الطرح الباحث Jean Francois

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حيث يرجع سبب الحركات الاحتجاجية الأخيرة في المنطقة العربية إلى الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة هم ٢٠٠٨، والتي خلقت صعوبات اقتصادية كبيرة للدول العربية ومنها الأردن؛ منها على وجه الخصوص: (Alkanatri, 2012: 40)

- انهارت أسعار المواد الأولية بحدود ٣٠% إلى ٤٠% وتراجعت الصادرات بنسبة ٣٠.٦%
- تفاقم عجز الميزان التجاري بنسبة ٦٠.٤%.
- تحويلات المغتربين انخفضت بدورها بنسبة ٦.١%
- الاستثمار الأجنبي المباشر تراجع بنسبة ٣٢.٢%

والحقيقة أن المتابع لتقارير التنمية الانسانية التي بدأ برنامج الأمم المتحدة الانمائي(UNDP) بإصدارها حول العالم العربي ٢٠٠٢ يدرك حجم معاناة الشعوب العربية على المستويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. والتي شكلت أرضا خصبة لاضطرابات قوية غير مسبوقة بداية ٢٠١١ فاجأت سرعة انتشارها وحجمها وطبيعة مطالبها الكثير من الملاحظين والمتابعين.

وأعتقد أنه للتعرف أكثر على جذور الحركات الاحتجاجية التي انتشرت في الوطن العربي بداية من سنة ٢٠١١ يجب علينا الرجوع قليلا للوراء، وعندها سنلاحظ في كل الدول التي شهدت حركات احتجاجية وجود اربعة عناصر مشتركة تساعد على فهم هذه الحراكات، نوجزها باختصار في التالي: (Bauchard, 2012: 9)

- العامل الأول: وجود طبقة سياسية عليا محاط بفئة متورطة في قضايا الفساد، أفرادها غير مؤهلين ورغم ذلك يسيطرون على مفاصل السياسة والاقتصاد في الدولة (بن علي وعائلة زوجته، مبارك وأبناؤه، القذافي وأبناؤهم عبد الله صالح وأبناؤه، حافظ الأسد وبعده بشار الأسد وعائلته،..)
- العامل الثاني: دور فئة الشباب في المجتمعات العربية تغير بشكل كبير بسبب التحولات التي عرفتها هذه الفئة. حيث أصبحت أكبر فئة عمرية في مجتمعاتها فهي تمثل ما بين ٤٥% إلى ٦٠% من التركيبة السكانية. ويتمركز معظم أفرادها في المدن وبالتالي فهي أقل تأثرا وانخراطا بالهياكل التقليدية. كما أن أغلبهم متعلمون ومن حملة الشهادات. وهو ما أهل هذه الفئة لتكون أكثر انفتاحا على العالم خصوصا في ظل ثورة الاتصالات والإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي. ولكنها كذلك فئة غاضبة بسبب أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية (ارتفاع نسبة البطالة) وكذا بسبب غياب الحريات الأساسية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- العامل الثالث: البطالة البنيوية أو الهيكلية.. خصوصا في أوساط الشباب والتي تفاقمت أكثر بسبب أزمة ٢٠٠٨ الاقتصادية. ففي تقرير للبنك الدولي الذي صدر ٢٠٠٩ إشارة واضحة لحاجة العالم العربي لخلق ١٠٠ مليون منصب عمل جديد في آفاق ٢٠٣٠ وهو رقم مخيف خصوصا في ظل تراجع معدلات النمو في المنطقة.
- العامل الرابع: انتشار استخدام تكنولوجيات الاتصال الحديثة حيث وفرت هذه التكنولوجيات عنصرين مهمين لقيام أي ثورة هما:

أ- الاطلاع على ما يحدث في باقي مناطق العالم ومقارنته بالواقع العربي وهو ما يكشف عن وجود فروقات وفجوات كبيرة في التنمية وفي مجال الحقوق والحريات.

ب- إتاحة آلية لحرية التعبير والتواصل لمناقشة الأوضاع بعيد عن عيون الرقيب .

وهو ما سمح ببلورة تيارات فكرية جديدة غير تقليدية في الفضاء الافتراضي مهدت لإطلاق حركات الاحتجاج في الشارع العربي.

وقد بدأت الحركات الاحتجاجية في الشارع العربي وفي الأردن التي اثر عليها الشارع العربي بشكل مفاجئ وغير متوقع وأخذت شكلا سلميا دون قيادة أسقطت جدار الخوف وأتاحت منابر مفتوحة للتعبير.ليجد النظام نفسه أمام خيارين : (Hillper, 2013: 27)

الخيار الأول: يستجيب لمطالب المحتجين في التغيير عن طريق برنامج إصلاح موجه ومخطط (لمغرب، الأردن، والجزائر إلى حد ما) يقوم على تغيير بعض الوجوه وتعديل بعض السياسات على أن يستمر للنظام القديم في الهيمنة على مفاصل الدولة ومؤسساتها. وتبرز في كثير من الأحيان ضمن هذا الخيار محاولات لتقسيم المعارضة من خلال احتواء بعض مكوناتها واستيعابها داخل الحكومة وتمكينها من بعض المزايا المادية في حين سيتم استبعاد أجزاء أخرى من المعارضة وعزلها.

الخيار الثاني: يبرز في حال تطور الاحتجاجات بشكل متصاعد مقابل عدم رغبة أو عدم قدرة النظام على تقديم تنازلات ولو رمزية تستجيب لرغبة الجماهير في التغيير. ليتبنى النظام نهجا قمعيا يقوم على تسخير القوة العمومية في البداية لقمع المحتجين ثم يتنقل إلى استخدام القوة العسكرية وهو ما يفتح الباب على مصراعيه للعنف الذي قد يتطور ليصل إلى مرحلة الحرب الأهلية (ليبيا، سوريا، اليمن...) ومشكلة هذا الخيار هو تكلفته الإنسانية المرتفعة جدا والتي قد تنتهي إلى تفكيك الدولة وفق منطق إثني أو طائفي أو ديني.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا: تركيبة النظام العربي وعلاقته بعنفية التحولات في المنطقة :

بنية الحكم في الدول العربية عموما ومنها الأردن متعددة الأوجه وتجمع بين العناصر الرسمية وغير الرسمية٠ والملاحظ غالبا أن جوهر النظام، يتألف وفق قواعد شخصية تتمحور حول القائد وهذا النظام غالبا ما يستخدم القوة السياسية لخلق قطع اقتصادي يخضع لسيطرته المباشرة (والذي يمكن أن يطلق عليه إمبراطورية اقتصادية، ويكون وسيلة للإثراء الشخصي من جهة، وقاعدة للهيمنة في المجتمع وكوسيلة لدعم الشبكات الزبونية من جهة أخرى لتتكون بذلك شبكات غير رسمية في مفاصل مؤسسات الدولة على حساب دور الحكومات ومؤسساتها الرسمية والتي تتحول إلى مجرد أداة لهذه الشبكات تعمل فحسب في الإطار الذي يحدد لها لذلك نسمع مثلا في مصر حديثه عن الدولة العميقة، وفي للجزائر عن الحكام الفعليين، وهكذا قي دول المنطقة.

وثمة عامل مركزي آخر في الاضطرابات التي تشهدها المنطقة هو درجة الوحدة أو الخلاف بين مكونات النظام السياسي وحلفائها والنخب الاجتماعية. وقدرتهم على العمل بفعالية. وهذه نقطة أساسية في تحديد درجة استقرار واستمرار الأنظمة. وهنا يبرز دور القوات مسلحة التي تلعب دورا مهما ومحدد. في الحياة السياسية العربية وتعتبر لاعبا مهما فيها حيث غالبا ما تلعب الدور الأبوي في تعيين الرؤساء والملوك. وفق ما يتناسب ومصالحها وبرزت القوات المسلحة في فترات ما بعد الاستقلال باعتبارها عنصرا رئيسا في توازنات الحكم، وتشارك في توزع وإعادة توزع الموارد الوطنية والسيطرة عليها. مع الاستفادة من جزء كبير من الميزانية الوطنية طبعا في شكل خدمات وتسهيلات لا يستفيد منها غيرهم من المواطنين وكثير ما تستخدم هذه القوات في قمع المعارضة ومع إسقاط نظام الحكم، وينخرط ضباط القوات المسلحة في هذه العمليات لاعتبارين اثنين هما:(Sorenson, 2015: 13-19)

- العقيدة العسكرية لكثير من الجيوش العربية قائمة على حماية الأنظمة وليس الدفاع عن الأوطان.
- الخوف من تبعات سقوط الأنظمة وما يترتب عليه من فقدان مصالحهم وامتيازاتهم وما يتبعها من محاكمات ومتابعات للقيادات العسكرية بتهم الفساد والجرائم الإنسانية .

والملاحظ أن الكثير من الدول العربية عرفت مراحل استثنائية طويلة (بعضها ما تزال مستمرة) محكومة بقوانين الطوارئ التي تعطل العمل بالدستور وتمنح صلاحيات واسعة للمؤسسة العسكرية لتتحول بذلك هذه الإجراءات الاستثنائية إلى ممارسة دائمة وعادية في الحياة السياسية العربية. (Alkanatri, 2012: 44)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ونسجل هنا أنه كلما كانت القوات المسلحة موحدة وغير منقسمة وكلما كان ولاؤها للنظام السياسي قائما زاد استخدامها وبشكل واسع في قمع المعارضين. والعكس صحيح. لذلك فإن التعبئة الجماهيرية وحدها غير كافية، ولا تؤدي مباشرة إلى حدوث تغيير مؤثر في بنية النظام وعلاقات القوة التي تحكم مختلف مكوناته. فطالما يستمر النظام الحاكم موحدا داخليا، في السيطرة على الأجهزة القمعية وشبكاتها لزبونية وأنصاره فإن فرص بقائه على قيد الحياة تبقى قائمة ويستمر في التشبث بها مهما كانت تكلفتها. بل وأكثر من ذلك قد تتيح بعض الأنظمة سياسات ميكافيلية تورط معها المجتمع الدولي لضمان بقائها واستمرارها. حيث برزت في هذا المجال سياسة معقدة اتبعتها بعض الأنظمة لتبرر استمرارها في السلطة عبر نشر العنف بتحويل الاحتجاجات عن طبيعتها السلمية إلى الطبيعة العنفية، والادعاء بعدها بحاجة للنظام الدولي لاستمرارهم في السلطة والحكم لضبط العنف ومحاربة الإرهاب والحد من تداعياته المختلفة كالهجرة السرية

وفي هذا الصدد يجب التأكيد على أن الكثير من شعوب الأنظمة الاستبدادية السابقة تشعر بخيبة أمل واضحة بسبب عجز الديمقراطية عن تحسين ظروف معيشتها، فالتحرر الاقتصادي والسياسي في بداياته يدفع إلى بروز قطاع خاص طفيلي، يسعى للاغتناء بطرق ملتوية، وهنا نؤكد على التداخل الموجود بين التحرر السياسي والتحرر الاقتصادي فالاهتزاز الذي يحدث أثناء مرحلة التحول والانتقال يسمح بإعادة توزيع الأوراق لصالح نخب خاصة، دون أن تأخذ بالاعتبار مصالح الغالبية الساحقة من الناس، وهو ما يولد حتما عند هذه الفئات فقدان الثقة في الديمقراطية بسبب فشل النظم الجديدة في تحسين الظروف المعيشية للمواطنين وهذا ما سماه الباحث الأمريكي صامويل هنتنغتون فخ الديمقراطية. لذلك فإن المطلوب اليوم في المنطقة العربية ومنها الأردن في ظل التغيرات التي تشهدها بالإضافة إلى مزيد من عمليات الدمقرطة التي ستسمح بتشكل مؤسسات مجتمع مدني قوية تتيح بناء شبكات محكومة في علاقاتها وتفاعلاتها بمنطق الكفاءة والقدرة على الإنجاز وتتجاوز منطق الزبونية والزعامتية والشعارتية التي تنخر المنطقة العربية. هو إصلاح المنظومة الاقتصادية وبناء آليات التوزيع العادل للثروة وإعادة تأهيل اقتصادات المنطقة وتأهيلها للانخراط في الاقتصاد العالي.

ومما سبق فإنني أرى ما يلي:

- قبل أحداث ما بات يعرف بالربيع العربي التي بدأت عام ٢٠١١، كشفت الدولة الاستبدادية في المنطقة العربية سواء كنا بصدد أنظمة ملكية أو جمهورية، على قدرة كبيرة للتكيف. بالشكل الذي سمح لها ببناء ديمقراطية شكلية مظهرية تستجيب في شكلها للمطالبات والضغوط الخارجية لكنها تغرق في الاستبدادية والفساد داخليا.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- يحتاج التقدم نحو الديمقراطية وتجاوز أزمة الدولة إلى توفير شروط موضوعية أساسية، في مقدمتها ضمان التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتأمين آليات التوزيع العادل لثمارها، فلا يمكن أن تقوم الديمقراطية دون استقرار سياسي، ولن يتحقق هذا الاستقرار دون تنمية شاملة، ومن هنا يبدو ان العقبة الرئيسة التي تحول دون تقدم مسيرة الديمقراطية التي بقيت تراوح مكانها تكمن في هشاشة القوى الاجتماعية وسوء توزيع الثروة.
- حركات الاحتجاج الشعبي برزت كأسلوب للإصلاح والدمقرطة تحولت في بعض دول المنطقة التي أثرت على الأردن لإنقاذ الأنظمة المتأزمة للبقاء في السلطة ، وهو يثير تساؤلات حول كيفية تحول حركات الاحتجاج الشعبي إلى سلاح مضاد لاستمرار الفئات نفسها المهيمنة في حصد الامتيازات.
- الحراك الاجتماعي والثوري والاحتجاجي الذي بدأ في بداية سنة ٢٠١١ أدخل المنطقة في عملية تغيير تقوم على التحرر السياسي وكسر جدار الخوف الذي قيد لسنوات طويلة الحريات وعطل أي إمكانية للتحرر في المنطقة غير أن هذه العملية طويلة وقد تمتد لعشرية أو أكثر وتأخذ أشكالا مختلفة اختلاف الطبيعة الاستبدادية للأنظمة وحدتها وكذا طبيعة تركيز السلطة والثروة من جهة ثانية.

المطلب الثاني : الأثر الاقتصادي

يمثل الاقتصاد أهم مرتكزات القوة الأساسية للدولة وتأتي أهمية هذه المرتكز من إمكانية تأثير على مختلف عناصر قوة الدولة سواء السياسة الإدارية أم الأمنية أم العسكرية أم الاجتماعية .

وكذلك يؤثر على طبيعة ومساحة الدور الذي يمكن أن تقوم به الدولة تجاه محيطها الخارجي، حيث أن قدرة الدولة الاقتصادية تؤثر على قدرتها السياسية، فكلما كانت قدرتها الاقتصادية ذات قوة أكثر كلما أثرت سياسيا على منحى الأحداث والتطورات واصبح هناك تغيرات وتحولات إذ أن مواردها توفر لها الأساس المادي للنمو الاقتصادي، ودورا فعالا من خلال علاقاتها مع محيطها الدولي وكذلك الإقليمي، (النجدواي ، ٢٠١٤ : ٧٠).

يتناول الباحث في هذا المبحث المحاور الاتية:

أولا : التشوه الاقتصادي

ثانيا : التخضم الاقتصادي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولا : التشوه الاقتصادي :

يرتبط هذا العنوان بالمطلبيات المباشرة على صعيد تحسين مستوى المعيشة وتحقيق نسب متفاوتة من العدالة الاجتماعية لذلك يستند حالا إلي أدوات الإنتاج وعلاقات الإنتاج، والمادة المعرفية تحت هذا العنوان ننقسم بطبيعتها بالتعقيد المعرفي، مع ذلك بقدر الإمكان سنتجنب تسطيح الأمور والتعقيد المعرفي وحفظ هذا التوازن مهمة معرفية ناولها هنا، وبالطبع ما يقال تحت هذا المحور هو البناء التحتي للمحور الأول، فإنجاز التحول من دولة إلى سلطة ما كان ليتم دون مفردات هذا العنوان، والتحول الثوري المضاد من خلال إعادة إنتاج مشروع وطني غير قابل للانجاز عن الناحية المعرفية الصرفة. إلا من خلال إجراء الترميم والتصويب اللازم على المستوى الإنتاجي وعلاقات الإنتاج، فإذا تم اجراء تصويبات سندا لسياق المحور الأول وتركت مفردات هذا العنوان هذا يعني التمهيد السريع للعنف الثوري المصحوب بالسخط وهذا غير مضمون النتائج.(Auca, 1997: 3-10) وكي نضبط التسلسل التاريخي للحركة الاقتصادية والاجتماعية المصاحبة للتحول من الدولة إلى السلطة سنتجاوز بعض المنهجيات دون إخلال بالمضمون المعرفي، إلا أن عملية التفكيك نفسها تتضمن مشروطات إعادة التركيب فلن يتم تفكيك البناء الاجتماعي.

ان موجات الغلاء الشديد في الأردن وسياسيات الأمصار خلال السنوات من ٢٠١٧- ٢٠١٨ في الأردن لاتناسب بشكل أو بأخر مع مستويات دخل المواطن عبر شرائحة المختلفة.

ذلك بسبب التشوه الهيكلي بين الدخل والإنفاق في البلاد والذي يعود إلى رداءة السياسات التي رافقت ما سميت خططا وبرامج للإصلاح الاقتصادي ، وثبت من خلال المسوح الاقتصادية ان ١٠% من الأسرة تتمتع بنسبة ٣٠.٢% من إجمالي دخل الأسر الأردنية، وفي مقابل ذلك تنافس افقر ٥٠% من الأسر الأردنية على ٢٤.٤% من اجمالي دخل الأسر (الشوبكي، ٢٠٠٧، ١-٢)

والمرتكزات الاقتصادي بمعزل عن الهاجس الثوريين بإعادة التركيب، ولتبسيط هذا المحور سنقسم مفرداته كما يلي:

١-خلق فئة حائزي النقود :

نشأة الدولة بل مشروع الدولة وكان أمامها إما أن نتحول إلى دولة أو سلطة، وتحت ضغوطات حركة التحرر العربي الساعي للوحدة والتي كانت قوية ومؤثرة في الخمسينيات وحتى السبعينيات، وبسبب رفض أبنائها الانخراط في مركبات الدولة القطرية سعت الأخيرة إلى التعامل مع المتاح، وأحسن الوصوليون والانتهازيون تحقيق مآربهم ومآرب الدولة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبدأ يتشكل من حول أجهزة الدولة جماعات مصلحيه تقدم خدماتها للدولة وتستفيد من الدولة، وكان على السلطة أن نسكت عن ذلك وتغذيه، وبدأت بتوزيع المنح الانتاجية على زبائنها السياسيين فتشكلت القاعدة الأولى في الانحراف، وهي أن الأشخاص المستفيدين ليسوا عقائديين سياسيا وليسوا رجال اقتصاد، وترتب على هذا الدمج بين السلطة الرمزية أي الوظائف الكبرى وخاصة الوزارية وبين الثراء الاقتصادي، هذه الفئة زادت عدديا كلما زادت إمكانات السلطة، ومع نشوء الجامعات ومؤسسات الدولة الكثيرة وزيادة عدد السكان زادت هذه الفئة، ولما كنتا هذه الفئات قادمة من كافة الطبقات الاجتماعية ومحركها الوحيد النفع الشخصي ولا يوجد بينها قاسم ثقافي أو سياسي مشترك فإنها لم تشكل طبقة اجتماعية حسب المقصود الشوري من هذه اللفظة، فهي مجردة من النسق العام . (مصدفة، ٢٠٠٣: ٤٥)

الإنتاجي والثقافي والسياسي، وليس لها مشروع إلا نفسها لذلك أصبح القاسم المشترك لهن هذه الفئة أنها تحوز النقود مجرد تحوز النقود .

لذا أسميناها فئة حائزي النقود ولم نسمها طبقة فهي ليست برجوازية وليست تكنوقراط وليست رأسمالية إنها تشوه اقتصادي واجتماعي وإنتاجي استثنائي انجزه التحول من دولة إلى سلطة وانجزت بكفاءة نادرة ذات التحول. اي أن العلاقة لهن التحول من دولة إلى سلطة وبين هذه الفئة تكاملية صن الناحية الوظائفية والتحول المضاد ثوريا يضمن فكفكتها بالضرورة .

ولما كانت هذه الفئة الحائزة للنقود لا تحوز مشروعا قوميا او قطريا أو اجتماعية أو سياسيا فإنه من الطبيعي أن نتحسر وظيفة النقود بالنسبة لها في البعد الشخصي، أي أن حيازتها النقدية منقطعة عن الوظيفة الاجتماعية والاقتصادية والأخلاقية للنقود، لذلك نشأت منظومة استهلاكية عجائبية في الأردن لا تتناسب مع كفاءة الاقتصاد الأردني لتصبح حمولة زائدة على الإقتصاد الوطني، وتشكل حول هذه مناخا استهلاكيا وتكونت فئة التجار، تجار فقط لا صناعة ولا زراعة مهمتهم خلق المناخات الاستهلاكية لتتولى هذه الفئة إنفاق حيازاتها المالية .

هنا يتهيأ المناخ أكثر لضربة اقتصادية قاتلة، ولتوضيح ذلك نقول أن الدولة كي تحدث عملية المنتمية يجب أن تحوز وتحقق تراكمات نقدية وتضحي بالرفاهية الاجتماعية لصالح خلق رأسماليات انتاجية، مشاريع صناعية و زراعية، وما حصل في الأردن أن الفئة المتشكلة من حائزي النقود حول السلطة انفجرت استهلاكيا، وأبدعت الفئة الحائزة في العاصمة الأردنية بخلق واستيراد كل صور الاستهلاك، ترتب على ذلك مشكلة أكبر وأكثر تعقيدا وهى أن الفئة الحائزة للنقود والتجار المتشكلين من حولها بدأوا يطرحون الاستهلاك كثقافة اجتماعية من خلال استيراد وخلق هذا حالة من التنافس والضغط الأسرى، وتحت اعتبارات المباهاة الاجتماعية تسربت السلوكيات الاستهلاكية الترفية إلى حواف الطبقة الحائزة للنقود من الأواسط الاجتماعية المحتكة بها، وكل هذا بالطبع مرتبط كولونياليا مع دوائر الرأسمال العالمي.(Sadeg,2004: 24-25).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وصار المأزق التاريخي للاقتصاد الأردني يتطور بسرعة بموجب بناء الذات، وحقق شبه قطع مع حبله السري (السلطة السياسية) باعتبارها مصدر ثرائه، وصار مؤسسة مشوهة بذاته، ويفعل النمو الطبيعي لأبناء الفئة الحائزة للنقود، وبفعل زيادة عدد الوافدين إليها، وتقليب السلطة السياسية للوجوه تضخم عدد هذه الفئة وصار لأبنائها احتياجات الآباء فكان الفساد ونهب المال العام منتجا طبيعيا، ولما كانت واردات الدولة وحدها لا تكفي فتم تحويل كامل المعونات الخارجية لهذه الفئة، ولما كان هذا لا يكفي غرقنا في الدين العام ولعدم كفايته وجدت أعقد منظومة ضرائبية في التاريخ البشري فأصبح يتم امتصاص دخل المواطن العادي وتحويله لصالح نمط الحياة الاستهلاكي العجائبي في عمان غير أن المأزق أكبر من ذلك بكثير.

فعندما تمكنت الفئة الحائزة للنقود من خلق مؤسساتها الخاصة وحققت شبه قطع ضع السلطة السياسية لكونها خلقت مراكز اقتصادية مالية واجتماعية مستقلة استقدمدت السلطة للأسف زبائن جدد من نفس مواصفات الزبائن السابقين، والزبائن الجدد وجدوا أن مصادر النهب شبه مغلقة ومسيطر عليها من الأجيال السابقة فبيع القطاع العام وبيعت إمكانات الدولية لصالح الزبائن الجدد، وعندما بيعت كان الفساد شبه علني واستغلال المواطن مصرحا له لهذا ظهر في الأردن لفظة الجباية.(Riad, 1999: 133)

وحيث أن القطاع العام قد بيع وبدد الثمن إرتهن الاقتصاد كله للمؤسسات الدولية وللفئة الحائزة للنقود، وعلى الرغم من تداخلات الوضع السابق إلا أن الأمر أكثر تعقيدا فالنمط الاستهلاكي الذي سلكته الفئة الحائزة، للنقود وتكون احتكارات تجارية كبرى وغياب الحس الوطني أدى إلى اندفاع الفئات الاجتماعية القريبة من حائزي النقود إلى ممارسة الأنماط الاستهلاكية البذخية، وفساد الشهية للمال واصبح التفاخر بالاستهلاك والتفنن له أحد أهم مظاهر السلوك الشخصي لدى فئة اجتماعية عريضة، فصارت عاملات المنازل طقسا اجتماعية والكلب والمركبات الفارهة وبذلك وجد الدخل الوطني طريقه إلى الخارج، ولما كان نمط الحياة الاستهلاكية لا يحده سقف فإن الاحتياج للمال كذلك أيضا، فظهر الانحراف المهني داخل كامل المهن والاستغلال الوظيفي وظهرت مجموعات كثيرة تقرض المال بفائدة وجمعيات خيرية نقرض الأموال بفوائد مرتفعة، وشبه عصابات للخلويات، والبعض يستهدف الطلاب والبعض صغار الموظفين، بذلك تكون المعيار المالي البحت كمؤشر ومحدد للحياة لا يهم مصدره، المهم أن تحصيل علي المال وإذا حضر مجرد المال غاب كل شيء. وبحضور المعيار المالي شاعت الرشوة والواسطة والفساد بكل صوره الصغرى والكبرى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبذلك تحولت أجهزة الدولة إلي أدوات إنتاج، فهذه المؤسسات المخصصة لتقديم الخدمة العامة ورعاية المصالح الاجتماعية العليا صارت بذاتها أداة إنتاج تسيطر عليها الفئة الحائزة للنقود وملحقات هذه الفئة ولا شك ان إنجاز التحول من سلطة إلى دولة سيفترن بضرورة تفكيك هذا التشوه وهذا ما يجعل التحول مهمة ثورية مكتملة .

ثانيا : تمزيق الطبقة الوسطى وتهميش الفقراء :

بداية سنبدأ في محاولة للتحديد الطبقي متجاوزا (ماركس، وبلينا خوف، وحسين مروة وغيرهم) ليس من باب القطيعة المعرفية مع الماركسية وانما لكفاية منهج التفكير القومي للاضطلاع بهذه المهمة وفق السياقات الاجتماعية وتطور البناء الاجتماعي العربي، وفي محاولة التحديد هذه نجد أن فئة حائزي النقود هي انوجاد شاذ تاريخيا ذللك أن حيازاتهم النقدية منقطعة عن سببها الإنتاجي، وهي بالضرورة لا تحوز تصورات ثقافية وأخلاقية تصلح كقاعدة نظرية لتقديم نفسها، لذلك هي لا تحوز مشروعا ثقافيا فكان من الطبيعي أن تتبنى ثقافات استهلاكية شاذة لتصريف تراكماتها النقدية، ومن المنطقي أكثر أن ترتبط سياسية وثقافيا لدوائر الرأسمال العالمية لتنفذ لحماسة الرأسمالية داخل القطريات العربية فم منع نشوء صناعة وتعميق التشوه الاجتماعي. وتحويل فائض الإنتاج الوطني إلى مركزي الرأسمالي عن طريق تعميم نمط الحياة الاستهلاكي إذا كانت تلك هي محددات الفئة الحائزة للنقود علينا منهجيا أن ننقل إلى محاولة تحديد الطبقة الوسطى والفقيرة، وذلك لفهم التناقض الثقافي والسياسي والاجتماعي الذي جعل من تمزيق الطبقة الوسطى وتهميش الفقراء ضرورة تاريخية للسلطة وللفئة الحائزة للنفوذ، ولدوائر الرأسمال العالمي، وهذا بالطبع كي نشخص أكثر ملامح المشروع الوطني اللازم للأردن وتحديد الطبقة الوسطى يكون من خلال رصد بنائها الثقافي ودورها التاريخي سياسيا، فهذه الطبقة ليس من بين هواجسها تاريخيا حيازة المال فهي تعيش بكفاءة اقتصادية سمحت لها بالدمج بين الاعتناء بالتعليم والاهتمام بالسياسة اهتماما مباشرا متحررة إلي حد ما من اكراهات العوز اليومي، وهذه الطبقة لظروف تاريخية معقدة ترتبط بنمط الإنتاج المختلط، ويتداخل تشكل الوهمي لديها بين المحدد المادي والرمزي، وشكلت تاريخيا الحامل الاجتماعي لحركة التحرر القومي بحيث تعيش أفكار التحرر والوحدة بأريحية داخل هذه الطبقة. (النجار، ٢٠١٤: ١-٢)

وهي بذلك عدو مباشر للدولة القطرية واستمرار فاعليتها التاريخية يهدد وجود الدولة القطرية، لذلك أيان تحول الدولية القطرية ومنها الأردن من دولة إلى سلطة كان يلزم ذلك التحول تمزيق الطبقة الوسطى بل كان شرعا للتحول.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبتداخل معقد جدا سنجد أن الطبقة الفقيرة وإن كان يفترض بها أن تكون حاملا اجتماعية للخطاب الأكثر اشتراكية إلا أن طبيعة البناء الاجتماعي سمح دائما بحركة نشطة بين الطبقة الوسطى والطبقة الفقيرة(العمال والفلاحين)، فالطبقة الوسطى تتداخل اجتماعيا واستهلاكيا وثقافية بشكل معقد مع الفقراء، لذلك تقترب الطبقة الفقيرة في الوطن العربي كثيرا في هواجسها السياسية والثقافية والاقتصادية من الحراك القومي نفسه، فالقطيعة الاجتماعية هي فقط مع الفئة الحائزة للنقود (تشوه اجتماعي لا تكوين طهقي) فالزواج والسكن واماكن التسوق وكل النشاطات الاجتماعية بين الطبقة الوسطى والفقيرة مختلطة، ولما كان أبناء الطبقة الوسطى نشيطون سياسية كان من الطبيعي أن يستقطبوا ويشتركوا مع أبناء الطبقة الفقيرة في المحددات السياسية الكبرى، وبهذا زاد الخطر على الدول القطرية فكان لا بد من تهميش الطبقة الفقيرة .

وكي نعمق الفهم الوظائفي للفاعلية الاجتماعية لتركيبة المجتمع ضمن حركة الصراع الاجتماعي يلزمنا منهجيا أن نحدد أكثر مفهوم القطيعة الاجتماعية وانا أخرت تحديد هذا المفهوم إلى ما بعد تقديم مقاربة أولية لتحديد بناء الطبقات كاجتهاد لا أعرف إن كنت مصيب له ؟

وفي القطيعة الاجتماعية نوضح أن الفئة الحائزة للنقود تعيش حالة القطيعة الاجتماعية والثقافية والأخلاقية مع الطبقة الوسطى والفقيرة، ذلك أن هذه القلة لها مطاعمها الخاصة وفنادقها الخاصة ومقاهيها ومركباتها ولباسها، فمعيارها النقدي يجعلها تنكفئ على ذاتها حتى في الزواج نفسه ولأنها بدون هاجس ثقافي وسياسي حقيقي وليس لديها مشروع غير الفساد لم تفكر حتى في التواصل مع المجتمع ، لماذا تتواصل ماذا تقول له إن تواصلت، هل تصرفت هذه الفئة باستعلاء اقتصادي واستقواء سلطوي لأنها منتج الدولة السلطوية، ولأن هذه الفئة هي أداة طبيعية لحركة الرأسمال العالمي فإن تواصلها الاجتماعي صار مع الغرب، لذلك رحلاتهم أسماء كلابهم، ملابسهم صداقاتهم أعمق مع أسيادهم.(مركز كارلنجي للشرق الأوسط، ٢٠١٠: ١-٢)

ونقيض ذلك بالضبط هم أبناء الطبقة الوسطى فعادة ما يتعلمون في الدول العربية ووجهتهم في السياحة إليها وفي التسوق، وهم متشاركون بشكل كبير مع الطبقة الفقيرة في نمط الحياة اليومي ولديهم مشروع ثقافي ومقولات سياسية، لذلك يطرحون مشروعاتهم بنشاط ويخلقون الحراك الاجتماعي الثوري الاصيل فهم نقيض اجتماعي أخلاقي ثقافي سياسي للفئة الحائزة للنقود وللسلطة، لهذا صار تمزيق الطبقة الوسطى مهمة تاريخية استعمارية كادت تنجز.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وإذا كنا قد تصالحنا على السابق فإننا معنيون برصد الآليات التي اتبعت لتمزيق الطبقة الوسطى وتهميش الفقراء ومن هذه التقنيات: (النجار، ٢٠١٤: ٢-٣) :

-الارتفاع التدريجي والممنهج للأسعار والخدمات وثبات الدخول، مما ترتب على ذلك أن القدرة الشرائية والقدرة على التعليم وغيره تراجعت أضعاف كثيرة، ذلك أن القيمة الشرائية للوحدات النقدية تراجعت وثبت عددها وأدى هذا إلى إفقار تدريجي حقيقي.

-رفع الدعم عن التعليم والصحية من الناحية الفعلية، وبما أن أبناء الطبقة الوسطى معنيون بشكل رئيسي بالتعليم مما أدى إلى امتصاص دخولهم.

-خلق اعقد منظومة ضرائبية في التاريخ البشري.

-تخليت الطريق بين التجار والرأسمال المستغل وبين المواطنين، ولما كان نهم الفئة الحائزة لا يرتوي فإن وسائل الاستغلال تشعبت بحيث يصعب إحصائها.

-عدم وجود قانون يحمي الأرض الزراعية، واللجوء إلى الاستيراد عند حصاد محاصيل الفقراء، وعدم وجود آليات لتسويق منتجات الفلاحين وعدم وجود أي حماية للمنتج الزراعي.

إغراق الأسواق بمفردات استهلاكية بدون حدود أو رقابة وتشجيع الثقافية الاستهلاكية، ولما - كانت الفئة الجائزة للنقود شكلت جيوب تعيش على هامشها فإن هذه الفئة سعت ونجحت بتصدير النهج الاستهلاكي غير المسؤول.

-نشوء الاحتكارات الفعلية السلع والخدمات الرئيسية سواء من قبل الفئات الحائزة أو فئات التجار السماسرة.

وقد تولد عن هذه المنهجيات أن تعرض دخل الطبقة الوسطى للتآكل، في حين تعرضت الطبقة الفقيرة للانكفاء الاجتماعي وصارت حياة الفقراء تقوم على فكرة تدبر الحياة للبقاء إحياء في الحدود الدنيا لمشروطات الحياة، وتحت هذا الضغط باع الكثيرون من أبناء الطبقة الوسطى ملكيتهم العقارية وهي ملكيات أسرية في العادة ومحدودة، وكي ما يبقى أبناء الطبقة الوسطى قادرين على ممارسة فاعليتهم وظنا منهم بإمكانية التحسن الاقتصادي غرق قطاع واسع منهم في الاقتراض من البنوك مما زاد الأوضاع سوءا.

ويتضح من خلال العرض السابق مساحة التشوه الاجتماعي واضطراب حركة الصراع الاجتماعي بسبب هذه التشوهات مما يستدعي وضعها في سلم أولويات التحول، إلا أن التشوه أعمق من ذلك، فقد طال كافة القطاعات الاقتصادية وحتى الثقافية والاجتماعية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثا : في التمويل الخارجي:

عندما تتحدث عن الصراع الاجتماعي الاقتصادي فإن الأمر بالغ التعقيد ويلزمنا دائما أن نحدد ختار موضوعا ما وما هي خطورته وخلفيته الفكرية، وقبل أن نشرع في الحديث عن هذا التشوه نود الإشارة ولو قليلا للمحدد المعرفي لهذا العنوان.

بهذا السياق نذكر أن عملية الصراع الاجتماعي تتحرك بشكل معقد هي تنساق باتجاه إحداث التغير، إلا انه في مرحلة تاريخية ما لا يتحرك الصراع الاجتماعي بالتالي لا ينتج عملية التغيير المطلوبة، وإنما ينتج التخلف، وفي هذا ذهب الفكر الغربي بالقول أن هذه البيئات الاجتماعية في العالم الثالث تحتضن أسباب ذاتية لإنتاج بنية التخلف فيقع المجتمع في التوازن الكارثي حيث يتم إعادة إنتاج علاقات الإنتاج بشكل تكراري دون تولد خيارات ثورية.

وسبب التشوه الاقتصادي في الأردن هو التدخل الأجنبي ممثلا بصندوق العقد الدولي والبنك الدولي حيث تدخل ابتداء من خلال الاحتلال وخلق طبقات وفئات غير إنتاجية تملك إمكانات اقتصادية يتم توظيفها، أو هي بطبيعتها تحدث تفريغا في الصراع الاجتماعي وتحركه انتباذيا(بعيدا وباتجاه التناقضات الهامشية وخارج محوره السياسة)، وبعد غياب الاحتلال المباشر تعدد صور التدخل ومنها الإنتاج الكولونيالي أي التبعي غير القادر على الحياة بصفته إنتاجا على هامش المؤسسة الرأسمالية الامبريالية، ولا يملك الحافز التاريخي لدخول المغامرة الصناعية التقنية، ومن بين الأدوات الخطيرة التي استخدمت وتستخدم بكفاءة داخل الأردن هي المال الأجنبي الذي يصل للأفراد أو المنظمات أو الجمعيات أو المؤسسات أو مراكز الدراسة، وهو يأتي مباشرة باسم حقوق الإنسان وسنحدد الخطورة التاريخية لهذا المال كما يلي: (الجريري وطوالبة، ٢٠٠٨: ١-٢)

لقد جاء التدخل الأجنبي ممثلا بصندوق النقد الدولي والبنك الدولي مدخل غربي جديد ليعمل على خلخلة البناء الاجتماعي الثقافي وتحريك الصراع الاجتماعي بعيدا عن سياقه التاريخي.

ومقولات حقوق الإنسان تتضمن مفردات كثيرة جدا، وحولها الكثير من الاتفاقات الإعلانات الدولية الإقليمية، لذلك يسهل إنشاء مئات المنظمات بمئات الأسماء وبذات الوظيفة.

وهذه المقولات استخدمت وتستخدم بشكل مدروس داخل الوطن العربي وبشكل مكثف داخل الأردن، فنحن نعلم ثلاث حقائق ثابتة على الأقل بخصوصها، منها انه تم تشغيل هذه الفكرة تمهيدا لاحتلال العراق، وان عددا من دعاتها أصبحوا وزراء وذو سلطات ونفوذ بعد الاحتلال، وفي السياق نفسه انخرست كافة مقولات حقوق الإنسان عندما تم تقتيل وتعذيب وإعدام مئات آلاف العراقيين، وتشريد (٥) ملايين عراقي في حين أن عددا غير قليل من هذه المنظمات العاملة في الأردن ذهب إلى العراق للاحتفال بالديمقراطية التي أدت إلى تقسيم العراق وشبه انفصال شمال العراق. وقد احتفى البرلمان الكردي بهذه المنظمات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ونعلم أن النظام المصري السابق والتونسي قد استخدما هذه المنظمات لتشتيت الوعي الاجتماعي وتهميش دور النقابات والأحزاب، والخطير كاد أن يصبح الأردن أصبح مجالا مفتوحا لهذه التنظيمات وتتدفق عليها الأموال من كل صوب وحدب، وحتما ضمن أجندات سياسية واجتماعية ذات خطورة بنيوية عالية على الأردن. (الجريري وطوالبة، ٢٠٠٨: ٢-٣)

فهذه الهيكليات النشطة في الأردن عملت على تشتيت الصراع الاجتماعي وطرحت مفاهيم حقوق الإنسان مستقلة عن سياقاتها الأخلاقية والاجتماعية، وهي تطرحها باعتبارها حقا فرديا مستقلا عن النظام السياسي الاقتصادي، والبعد السياسي الأخطر أن فكرة الأقليات هي المستفيد الرئيسي من هذه الطروحات، وإذا كان بنيامين نتياهيو في كتابه مكان تحت الشمس والصهيونية عموما ترفض الاعتراف بالطابع العربي للوطن لعربي وتوصف بأنها منطقة أقليات، فإن هناك توطئة لتحويل الجغرافيا العربية إلى جغرافيا الأقليات لتصبح الصهيونية اليهود الأقلية الأكبر والأكفأ من بين هذه الأقليات.

ومن بين واجبات هذه المنظمات أنها يجب أن تكتب تقارير بشعة عن العرب ليقوم الغرب بنشرها لدى مجتمعاته وذلك لتصوير العرب كجغرافيا متخلفة علي صعيد الأفراد مما يبرر عدم الاحترام والتدخل والإحتلال، ونعلم أن الانتداب تم تحت عنوان عدم قدرة الشعوب على إدارة ذاتها، الاعتبار الإنساني سبب وجيه لإمكانية التدخل والاحتلال مرة أخرى أما الوظيفة البنائية الأخطر لهذه المنظمات أنها تمنع تشكل منظمات عربية كفؤة وهي مصدر ثراء شخصي لعدد كبير من الأفراد الذين يقبلون الخضوع للاجنبي والتبعية له، وهذا الثراء يستغل بشكل مباشر لتعميق التشوهات الاجتماعية. (شتيوي، ٢٠١٤: ١-٢)

وغالبية هذه الهيكليات تمارس ترف سلوكي وسطحية ثقافية، وتعيش في مناخات استهلاكية قريبة من مناخات الفئة الحائزة للنقود، ولما كانت هذه الفئات القابضة من الأجنبي تمارس ذلك علنا فإنها تعطي شرعية شعبية للعمالة.

وبسبب سيطرة المعيار المالي كمحدد للمركز الاجتماعي، وبسبب سيطرة الثقافة الاستهلاكية المصاحبة لسلوك هذه التنظيمات مع الإغراءات المالية المصاحبة للعمل بهذا المجال تكونت أعراف لدى أواسط معينة سمحت بالتهافت باتجاه الأجنبي وقبول كل شروطه ومعاييره السياسية والثقافية والأخلاقية، وبالفعل هناك تنافس حقيقي على مصادر التمويل وهناك مناقصات سلوكية تضبط ذلك.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن الجدير بالذكر وحسب اعتقادي فإن هذه التنظيمات لا نطرح ولا يمكن أن تطرح أي معيار سياسي علي المستوى القومي. والحاصل أن هناك برنامج اختراق ثقافي اجتماعي يتم إدخاله إلى الأردن باستخدام هذه الأموال، فهذه الأموال تحاول خلق قضاء ثقافي مشوه يتقبل فكرة المشاركة مع الصهيونية والتبعية للغرب، إنها انموذج مبتكر للاختراقات الممهدة للاستعمار وهي تؤدي واجبها على هذا الصعيد، وان كان البعض منها لا يقصد ذلك إلا أنه يحققه النتيجة، فحسن النية في عالم السياسة والصراعات الحضارية يزيد من خطورة المواجهة لأن بعض المتحمسين من أصحاب النوايا الحسنة سيدافعون عن مواقفهم. وهم في الواقع يدافعون عن مشروع استعماري جديد .

وكذلك أن غالبية روادها من أبناء الطبقة التي تشكلت كجيوب اجتماعية على هامش فئة حائزة النقود، وعندما تذهب إلى عدد قليل صن الفئات الاجتماعية الأخرى فإنها تهدف إلى إحداث انحراف في حركة الصراع الاجتماعي.

ويمكن الوصول إلى إستخراجات بهذا الخصوص كما يلي : (الرزاز، ٢٠١٣: ١٧-٣٧) :

-أن هذا النهج شكل جيبا اجتماعيا ارتبطت مصالحه الشخصية بالغرب مباشرة، ونحن نعرف أن الرأسمالية لا تمنح نقودها خارج معطياتها السياسية بغض النظر عن المداخل والجديد في هذه التبعية إنها تبعية فردية تشرعن التبعية السياسية وهي اقل عرضة للنقد باعتبارها لا تحوز سلطة سياسية وبالتالي تحقق نتائج اختراق وبلبلة ايجابية وتعمل على تحسين صور الخطاب الاستعماري.

-ان الكفاءة المالية لهذه الجيوب تثير شهية الكثيرين، مما يعني ان الجيب يتوسع بحيث يصبح لدينا فئة اجتماعية عريضة تتلقى أموالا وسيفتح لها آفاقا سياسية بالتدريج أي اننا أمام مقدمات لبدائل سياسية منفصلة ثقافيا وسلوكيا عن البعد الوطني والقومي وتحمل افكار تسطيحية مرتبطة مباشرة بالدوائر الاستعمارية.

-يؤدي السلوك ونمط الحياة لهذه الفئات قدرتها على نشر الثقافة الاستهلاكية إلى تعميق التشوه الاجتماعي ويعطي شرعية اجتماعية لتحول الكثيرين إلى ادوات اختراق فعالة .

-ولما كان المتقتلون للتمويل هم افراد عاديون مما يسهل معه اسغلالهم وتعريضهم للضغوطات – وحسن نية بعضهم يزيد النتائج خطورة – فالافراد يجب أن لا يكونوا محلا لعلاقات مباشرة مع الدول الأخرى ، ولا يجوز ان يلتقوا بصفتهم هذه أموالا، فالمال القادم من هناك هو وظائفي لصالح تعييب الهوية الوطنية والقومية واحلال معايير ترتبط بالتعبية للغرب وبالسيطرة الصهيونية على العرب .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في ظل السماح وشيوع ظاهرة تلقي المال من السفارات وهي مؤسسات سياسية أو من المنظمات الاجنبية وهي مؤسسات مدروسة جيدا ، فإن الاعتبار الأمني محل قلق وذلك لسهولة دخول الكيان الصهيوني والدول الاجنبية من هذا الجانب للبعث وتحقيق باختراقات أمنية صرفة يمكن تفعيلها في الوقت الملائم ومما سبق ترى الدراسة ان هذه الظاهرة ناتجة عن تحول الدولة إلى سلطة ، لانها عندما تصبح سلطة وتفقد اهتمامها بالكليات الاجتماعية ، الثقافية ، والاخلاقية ، وتنتشر الاباحية الاقتصادية تصبح الاحتمالات مفتوحة على كل الافاق ويكون تمزيق النسيج الثقافي والاجتماعي امرا ميسورا. وباستمرار هذه الظاهرة سيصبح لدينا ممثلون لكل دولة في العالم ، فاذا كان لدينا مئة دولة وسفارة تمنح فإننا سنصبح امام مئة جيب اجتماعي يدين بالولاء والتبعية لعدد هذه الدول ناهيك عن ذكر من مخاطر .

ولإكمال المقاربة المعرفية نذكر ان كافة تصاريح وتعليقات الدول الأوروبية وأمريكا على الثورات العربية تتكلم عن منطقة ، ثورات في المنطقة ، لا أحد يتكلم عن عرب وشعوب عربية ووطن عربي ، هذه المنظمات لا تطرح فقط هذه المقولات بل هي أكثر خطورة من ذلك فالعمال يتم في المنطقة ، وفي المنطقة أفراد وأقليات ولكن ليست منطقة عربية للرأسمالية العالمية يعيش في المنطقة أي منطقة أي منطقة ؟ لمن هذه المنطقة ؟ ما ثقافة وهوية هذه المنطقة ، لنها شرق أوسط ..؟ يشكل مسرحا مستقبليا لتصورات الكيان والرأسمالية الاستعمارية ..؟ وهذا يستدعي وضع حد نهائي وحاسم لطاهرة التمويل الأجنبي. (بيتي، ٢٠٠٣: ٥-٢٧)

رابعا : الخصخصة معيارا للتشوه الكلي :

بسبب التشوه الاقتصادي في البنى والهياكل فاننا نجد اننا امام ضرورة التأطير الا نظري، فالمسائل الاجتماعية والاقتصادية الكبرى هي منتج أطر معرفية وايديولوجية ، لا يبدوا معقولا على الصعيد المعرفي بأن نفهمها مقطوعة عن مرجعيتها المعرفية ، بل ان تقديم المتغيرات الكبرى التي أحدثت التشوه الاجتماعي بدون فهم مرجعياتها سيحدث مزيدا من الخلخلة والارتباك الثقافيين .

غير اننا دائما سنقدم المرجعيات النظرية في الحدود الدينا اللأزمة حسب السياق العام الهادف إلى تبني مشروع وطني في الأردن ، وفي سياق هذا العنوان توضح ان هناك ربطا موضوعيا من الناحية العلمية وحتميا على المستوى الايديولوجي بين الخصخصة وبين فكرة نهاية الايدولوجيا المسوقة رأسماليا من قبل فرانسيس فروكوياما في كتاب نهاية التاريخ والفكرتين منتج رأسمالي بحث دشنتا مقولة النظام العالمي الجديد والعولمة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخصخصة والخوصصة، والخصوصية، هي مترادفات ذات ايقاع دلالي واحد رأسمالي التكوين والمولد والهوية وهي من المركبات الرئيسية لليبرالية، والأخيرة اعتمدت مقولات الحرية وهي من المركبات الرئيسة لليبرالية ، والأخيرة اعتمدت مقولات الحرية حرية الافراد ترجمة إلى ديمقراطية وحرية الاعتقاد والسلوك والحرية الاقتصادية . (الكفري، ٢٠٠٤: ١-٣)

وبسبب تبلور وتمحور الاداء الحقيقي لليبرالية حول المدخلات الاقتصادية سيطرت لفظة الرأسمالية كدالة تاريخية على تلك المجتمعات ، ولهذا دلالاته في التطور التاريخي الذي أدى إلى انقلاب الليبرالية والرأسمالية إلى امبريالية استعمارية فاضحة .

ومهما يكن فنحن معنيون هنا أكثر من الجانب الاقتصادي لنرى إلى انقلاب الليبرالية والرأسمالية إلى امبريالية استعمارية فاضحة .

والليبرالية الغربية في هذا الجانب قامت على الحرية المطلقة للافراد في التملك والتنافس، وهذا انتهى إلى ظهور الملكيات الكبيرة ، والملكيات الكبيرة وبسبب امكاناتها الهائلة تزيل من طريقها الملكيات الصغيرة ، لهذا ظهر في اوروبا الرأسمالية الاحتكارية ، وبسبب العيوب الاجتماعية والاقتصادية الخطيرة للرأسمالية الاحتكارية اضطرت الدولة إلى التدخل في النشاط الاقتصادي فظهر مفهوم الدولة المتدخلة بدل الدولة الحارسة . (عبد النور ، ٢٠١٤: ١-٣)

واعتقد ان الصيرورة الاجتماعية في ظل الرأسمالية لم تمض بانسجام كما توقعها هيجل فحصل انفصام مبكر بين منظومة الأفكار الليبرالية وبين منطلقاتها الأولية ، حرية ، مساواة ، فانساقت التجربة التاريخية إلى الفوضى والعدوان وخرج الاستعمار والاعتداء على الشعوب من رحم الليبرالية ، وبقيت المساواة مجرد تقولات أيديولوجية بالمعنى الماركسي للايدولوجيا تعيش داخل المركز الأوروبي .

والخصخصة وفقا لدلالاتها الاقتصادية وممارستها تمثلت في التخلي عن القطاع العام لصالح القطاع الخاص وهي أكثر قربا من المفاهيم الحياتية الأمريكية من غيرها من المراكز الرأسمالية ، وقد ورد في تقرير اللجنة الاستشارية لرئيس الجمهورية للولايات المتحدة الأمريكية حول الخصوصية انها تكونت بهدف تحديد التوزيع المناسب بين الحومة الفدرالية والقطاع الخاص ... ووصفها البعض بأنها تفاهم بين القطاع العام والقطاع الخاص ، ومن تعريفاتها ذات الطابع التسويقي والامتياز الادلوجي انها تعني ان نعتمد أكثر في اشباع احتياجاتنا الاجتماعية على القطاع الخاص واقل قلايلا على القطاع العام (عبد النور ، ٢٠١٤: ٢-٣).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تمثل الأثر المباشر للخصخصة في الأردن في بيع القطاعات الإنتاجية والاستهلاكية الحيوية فوسفات ، اسمنت ، اتصالات، فصارت إمكانات البلد الاقتصادية مملوكة للغير ، واذا كان الغير هو الرأسمالية فإن هذه الملكية صاحبها تشغيل النمط الاستهلاكي الرأسمالي أي خلق احتياجات لمواطن حسب متطلبات المنتج الرأسمالي ، وليس حسب التطور الطبيعي للمجتمع ، فأصبح التشوه الاستهلاكي يطال الجميع ويمتص الدخل الوطني لصالح المركز الرأسمالي من خلال الملابس ، العطور ، الاتصالات ، المركبات ، وسلسلة طويلة تتجدد كل يوم ، غير ان الرأسمالية زاوجت بين هذا وبين مئات منظمات حقوق الإنسان (مصدر ثراء خاص واختراق ثقافي يروج لكل المقولات المحمولة على الخصخصة) وهذا التشوه الاقتصادي والاجتماعي والثقافي أدى إلى اختلال التركيبة البنائية للصيرورة الاجتماعية . (الراميني، ٢٠١٥: ١-٢)

وضمن نهج تحويل الجغرافيا العربية إلى جغرافيا أقليات واثنيات متصارعة ستتحرك منظومة الاقتصاد ومراكز البحث العالمية الممول رأسماليا والإعلام إلى فتح الأبواب السياسية لمالكي المال ، وهؤلاء بدأوا في الأردن منذ سنوات بوضع وهيكلة القوانين التي تحقق مصالحهم، ولم تعد الدولة قادرة على منع أحد فتحولت إلى عدد كبير من مراكز الضغط النفعية القادرة على تنفيذ برامجها الخاصة .

ولما كانت الإقطاعيات الاقتصادية محمية من الغرب والاعلام فإن دور الدولة انكمش في مجرد كونها سلطة أمنية تحمي وتحرس الفئات الاجتماعية المنخرطة في النهب والفساد ، وفي ظل هذه المناخات السياسية والاقتصادية والاجتماعية فقدت الدولة هيبتها ، وكلما فقدت أكثر أصبح بإمكان أي متنفذ أن يأخذ جزءا من السلطة ويوظفها لصالحه ، وتراجع مركز الدولة كدولة في المجتمع الدولي فزادت شراستها الأمنية ، فهي لا تمتلك غيرها فالقطاع العام المملوك للرأسماليات والإعلام مسيطر عليه ممن يملكون ، الديمقراطية لعبة من الاجراءات الشكلية ، والمؤسسة العسكرية تتقلص والأمنية تتضخم ، والفئات الحائزة للنقود من كل صوب وحدب تعيث فسادا وتخلق مجتمعا خاصا معزولا عن المجتمع الكلي ، والرأسمالية تأخذ كل الدخل الوطني وتعيد جزء منه بشكل منح ومساعدات ، تمويلات ، بغية استكمال برنامج التفكيك .

هكذا تكون حلقات التشوه الكلي قد اكتملت ، وأصبح من مستلزمات مشروع التفكيك أحداث تفريغ قيمي وهذا عنواننا الاخير في هذا المحور ؛ علاوة على ذلك فانه يمكن معالجة ذلك النوع من التضخم باتباع سياسات نقدية ومالية متشددة، كأن ترتفع أسعار الفائدة فيتقلص حجم الاستثمار لينخفض الطلب على النقود (لأغراض الاستثمار) بشكل مباشر، وحيال ذلك الواقع تسطيع الدولة ، من خلال السياسة المالية ، خفض الإنفاق الحكومي، أو زيادة معدلات الضريبة، أو خفض الدخول النقدية، وبالتالي انخفاض الطلب، دون أن يغيب عن البال تبعات تلك القرارات وتداعياتها على المواطن وما قد تخلفه من انعكاسات وردود أفعال.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التضخم الناجم عن زيادة التكاليف، وينشأ هذا التضخم غالبا نتيجة ارتفاع تكاليف إنتاج السلع والخدمات، مما يؤدي بالمنتجين إلى زيادة الأسعار حفاظا على هامش ربحهم المستهدف، وتعود أسباب ارتفاع تكاليف الإنتاج لعوامل عدة من بينها ارتفاع أسعار الواردات، مما يزيد من أسعار السلع نتيجة ارتفاع مدخلات الإنتاج وتزداد هذه الحالة كلما كان الاقتصاد الوطنية منفتحا على الخارج وكذلك نتيجة خفض قيمة العملة المحلية فترتفع أسعار السلع والخدمات المستوردة من الخارج ناهيك عن زيادة أجور الأيدي العاملة التي تكون أحيانا بسبب ضغوطات معينة تطالب برفع مستوى الأجور نتيجة مطالبة العاملين بذلك فتكون تكلفة العملة ومستويات الأجور أعلى من مستويات الإنتاجية الأمر الذي يعزز الآثار التضخمية من جديد . (العمر، ٢٠١٦: ٤٠)،

وللتضخم الهيكلي والركودي انعكاساتهما على المواطن ، فقد كان الاعتقاد سائدا حتى سبعينيات القرن الماضي بوجود علاقة عكسية بين ظاهرتي البطالة والتضخم إلى حد ما إلا أن الواقع بعد ذلك شهد حالة من الارتفاع في معدلات التضخم والبطالة والركود الاقتصادي في الوقت ذاته ، وسميت تلك الظاهرة ثلاثية الأبعاد بالتضخم الركودي (Stagflation) وكان من مبررات تفسير هذا النوع من التضخيم ، ارتفاع أسعار النفط نتيجة الأزمة النفطية عام ١٩٧٣ ، والحد من الرقابة الحكومية على الأجور والأسعار ، ولهذا فان السياسات المالية والنقدية تقف حائرة أمام الواقع لوجود معدلات تضخم مرتفعة وبطالة متزايدة وركود اقتصادي ، فهي ان اتبعت سياسية انكماشية سيكون ذلك على حساب انخفاض مستوى الانتاج والبطالة وانخفاض التضخم ، وان عملت على فرض سياسات توسعية ستنجح بتحفيز الاستثمار وزيادة الطلب ، وبالتالي رفع مستوى الإنتاج ، ولكن ستكون ضريبة ذلك في المقابل تفاقم معدلات التضخم وانعكاساته السلبية على المواطن ، وبتآكل القوة الشرائية للنقد والارتفاع الحاد في الأسعار وتدني الدخول ومستويات الأجور ، ذلك خفض الإنفاق الحكومي سيعمل بشكل أو بآخر على خفض النقد المتداول في الأسواق ولكن دون أن هعل ما لذلك من اثار اقتصادية واجتماعية. (البازعي ،١٩٩٧: ١٨٨).

وقد ألقت الأزمة العالمية الراهنة بظلالها على مجالات الحياة كافة ، فقد كان للتطورات الاقتصادية والمالية العالمية تداعياتها بشكل أو باخر ، ذلك انه في حال ارتفاع معدلات التضخم بمستويات عالية يتسارع تداول النقد ، مما ينعكس سلبا على العملة المحلية، وهو ما حدث بعد الحرب العالمية الثانية. (الأمين ،٢٠١٣: ٣٥).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني : الأثر الأمني والعسكري والاجتماعي

تعد المقومات الأمنية العسكرية للدولة من المقومات والمرتكزات الفاعلة والرئيسية في نجاح السياسة الخارجية لأي وحدة للسياسية، حيث ان نقاط القوة الأمنية والعسكرية تمثلان القوة الإستراتيجية للدولة الأردنية، ولا يشترط امتلاك ترسانة عسكرية من الأسلحة ، فموقع الأردن الاستراتيجي امنيا وعسكريا واستراتيجيا يشكل قوة عسكرية وأمنية إستراتيجية لها يمكن استغلاله للحصول على مكتسبات دولية وتحقيق أهداف الدولة الأردنية العليا ، ودليل ذلك ما حققته حرب الكرامة في ٢١/ آذار/ مارس١٩٦٨ من انتصارات عسكرية رغم قوة الصهاينة العسكرية وحيازتها على أسلحة متطورة من البلدان الغربية وعلى رأسها دعم الولايات المتحدة الأمريكية لها ونظرا للمتغيرات الدولية وخاصة في الفترة من ٢٠١١-٢٠١٧ وعدم موافقة الأردن على بع المشاريع الدولية في المنطقة، فإن الأردن أصبح يعتمد على قدراته السياسية والدبلوماسية أكثر من اعتماده على القدرات العسكرية. (مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٧: ١-٢)

يتناول هذا المبحث المطلبين الآتيين:

المطلب الأول : الأثر الأمني والعسكري

المطلب الثاني : الأثر الاجتماعي

المطلب الأول : الأثر الأمني والعسكري

تشهد المنطقة العربية اليوم تغيرات هائلة سيكون لها أثر كبير في تحديد مستقبل المنطقة خلال القرن الواحد والعشرين. حيث دخلت المنطقة في موجة تغيرات غير مسبوقة ميزتها انتشار ظاهرة الحركات الاحتجاجية منذ نهاية ٢٠١٠ رغم تعدد أنظمتها السياسية واختلاف مستوياتها الاقتصادية. والمتتبع لهذه الحركات يكتشف أن هذه الحركات ليست مرتبطة بتدني مستوى المعيشة أو بمطالبات سياسية فحسب، بل تعكس كذلك حراكا اجتماعيا تراكميا مرتبطا أساسا بزيادة الوعي بين الأجيال الجديدة. وقد لعب التحول الاجتماعي الذي عرفته المجتمعات العربية والأردن كأنموذج دراسة خصوصا في أوساط الأجيال الجديدة بفضل انتشار التعليم الذي أدى لزيادة الوعي بواقعها أولا ثم بدورها في تغييره ثانيا، دورا مهما في تأجيج هذه الحركات. وقد برز هذا بشكل واضح في وسائل الإعلام والاتصال والتكنولوجيات الحديثة التي لعبت دورا بارزا في بلورة هذا الوعي بحيث تحولت مواقع التواصل الاجتماعي إلى مساحات حرة للتعبير وتبادل الرأي والنقاش المفتوح غير خاضعة لرقابة السلطة. (مركز دراسات الجزيرة، ٢٠١٧: ١-٣).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتفسير القطيعة المتصاعدة بين الأنظمة السياسية والواقع المجتمعي بكل مكوناته. حيث يتزايد اليوم إحساس في المنطقة العربية والأردن خاصة خصوصا بين أوساط الشباب بأنه ترك ليواجه مصيره بمفرده، فعليه أن يحل جبالا من المشاكل التي تراكمت طوال المراحل السابقة (البطالة، غياب المشاركة السياسية، غلق المجال الإعلامي.) وهذه في الحقيقة مشاكل ضخمة، يصعب حلها في ظل نظام سياسي مغلق لم يستطع أن يوسع قاعدة الحكم، يقوم على توزيع الريع فحسب لشراء الاستقرار السوسيو سياسي والاستمرار في السلطة .

وأعتقد هنا جازما أن المنحى الذي دخلت فيه بعض دول المنطقة (العراق، ليبيا، سوريا، ، مصر..) أخذ منعرجا خطيرا يهدد استمرار وجود هذه الدول في شكلها الحالي. فتوظيف آلية العنف بشكل منظم لتحقيق أهداف سياسية قد تتمثل في الوصول إلى السلطة أو على الأقل التأثير فيها عبر بناء تفاهمات جديدة تنعكس في شكل إجراءات وقواعد مؤسسية تنظم الحياة السياسية (عنف المعارضة) أو قد تكون تلك الأهداف هي ضمان السيطرة على السلطة والاستمرار فيها (عنف النظام) يعبر عن وجود أزمة مجتمع ترتبط درجة حدتها بمستوى ممارسة العنف على الصعيدين الكمي والكيفي.

وأيا كان الطرف الفاعل في ممارسة العنف السياسي فإن اللجوء إلى العنف في المراحل الانتقالية قد يرهن مستقبل الدولة على المدى القصير والمتوسط ويدخلها في حلقة مفرغة تحكمها ثنائية "العنف، والعنف المضاد".

إن تشابك وتعقد اللحظة التي تعيشها المنطقة العربية يصعب القدرة على فهمها والتنبؤ بمآلها، فالحركات الاجتماعية ليست مستقلة عن بيئتها ولا تعمل بمعزل عن باقي العوامل الأخرى، فالتحليل الاجتماعي لا يتعامل مع الظواهر كأنها قطع أو جزر منفصلة.

وهنا من حقنا أن نتساءل هل فعلا شكل ما حدث في تونس وما صاحبه من عنف بداية تشكل كرة الثلج (Snowball Effects) التي كبرت مع الوقت وامتدت لتشمل باقي الدول العربية في شكل حركات احتجاجية بسبب تشابه الأوضاع فيها والتي يميزها إخفاقات سياسات التنمية وغياب الديمقراطية؟

إن دمقرطة المجتمعات والانتقال من نظام إلى آخر ترتبط بقدر معين من المخاطرة، فالمجتمعات التي استكملت جهود التحديث أصبحت أكثر استقرارا من المجتمعات التي تقف في منتصف الطريق بين المعايير القديمة والمعايير الحديثة، والواقع القائم اليوم في المنطقة العربية يبرز أن مجتمعات المنطقة ومنها الأردن الآن تمر بمرحلة انتقالية صعبة جدا، فمن جهة توجد عدة ظواهر تشكل واقع السلطة وتعكس القطيعة القائمة بين الدولة والمجتمع نذكر منها على وجه الخصوص: (هنتنجتون، ١٩٩٣: ٧-٣٣).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- انعدام آليات التداول الطبيعي على السلطة وحتى إن وجدت فهي تبقى شكلية مظهرية وظيفتها لا تتعدى الاستهلاك الخارجي (ظاهرة تزوير الانتخابات بحضور مراقبين دوليين مثلا).
- احتكار مراكز القيادة من قبل نخب لا تتمتع بالحد الأدنى من المسؤولية والكفاءة المهنية.

ومن جهة أخرى تبرز حركة جديدة داخل هذه المجتمعات من خلال بدايات تشكل مجتمع مدني واع، قادر على تحدي السلطة. وهو ما يعكس عجز الدولة عن مسايرة التطور الاجتماعي وضعف قدرتها على التكيف مع التحولات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ومن ثم نمو قوى الاحتجاج في مواجهة هذا العجز.

يجب بداية الإشارة هنا إلى أن العلاقة بين عملية التحول الديمقراطي والصراع الأمني العسكري على أساس الهوية بالشكل الذي يحدث في المنطقة العربية اليوم ليست حتمية.

هناك مجموعة من التحليلات التي تعتقد أن المؤسسات الديمقراطية بما تحويه من نظم التصويت، يمكن أن تكون مصممة للحد من الاستقطاب العرقي والإثني والحد من احتمال تحوله إلى الأشكال العنيفة.

لكن في الواقع أن الهندسة الديمقراطية يمكن أن يكون لها في بعض الأحيان آثار ضارة، بحيث تنعش الصراعات الكامنة وتزيد في حدتها بدلا من حلها والحد من تطورها.

حيث يتعذر على المؤسسات الديمقراطية حل الصراعات ما لم تكن مدعومة بسياسات تقبل بالاختلافات القائمة وتتعاطى معها بمنطق المساواة بين الجميع. (luckham, 2009: 12)

لذلك تعد الدمقرطة عملية معقدة تمر بمراحل متعددة يمكن حصرها في الآتي: هنتنجتون، ١٩٩٣: ١-٣)

- إزالة النظام الشمولي.
- بناء نظام ديمقراطي (المرحلة الانتقالية).
- ترسيخ النظام الديمقراطي.

وتعتبر المرحلة الانتقالية التي تفصل بين سقوط النظام التسلطي وقيام النظام الديمقراطي أكثر المراحل خطورة يكون فيها النظام " ذا طبيعة مختلطة تتعايش فيها مؤسسات النظام القديم والحديث وبمشاركة كل من ذوي الاتجاهات السلطوية والديمقراطية في السلطة سواء عن طريق الصراع أو الاتفاق. (ميتكس، ١٩٩٩: ١٣٧)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حيث ينطلق الفريق الأول من الإحباطات الناتجة عن فشله في ضمان الاستمرار في السلطة بالشكل القديم، ويكون محور نشاط الفريق الثاني هو محاولة تأكيد الذات عن طريق بناء مؤسسات جديدة ومحاولات الاستحواذ على مراكز القوة، والمقصود به الآثار المتراكمة للإرث التاريخي للديمقراطية، أهمية محورية إذا أردنا أن نفهم المنحى التي تأخذه عمليات التحول والانتقال الديمقراطي. (Grassi, 2016: 287)

هذا من جهة، ومن جهة أخرى، يرى الباحثون أنه غالبا ما يرتبط العنف السياسي بالاحتجاج والاستياء الناجم عن الفقر، وانعدام الحقوق السياسية والاستبعاد الاجتماعي. كما كان الصراع المسلح في كثير من الأحيان نتيجة للاستقطاب الاقتصادي والاجتماعي، منجهة، وفشل المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في توجيه الصراع من خلال النظام السياسي من جهة أخرى . وتستند هذه التفسيرات على ما يسمى بنظريات المظالم في النزاعات المسلحة . التي تؤكد على أن المظالم هي العامل السببي الرئيسي للعنف، فالناس تدخل في صراع عنيف عندما تكون المظالم حادة بما فيه الكفاية. كما تعتبر عدم المساواة العالية، وانعدام الحقوق السياسية والإقصاء العرقي أو الديني في المجتمع كلها عوامل تحفز الاحتجاجات العنيفة . هنتنجتون، ١٩٩٣: ٢-٣)

ان علماء السياسة يطرحون أربعة عوامل أساسية تؤدي إلى التحول الديمقراطي هي": (دايموند، ٢٠١٤: ٢٨)

أ) التحول الاقتصادي والاجتماعي: يطرح الباحثون فكرة وجود علاقة تبادلية قوية بين مستوى التطور الاقتصادي وعمليات الدمقرطة، حيث يشير مثلا الباحث ليبست Seymour Martin Lipset إلى ما يسميه الضروريات الاجتماعية للديمقراطية والتي يعرفها بأنها مجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية اللأزمة لقيام نظام ديمقراطي. (دايموند، ٢٠١٤: ٢٨)

وعادة ما يرتبط التحول الاقتصادي والاجتماعي بمجموعة من العناصر أهمها: (هنتنجتون، ١٩٩٣: ١٣٢-١٣٣)

- ارتفاع مستوى التعليم وتراجع نسب الأمية.
- اتساع حجم الطبقة المتوسطة.
- تعقد العملية الاقتصادية بحيث يصعب على الدولة إدارتها بمفردها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب) الثقافة السياسية: إذ إن انتشار ثقافة تشجع الحريات المدنية والسياسية وتقبل فكرة وجود سلطة محدودة مقابل مجتمع مدني منظم ونشيط يساعد كثيرا على التحول الناجح .

ج) القيادة السياسية: حيث تم ملاحظة غياب العناصر السابقة في حالات معينة ولكن في ظل وجود قيادة سياسية تؤمن بالديمقراطية يمكن أن تنجح عملية التحول وهو ما سماه هنتغتون بإصلاح الأنظمة الشمولية. (هنتنجتون، ١٩٩٣: ١٣٢-١٣٣)

د) العامل الدولي: الذي يدفع باتجاه التحول الديمقراطي عن طريق التشجيع أو الضغوط وحتى عن طريق المحاكاة (ظاهرة كرات الثلج). والعكس كذلك قد يكون صحيحا أحيانا وهو ما يحصل في بعض الدول العربية مثلا حيث تبرز ازدواجية الخطاب الغربي بشأن الديمقراطية في الوطن العربي فهو نظريا خطاب يقوم على دعم التحول نحو الديمقراطية وتشجيع الانتقال إليها لكنه عمليا وفي حالات محددة يرفض الاعتراف بنتائج العملية الانتخابي،ة فالولايات المتحدة مثلا تدعم الديمقراطية ونتائج الانتخابات متى ما كانت هذه النتائج تخدم توجهاتها

غير أن هذا الموضوع يطرح إشكالا مزدوجا بين العلاقة بين الديمقراطية والتنمية من جهة، وعلاقتهما بالاستقرار من جهة ثانية.

ان الديمقراطية قد تفتح الطريق للاستقرار الذي يشجع على الاستثمار والتنمية أو العكس، أي أن التنمية تضمن الاستقرار الذي يحسم مسألة الشرعية ليمهد بذلك الطريق للدخول في التحول الديمقراطي.

الواقع أن هذا الإشكال معقد جدا، ففي المراحل الأولى من التحول الديمقراطي قد تتكون الأحزاب والتكتلات على أساس الولاءات الدينية أو الاثنية أو الطائفية بما يحدد الوحدة الترابية للدولة.

فالدمقرطة ليست مجرد استجابة لرغبة القيادة أو النخبة الحاكمة وإنما هي نتيجة عملية تعبئة سياسية واسعة ترتبط دائما بالوسائل العنفية. فالتحولات السياسية الكبرى دائما ما يكتنفها العنف. لكن لجوء المعارضة للعنف كحل أخير ضد سلطويين يرفضون الانسحاب والحوار يطرح إشكالا يتمثل في صعوبة قيام حوار بين السلطة والمعارضة يستخدمه النظام كذريعة للاستمرار في الحكم واعتماد العنف والقهر في مواجهة حركات الرفض والاحتجاج التي تعتمد على الحشد الجماهيري كتكتيك يزيد من حدة السخط وغضب الجماهير ويمكن المعارضة من تجنيد الرأي العام وتعزيز الانقسام داخل صفوف النظام حول طبيعة رد الفعل . وعادة ما يرتبط ظهور الاحتجاجات العنيفة والصراع المسلح الداخلي بالمظالم الاقتصادية والاجتماعية الحادة التي يتم توظيفها لضمان أكبر تجنيد وحشد شعبي ممكن ضد سياسات النظام السياسي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١) حضور العنف في مراحل عملية التحول الديمقراطي :

ناقش هنتنجتون بشكل مستفيض إمكانية وقوع أعمال العنف خلال التحولات الديمقراطية، وتوصل إلى أن دور العنف ليس واضحا لكنه توقع أن التحولات التوافقية وغير العنفية تؤدي إلى ديمقراطيات أفضل والملاحظ أن درجة حدة العنف ترتبط صعودا ونزولا بطبيعة كل مرحلة من مراحل عملية التحول الديمقراطي وذلك بسبب اختلاف ظروف وملابسات كل مرحلة وكذلك بسبب تغير علاقات القوة بين مختلف الفواعل فيها. العنف في هذه المرحلة يكون مبررا بالأسباب التالية: (Cervellah, 2011: 1-2)

أ) تراجع شرعية النظام: الذي يرتبط بفشل الأداة الأيديولوجية في تجنيد الرأي العام حول مشروع المجتمع والأهداف التي يرسمها النظام، وبروز أيديولوجية بديلة معارضة تحمل هموم وآمال الجماهير وتدافع عليها.

ب) ضعف الأداء الاقتصادي:الذي يتجلى في عجز النظام عن إيجاد حلول للمشاكل الاقتصادية وانتشار ظواهر الفساد من رشوة ومحسوبية وغياب آليات التوزيع العادل للثروة مقابل تآكل وتراجع موارد النظام وعدم قدرته على المواصلة في ممارسة سياسة شراء السلم الاجتماعي.

ج) .بروز الرفض الشعبي: للوضع القائم الناتج عن ممارسات النظام الشمولي، لذا تظهر الحاجة لتغييره وفي ظل غياب آليات التداول السلمي على السلطة يبقى خيار اللجوء للعنف كأداة وحيدة متاحة لإحداث التغيير. لذلك يمكن القول إنه في كل الثورات يوجد صراع بين حاجة الأغلبية للمساواة وحاجة الأقلية للتفوق الفعال. وهو ما يبرر اللجوء للعنف لحسم هذا الصراع.

٢) حضور العنف في المرحلة الانتقالية: تمثل هذه المرحلة منعرجا حاسما في عملية التحول الديمقراطي بالنظر إلى ما تحمله من مخاطر الانتكاسة والرجوع إلى الوراء المرتبطة بإمكانية استرجاع زمام المبادرة من القادة المحافظين الذين يريدون التغيير لكن مع استمرارهم في السلطة أو على الأقل استمرار النظام الذي كانوا يقودونه. وهو ما سيؤدي في مراحل متقدمة إلى الاصطدام بإرادة التغيير الجذري للجماهير ليتحولوا من جهود الإصلاح إلى أعمال القمع. وهنا كثيرا ما يتم اللجوء إلى عمليات التصفية المقصودة والتي تستهدف أشخاصا وفئات بعينها قصد التأثير على مجريات تطور عملية التحول الديمقراطي وتوجيهها. (Sorenson, 2015: 17-19).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فالديمقراطية مكلفة بطبيعتها وتستدعي الكثير من التضحيات لأنها دائما ما تتطلب في المراحل الانتقالية حلولا وسطا، وتسويفا، وترددا لتنتهي في كثير من الأحيان إلى تنازلات متبادلة.

لكن ومع مرور الوقت، من المرجح أن يتراجع الحماس الذي حرك الشارع ضد الأنظمة القديمة ليتصاعد الاحتجاج ضد الحكومات الجديدة بسبب عجزها عن التعامل بشكل سريع مع المشاكل اليومية التي تراكمت طيلة الفترة السابقة.

لذلك فإنني أرى ان يتطلب ترسيخ الديمقراطية يدعو إلى إنشاء مؤسسات سياسية مستقلة والدفاع عنها بحيث تكون قادرة على ضمان العدالة ومحاربة الفساد ويكون الاحتكام إلى الصندوق هو الوسيلة المقبولة للوصول إلى السلطة. هذا البناء المؤسسي يمكن أن يستغرق سنوات طويلة وسيواجه مقاومة شديدة من قبل المستفيدين من النظام القديم. والملاحظ هنا، وفي الغالب الأعم أن التحول إلى الديمقراطية يخلق توقعات وآمال مرتفعة لدى الجماهير التي يمكن أن تصاب بسهولة بخيبة أمل إذا لم تتمكن الديمقراطية من تحقيق النتائج المرجوة التي تستجيب لتلك التوقعات والآمال.

لتتحول هذه الخيبة بعدها إلى التشكيك في مزايا الديمقراطية. وهنا نشير إلى أن عامل الوقت يلعب دورا محددا في نجاح عملية التحول، فعلى سبيل المثال لاحظ داهندروفDahrendorf أن الديمقراطية الجديدة تستغرق مدة ستة أشهر لاستكمال الإجراءات الرسمية للإصلاح الدستوري، وتأخذ ست سنوات على الأقل لخلق شعور عام بأن الأمور تسير على النحو الصحيح باتجاه الإصلاح الاقتصادي وأكثر من ستين عاما لتوفير الأسس الاجتماعية التي تحول الدستور والاقتصاد لمؤسسات قادرة أن تصمد أمام كل الظروف والأزمات الداخلية والخارجية. (Sorenson, 2015: 17-19)

٣) حضور العنف في مرحلة ترسيخ النظام الديمقراطي:

وهنا لابد من ان نشير النظام الديمقراطي الراسخ بتعبير لينز Linz انه ذلك النظام الذي يقتنع فيه كل الفاعلين السياسيين والأحزاب وجماعات المصالح ومختلف المؤسسات بعدم وجود بديل للتحول الديمقراطي لاكتساب القوة، إلى جانب عدم اعتراض أي مؤسسة أو جماعة على قرارات صانعي القرار المنتخبين على اعتبار أن الديمقراطية نظام يسوده نوع من التنافسية السلمية بين كل الفاعلين في إطار توسيع نطاق المشاركة السياسية وتعظيم التفاعل بين كل من المؤسسات الرسمية وأطراف المجتمع المدني في ظل علاقة تسمح للدولة تنفيذ برامجها التنموية والقيام بالتوزيع العادل للموارد والحفاظ على النظام دون اللجوء إلى الوسائل القهرية التي تبقى وتستمر فحسب لمواجهة الخارجين عن القانون .(Grassi, 2016: 4).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويوجد اعتقاد سائد بـأن المؤسسـات السياسـية الديمقراطية تقلل أو تتجنب الصراع الاجتماعي من خلال تسهيل التوازن السلمي بين المصالح المتباينة بين مختلف فئات المجتمع عن طريق الالتزام بحل المشاكل عبر سياسات توزيعيـة عادلـة للـثروة. في ضوء هذا الرأي فإن الديمقراطية تخفض الصراعات الاجتماعية وتقلل من العنف وتسمح بزيادة النمو الاقتصادي.

ويرى تيد غور أن العنف السياسي ينجم عن العنف الاجتماعي الذي يهيئ الظروف المواتية لحدوثه، لكن الانزلاق من الأول إلى الثاني لا يتم بشكل آلي، وإنما يوجد عاملان محـددان في تسـهيل أو عرقلـة ذلـك وهما:(وبرو، ١٩٩٨: ١٤٨)

١) المبررات المعيارية: فالانتقال إلى العنف السياسي يشجع عليه وجود وانتشار معايير أخلاقية تـبرر العنف.

٢) المبررات المنفعية: الانتقال للعنف السياسي يشجع عليه كذلك النجاحات التي حققتها جماعـات معينة بفضل تبنيها للعنف السياسي حيث يشـير تيـد غـور إلى أن الانتقـال إلى العنـف يشـجع عليه اليقين أنه يمكن أن يكون أمـرا مريحـا. وهنـا تـبرز فكـرة أثـر كـرة الـثلج في شرح انتقـال الحركات الاحتجاجية من تونس إلى باقي الدول العربية.

وبتوظيف هذين العاملين ولتسليط الضوء على الأسباب التـي قـد تـفسر الحـراك الشـعبي في العـالم العربي، من الضروري دراسة أسباب تشرح موقف كل طـرف مـن أطـراف المشـهد السـياسي وهـي النظـام الشمولي، والنخب المعارضة والجماهير.

١) النظام الشمولي: يحدد جودوين Goodwin خمس ممارسات حكوميـة خاطئـة تـدفع إلى تشـكل الحركات الاحتجاجية هي : (Alkantari, 2012: 23)

أ) رعاية وحماية الترتيبات غير الشعبية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ب) قمع وإقصاء الجماعات المعارضة من السلطة ومن الاستفادة من الموارد.

ج) عنف الدولة الأعمى ضد الجماعات المعارضة وضد السياسيين المعارضين.

د) ضعف الجهات الأمنية وعدم قدرتها على قمع الحركات الاحتجاجية وضبطها.

هـ) السلطة الفاسدة والتعسفية التي تعزل، وتضعف أو تقسم النخب في المجتمع .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والملاحظ أن ممارسة واحدة فحسب من الممارسات الخمسة المذكورة كافية وحدها لخلق حالة من عدم الرضا والسخط على الحكومة، والواقع يكشف أن جميعها دون استثناء قائمة في الحالة العربية، وهو ما يفسر درجة احتقان الشارع العربي المرتفعة.

وعند التأمل في خصائص الأنظمة العربية نجد أنها أنظمة غير مستقرة سياسيا، واستبدادية، وأوتوقراطية، وفاسدة، ومركزية وبوليسية وقمعية . حيث تحتل الدول العربية مراتب متأخرة في سلم ترتيب مؤشر الديمقراطية الذي طوره (The Economist Group) والذي يقيم مستوى الديمقراطية في 167 دولة وفق سلم من 0 الى 10 ، حيث قامت الإيكونوميست (The Economist) بحساب هذا المؤشر انطلاقا من 60 معيارا مختلفا. وبناء عليه صنفت الدول إلى 4 أنواع مختلفة من الأنظمة هي:

- أنظمة ديمقراطية: وتضم الدول التي يتراوح مؤشر الديمقراطية فيها بين ٨ - ١٠. ومنها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.
- أنظمة ديمقراطية جزئيا أو غير كاملة وتضم الدول التي يتراوح المؤشر فيها بين 6 – 8 . مثل تايلند، الصين ، الفلبين.
- أنظمة هجينة وتضم الدول التي يتراوح المؤشر فيها بين 4 – 6 . ومنها الأردن.

ونلاحظ في الجدول أدناه الذي يبين مؤشر الاستقرار في الدول العربية ابتداءا من سنة ٢٠٠٨ أن الأنظمة العربية اعتبرت من بين الأنظمة الأكثر استبدادية في العالم.

والجدول التالي يبين مؤشرات الاستقرار السياسي والاقتصادي بعد الأزمة الاقتصادية العالمية عامة ٢٠٠٨.

الاستقرار السياسي والأمني في الدول العربية سنة ٢٠٠٨

الدولة	المؤشر	الدولة	المؤشر	الدولة	المؤشر	الدولة	المؤشر
المغرب	٠.٢٠	الأردن	٠.٠٨	السعودية	٠.١٧	البحرين	-٠.٦٦
السودان	-٢.٠	الجزائر	-١.٢٧	لبنان	-٠.٥٥	الكويت	١.٠٤
اليمن	-١.٨٥	سوريا	-٠.٨٧	عمان	١.٢	الإمارات	١.٩١
موريتانيا	-٠.٩٠	مصر	-٠.٢	تونس	٠.١٣	قطر	١.٩٣

المصدر : الامم المتحدة ، مؤشرات الاستقرار السياسي والاقتصادي في العالم العربي، ٣١كانون أول / ديسمبر ٢٠٠٨

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبحسب مؤشر الاستقرار السياسي الذي تعتمده الأمم المتحدة لتصنيف الدول والـذي يقـيس عـددا من الرهانات تأتي في طليعتها التوترات العرقية والنزاعـات المسـلحة والاضـطرابات الاجتماعيـة والصراعـات الداخلية، والعنف السياسي، والتغييرات الدستورية والانقلابات العسكرية.

هذا المقياس يتراوح بـين 2.5 و 2.5- . وقد حصلت الدول العربية على قيم متدنية جدا لتصنف ضمن الأنظمة غير المستقرة سياسيا.

اما المعارضة: في معظم الدول العربية التي عرفـت أشـكالا للتعدديـة الحزبيـة تـبرز الحركـات الإسلامية كلاعب مهم إن لم يكن الأهم في الحياة السياسية، إضافة إلى أن الكثير من هـذه الحركـات شـاركت في ممارسة الحكم في مرحلة ما في بعض الدول (المغرب، الجزائر، تونس، الأردن، اليمن، مصر...). وهو مـا يكشف عـن دور العامـل الـديني (مـا عـرف بالصـحوة الإسلامية) في تـأطير العمـل السـياسي داخـل المجتمعات العربية، حيث أنه كلما تم فتح مجال الحريـة للممارسـة السياسـية في الـدول العربيـة إلا وتزعمت الحركات الإسلامية الفعل السياسي على حساب النخـب القوميـة والليبراليـة التقليديـة التـي يبدو أنها انقطعت عن هموم ومشاكل وآمال الشارع العربي لفترة طويلة، وهو ما جعلهـا غـير قـادرة على الفعل والتأطير والحشد في مواجهة صعود الإسلاميين. الأمر الـذي دفـع بعضـا مـن هـذه النخـب للاصطفاف مع الأنظمة التسلطية ضد حركة الشارع (الجزائر، مصر...). وتجـدر الإشارة هنـا أن ربـط العنف الحاصل في المنطقة العربية بالإسلام أو تحميل الحركـات الإسلامية وحـدها مسـؤوليته يحمـل الكثير من المغالطات ومحاولة القفز على حقائق الواقع السوسيواقتصادي والثقافة السائدة في المنطقة.

وبدراسة نصوص الاتفاق وملحقاته (١٥٩صفحة)كاملة يتبين ان التفاصيل ردة فيه تؤكد الكفاءة التفاوضية للطرفين الدولي والإيراني في المحافظة على مكتسبات طرف،حيث حقق كل منهم جزاء لا باس به منها،كما وضع كل طرف قيودا على في الاخر في مجلات معينة.وتشير مراحل التطبيق وجدوها الزمني إلى التبادلية زمة لسلوك الطفين والتحقيق من صدقيته عبر لجان مشتركة وهيئة متابعة ومراقبة مشتركة،وبذلك فإن الخط الدبلوماسي أصبح هو الأساس في التعامل مع إيران في النووي،فيما يعتبر خطوة نحو إمكانية اتخاذ منهجا أيضا في اللفات الأخرى في التي ترتبط بها إيران كما الح الرئيس الأمريكي في مؤتمر صحفي مساء.

ويتضح ان الاتفاق لم يتطرق بنصوصه إلى إي قضايا خارج إطار الملف النووي قوبات التعلق به ،ويظهر النص ان الدول الكبرى كانت تهدف إلى تامين مصالح ب وإسرائيل ولاسيما فيما يتعلق بالقنبلة النووية المحتملة التي يمكن لإيران ان تملكها لقريب العاجل حسب تقديرات سابقة.وهذا يعني ان الأمر لا يتعلق بالقلق الأصلي دور وسياسات إيران في التدخل في الشئون الداخلية وتهديدها لأمن دول مجلس اون الخليجي العسكري والسياسي البشر في كل من اليمن والعراق وسوريا.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني :الأثر الاجتماعي

تطرأ لظروف الأمن القومي والأمن القطري للأردن والتهديدات التي يواجهها الأردن من المستوى الأمني والاقتصادي ، وخاصة في ظل ظروف دولية فرضت عن الأردن تغيير موافقة المبدئية من القضية الفلسطينية وخاصة القدس ، بما أرى إلى تغيير حركة جائع القرار السياسي الأردني واعتماد سياسة المثال فإن محاولة فرض عملية " خفقة القرى عن الأردن وتصفية القضية الفلسطينية جعلت الأردن يتخذ سياسية دفاعية عن مواقفه المبدئية من هذه القضية واعتماده فقط عن الدور الدبلوماسي في ذلك ، كان له أثره العسكري والأرض عن صنع القرار السياسي الأردني .

ومن الملاحظ ان المتغيرات الإقليمية أثرت على المجتمع الأردني من الناحية الاجتماعية من خلال دخول اعداد كبيرة من اللاجئين السوريين حيث قعدت حركة المجتمع المدني ممثلا بالجمعيات الأهلية والنقابات والاتحادات والمنظمات غير الحكومية ، وقد صدرت بعض التشريعات الحكومية تعمل على تغيير تنظيم عند بعض الجمعيات الأهلية، إضافة إلى تقليص حركة بعض الإضراب ومشاركتهم في الحياة السياسية ، لا بل فرض رقابة اجتماعية صارقة عن عمل الجمعيات نتيجة للأوضاع السياسية في بعض البلدان العربية ، لكن الدولة الأردنية لم تبلئ إلى المنظمات ومؤسسات حقوق الإنسان عجرو وقيام هذه المنظمات والمؤسسات بكشف بعض الانتهاكات التي يتعرض لها الإنسان في الأردن لا بل أصدرت في هذا قانون الجرائم الالكترونية. (قانون الجرائم الالكترونية، ٢٠١٤: ١-٢) .

حيث يمثل ضغطا اقتصاديا واجتماعيا متزايدا على الأردن والمجتمع الأردني، وذلك لتأثيره الكبير على الخدمات والبنى التحتية، إضافة إلى التكلفة الاجتماعية، المتمثلة بانتشار الجريمة وزيادة الفقر والبطالة ذلك لان الأردن دوليا معروفة انها تعاني من مشاكل اقتصادية اثرت سلبا على المجتمع الأردني ليس نتيجة للأزمة السورية فحسب بل نتيجة للجوء الكثير من الجنسيات للأردن مثل افغان، باكستانيين، شيشان، اكراد، اتراك البان، مغاربة، عراقيين، شركس، سوريين، فلسطينيين وغيرهم، (الرشق، ٢٠١٥: ١).

وقد كانت الجهود المبذولة في الأردن في خمسينيات القرن الماضي جهودا أهلية متمثلة بالعون الأسري التقليدي ومؤسسات البر والإحسان والجمعيات الخيرية المدعومة من الحكومة . ثم جاء بعد ولت مشكلة التعامل مع مشكلة الفقد من مطلع خمسينيات القرن الماضي ، والذي بدأ ببرنامج المساعدات المتكررة ، وفي ثمانينيات القرن الماضي وضعت الدولة شبكة للعون الاجتماعي بإنشاء صندوق المعونة الوطنية وصندوق الزكاة ، وفي تسعينيات القرن الماضي تم إنشاء صندوق التنمية والتشغيل ومنذ عام ١٩٩٨ قامت الحكومة بوضع برنامج شامل للتصدي المباشر لمشكلتي الفقر والبطالة عن طريق بنيتها لخدمات الامان الاجتماعي .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومنذ انطلاق الربيع العربي ٢٠١١ كان دخل الفرد في الأردن قد بدأ بالنمو بمعدل سلبي وازداد الامر سوءا مع تدفق اللاجئيين السوريين ، وارتفاع أسعار الطاقة ، وإغلاق الحدود مع سوريا والعراق ، وفي عام ٢٠١٦ انخفض دخل الفرد بنسبة أقل بعدد انحسار معدل تزايد السكان جراء حجم تدفق اللاجئيين إلى الأردن .(المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ٢٠١٧ : ١-٢).

ومنذ بداية الأزمة السورية في آذار /مارس ٢٠١١ والتي أدت إلى أزمة سياسية واقتصادية وتحديات خاصة بالموارد وفي الأزمات وفيما يدخل الصراع في سوريا وضعا مديد وتزداد وتيرة الأشياء العامة والتوترات الأخرى ، وقد كانت أثار التدفق السوري على الأردن على النحو الآتي : (فرانسيس : ٢٠١٥: ١)

-كان التدفق السوري على الأردن هائلا ، فبحث حزيران يونيو ٢٠١٥ تم تسجيل أكثر من ٦٢٠الفا من السوريين لدى وكالة الأمم المتحدة للاجئين في الأردن الأمر الذي أثر على البنية الاجتماعية .

-أرهق اللاجئون السوريون البنية الاقتصادية الأردنية وكذلك البنية الاجتماعية والموارد في الأردن، والتي كانت تعاني أصلاً من مشاكل هيكلية قبل اللاجئين.

-فقد الأردن الثقة في دعم الجهات المانحة الدولية،أدى إلى تضييق نطاق حماية السوريين، الأمر الذي قد يزيد منه مخاطر عدم الاستقرار في الأردن خاصة .

-كان الأردن ينظر إلى قضية تدفّق اللاجئين السوريين باعتباره يمثّل فرصة لدفع عجلة التنمية الاجتماعية والوطنية. مع ارتفاع حدّة التوتّر في المجتمع الأردني ، وارتفاع اعداد اللاجئين وبالتالي قد يفقد ذلك نطاق الحماية الخاص باللاجئين السوريين .

ومما سبق نستطيع القول ان الأردن قد تأثر سياسيا واقتصاديا وامنيا وعسكريا واجتماعيا من المتغيرات والتحولات الدولية ، إذ ان الأردن يمثل واحة للاستقرار السياسي في منطقة تسودها الصراعات والفوضى. ان المتغيرات الدولية والتي ارتكزت على إقليم الشرق الأوسط، قد أثرت اجتماعيا بسبب زيادة اعداد اللاجئين منذ عام ١٩٢١ أي منذ بداية تأسيس إمارة شرق الأردن التي أصبحت ملحقا للهاربين من ويلات الحروب واستيلاء الأنظمة الديكتاتورية في العالم ، الا ان تلك المتغيرات اثر سلبيا على دور الأردن الدولي والإقليمي الأمر الذي اثر على الأردن سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وخاصة في ازدياد نسب العمالة والبطالة والفقر والجوع والتربية الاجتماعية والعادات والتقاليد والأمن الاجتماعي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث : اثر المتغيرات الإقليمية على السياسة الخارجية الأردنية ٢٠١١-٢٠١٧

تعاملت الأردن خلال الفترة من ٢٠١١ -٢٠١٧ مع عدة ملفات إقليمية على المستوى السياسي والاقتصادي حيث كان للتلك الملفات أثرها على السياسة الخارجية الأردنية من الناحية السياسية والاقتصادية والأمنية والعسكرية ومن تلك الملفات ملف الأزمة السورية ، وسعي إسرائيل يهودية الدولة والملف النووي الإيراني وتأثيره على المنطقة بأكملها ، إضافة إلى الملف الاقتصادي الأردني والأزمات الاقتصادية المحلية والإقليمية التي يعاني منها الأردن في ظل قضية اللاجئين السوريين والضغط الديمغرافي والاقتصادي والاجتماعي والأمني.

لذا فإن هذا الفصل يحتوي على المبحثين الآتيين :

المبحث الأول : الأثر السياسي والاقتصادي .

المبحث الثاني : الأثر الأمني والعسكري.

المبحث الأول : الأثر السياسي والاقتصادي

لا شك أن الأحداث الإقليمية في المنطقة في الفترة من ٢٠١١-٢٠١٧ والمتمثلة بأحداث الربيع العربي ، والأزمة السورية ، ويهودية الدولة والملف الاقتصادي الأردني المتمثل بمعالجة أزمة المديونية كان له أثره الكبير على السياسة الخارجية الأردنية خاصة في ظل الافتراضات الواقعية للعلاقات الدولية والتي تقوم على أسس ومبادئ منها : مبدأ المساعدة الذاتية الذي تقضي بوجوب أن تساعد الدولة نفسها بنفسها، وثانيها أن العالم ليس إلا (غاية) لقانون لا يحكمها إلا قانون القوي والقوة ، خاصة في ظل الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي، وثالثها الأمن القومي للأردن ،وفيما عدا أن تكون السياسة الخارجية الأردنية مبنية على افتراضات خاطئة أمر على الأقل غير واقعية في بعض الأوقات . (الهياجنة ٢٠١١: ١-٢)

يتناول هذا المبحث المطلبين الآتيين :

المطلب الأول : الأثر السياسي.

المطلب الثاني : الأثر الاقتصادي .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول : الأثر السياسي

من خلال البحث في اثر المتغيرات الإقليمية على السياسة الخارجية الأردنية من الناحية السياسية نرى أن الأردن قد تعاملت مع عدة ملفات في هذا المجال منها الأزمة السورية، وملف القدس بما فيها المحاولات الإسرائيلية إلى تهويد فلسطين بما يسمى بمشروع (يهودية الدولة)، والملف النووي الإيراني وأثاره السياسية والعسكرية على المنطقة، وآثار الأزمة السورية على الوضع الاقتصادي والاجتماعي والديمغرافي في الأردن وسيتم بحث هذه الملفات على النحو الأتي :-

أولا: الأزمة السورية وأثرها السياسي على الأردن:

منذ آذار / مارس ٢٠١١ شهدت سوريا تحركات شعبية طالبت بالإصلاح، تعاملت معها قوات الأمن السورية بقسوة كبيرة ، وسرعان ما تحولت هذه التحركات إلى المطالبة بإسقاط النظام السوري، ومع تزايد أعداد القتلى في صفوف المتظاهرين وحدوث انشقاقات في صفوف الجيش السوري تطورت الإحداث إلى مواجهات مسلحة اتسعت رقعتها مع الوقت لتشمل كل الأراضي السورية ، وفي اثر الاختطافات الإقليمية والدولية، تحول الشأن السوري إلى شأن إقليمي ودولي ، حيث اصطفت روسيا وإيران وحزب الله اللبناني لجانب النظام السوري ، وفي المقابل اصطفت الولايات المتحدة ودول الخليج العربي وتركيا إلى جانب قوى المعارضة المسلحة ، وان كان بشكل مغاير لا يوازي ما يتلقاه النظام السوري من الأطراف الداعمة له ، ومنذ بداية العام ٢٠١١ لم تفلح اي من الجهود السياسية الدولية أو الإقليمية في حل الأزمة السورية التي زادت في التعقيد في ضوء مقتل مئات الآلاف، وتشريد ما يزيد عن ستة ملايين شخص خارج سوريا وداخلها، واعتقال عشرات الآلاف، (نوفل وآخرون،٢٠١٤ :١٩-٢٠)

وفي يوم ٢١ أب/ أغسطس ٢٠١٣ تعرضت بعض المناطق في غوطة دمشق الشرقية للقصف بالغارات السامة أووي بحياة مئات الأشخاص بينهم الأطفال والنساء وأكدت مصادر استخبارية أمريكية بأن المسؤول عن هذا القصف هو قوات النظام السوري. وقد شكل هذا تطورا لافتا في مسار الأزمة السورية حيث يرجح أن النظام السوري وللمرة الثانية عمد إلى استخدام صواريخ متوسطة المدى تحمل رؤوس كيماوية في تخط واضح لما وصفته الولايات المتحدة بالخط الأحمر في الأزمة السورية، وهو استخدام السلام الكيماوي ، وما قد شكلته من خطر على أمن إسرائيل،الأمر الذي جعل الولايات المتحدة تفكر جديا في ضربة عسكرية لسوريا لاستهداف قدرته الإستراتيجية.(مركز دراسات الجزيرة، ٢٠١٣، ١-٢)

اما بالنسبة للتداعيات المحتملة على الأردن جراء الأزمة السورية والضربة الأمريكية التي كانت محتملة في عام ٢٠١٣ ،فان الأردن لا يستطيع بحكم موقعه الجغرافي ان ينأى بنفسه عن المشهد السوري،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

غير انه في الوقت نفسه لا يمكنه ، ولا اعتبارات متعددة ، أن يؤثر في مجريات الأحداث،ولذلك فإن الموقف الأردني لا يمكنه ان يكون منسجما مع البيئة الدولية والإقليمية والدولية المتعلقة بالشأن السوري ، وأخذا بعين الاعتبار أولويات الحفاظ على الأمن الوطني الأردني، وخاصة فيما يتعلق بالحدود مع سوريا ، والجهة الداخلية .

وكانت الأردن قد وقفت موقف الحياز من الأزمة السورية أن الموقف الشعبي الأردني من الأزمة السورية والضربة العسكرية الأمريكية التي كانت مقدرة على النحو الأتي : (مركز دراسات الجزيرة : ٢٠١٣: ١-٣)

١- توجه شعبي يؤيد الضربة وأخر يتحفظ على أهداف إلا انه يدعم إسقاط النظام السوري.

٢- توجه شعبي يدعم النظام السوري وهو ضد الضربة تماما .

٣- توجه شعبي يتباعد عن الموقفين ويفضل عدم الاحتكاك بالمشهد السوري .

ثانيا : اثر ثورات الربيع العربي ٢٠١١_٢٠١٧ على المنطقة والأردن :

يبدو أن الحرب على الإسلام السياسي " حلت في عدد من الدول العربية محل " الحرب على الإرهاب " التي سادت العالم طيلة العقد الأول من القرن الحادي والعشرين (٢٠٠١-٢٠١٠) ، خاصة بعد نجاح هذا التيار في صناديق الاقتراع من خلال الانتخابات العامة الحرة ، وتعزز هذا الاستبدال في أعقاب الانقلاب على المسار الديمقراطي بمصر في تموز / يوليو ٢٠١٣ ، حيث أسقط المفهوم نفسه على معارضي الانقلاب الحرب على الارهاب" فضلا عن ان احكومة المصرية المؤقتة أصدرت قرارا يصف جماعة الاخوان المسلمين في مصر بأنها منظمة ارهابية بالعضوية والتأييد" ، وهو قرار ظهر كجزء من صراع سياسي تشهده البلاد منذ الانقلاب ، ومن اللافت ان هذه التوجهات تقاطعت مع توجهات حكومات عربية ، خاصة في كل من العراق وسويا ، ورغم الاختلاف الكبير بين واقع هذه الدول . (مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١١: ١-٢)

ويأتي الاتهام بأن "جماعات التفكير والعنف "خرجت من تحت عباءة جماعة الإخوان المسلمين ، رغم ان التحليل يمكن ان يذهب في اتجاه مناقض بأن أفكار هذه الجماعات وتوجهاتها لم تجد لها مكانا في الإطار الفكري والسياسي لجماعة الإخوان المسلمين ، وهو ما دفعها إلى ان تخرج على خط الجماعة وتتخذ مسارا أخر ، خاصة ان الجماعة الإخوان قد أعلنت مرارا رفضها لأعمال هذه الجماعات وتوجهاتها ، وهو ما يشير إلى ان المحافظة على وجود جماعة الإخوان وفكرها ، وإدماجها في الحياة السياسية الديمقراطية ، يشكل فرصة لتحجيم تأييد جماعات العنف والتفكير في صفوف الشباب ، كما يمكن ان يوفر محضنا آمنا ومعتدلا وسياسيا يتعايش مع مختلف مكونات المجتمع ، وذلك بدلا من مواجهة جماعات " العنف والتكفير والإرهاب في عدد من الدول العربية التي اتجهت سياستها الرسمية إلى المغامرة بمصالح الوطن والحودة الوطنية وتعطجيل فرص التحول الديمقراطي السلمية واقصاء تيار الإسلام السياسي المعتدل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

واعتقد ان ثقل هنا إلى ان أحزابا وجماعات قد تمثلت أفكار هذا التيار مثل حزب "الحرية والعدالة" وحزب "ماشومي" في اندونيسيا وغيرها ، وهي جماعات لا تنتهج العنف وسيلة للتغيير الاجتماعي والسياسي .

واعتقد ان ثقل تيار الإسلام السياسي وامتداداته في الوطن العربي فمن المتوقع ان يكون لتوجهات بعض الحكومات ، في اقصائه ومحاربته، تداعيات كبيرة على المشاركة السياسية لقطاعات كبيرة من المجتمعات العربية ، ومن ابرزها قطاع الشباب عموما، والمتدين منه على وجه الخصوص ، والذي يرى في انسداد مسار التحول الديموقراطي انكسارا لاماله في الحرية والابداع والمشاركة السياسية ، بعيدا عن عنف الدولة والاعتقالات ، حيث يبقى حاضرا في وعي هذا الجيل من الشباب مشهد الماضي الدكتاتوري القريب في ظل الحكومات السابقة ، مع كل ما يمثله من فساد وتبعية وتخلف اجتماعي واقتصادي .

وفي ظل تراجع الحريات، وعودة أجواء القمع ، فانه لا يتوقع لكثير من القوى الاجتماعية والسياسية ان تنحى بأتجاه المعارضة الجادة لبعض الانظمة العربية القائمة ، وهو ما يمكن ان يؤدي إلى خلق مجتمعات تعاني خوفا وفضاء سياسيا مصطنعا لا يمكنه ان يقيم البدائل للنظام القائم ، وذلك في عودة إلى الزعيم "الملهم والأوحد" والأبوية غير الديمقراطية في العمل السياسي، وكل ذلك تحت ذريعة منع وصول الإسلاميين إلى الحكم ، وهي الذريعة ذاتها التي استخدمتها بعض الحكومات العربية لاقناع الولايات المتحدة في التخلي عن توجهاتها للإصلاح السياسي والديموقراطي في المنطقة العربية بعد اطلاق الدول الصناعية الثماني لمشروع الإصلاح في الشرق الأوسط عام ٢٠٠٤،حيث عمدت بض هذه الحكومات إلى التخويف من حكم الإسلاميين و " تصنيع ودعم " نماذج متطرفة من الحركات الإسلامية لخدمة توجهاتها في الامساك بالسلطة وتعطيل أي تحول ديموقراطي حقيقي .

كما تحمل هذه المواجهات ان استمرت ، مخاطر متحققة على الأمن والاستقرار في المنطقة ، حيث سنعيش ذلك تيارات متشددة ، بل وتيارات عنيفة مقابل عنف الدولة ، ولذلك بطبيعة الحال انعكاسات طويلة الامد على الاقتصاد والتنمية والاستثمارات ، فصلا عن تأثيرها على البنية الاجتماعية والثقافية . (مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٣: ١-٢)

وعلاوة على ذلك، فإن فرص تحقق نظرية الديمقراطية وعن الحريات نحو الدكتاتورية وإرهاب الدولة ، ويفقد القوى السياسية ، كما سيشجع ذلك على مزيد من الانتهاكات الصارخه لحقوق الإنسان ، ويتسبب بتراجع الشفافية والمحاسبة في هذه البلدان .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعلى صعيد اخر ، ستؤدي المواجهة العنفية مع تيار الإسلامي السياسي العريض في الشارع العربي إلى استمرار فجوة بين المشروع السياسي للدولة والمشروع الاجتماعي للقوى الاجتماعية ، وخاصة الإسلامية منها ، في ظل فقدان الثقة بالنهج الديمقراطي نتيجة الصمت الغربي أو دعمه غير المعلن للانقلاب على المسار الديمقراطي، وهو ما يمكن أن يفضي إلى تفاقم الأزمة في العلاقات العربية الشعبية مع العالم الغربي بسبب تزايد الاتهامات الموجهة للغرب بازدواجية المعايير في التعامل مع المنطقة ، لا سيما عندما يقبل بما يسلكه حلفاؤه في المنطقة العربية من ممارسات تتعارض مع القانون الدولي والمواثيق الإنسانية ضد تيار منتخب ديمقراطيا.

ومن المرجح ، في حال استقرار توجهات إقصاء الإسلام السياسي في أي دولة عربي ، ان لا تقف حدود الإقصاء عند هذا التيار ، وانا ستصل إلى ممارسة السلطة الحاكمة ، أيا كانت ، مثل هذه التوجهات بدرجات متفاوتة مع خصومها السياسيين ، أو مع القوى الاجتماعية التي تخالفها بالتوجه الفكري، أو مع الشكرات التي تنافس مصالحها ، وبالتالي فان شكل النظام السياسي سيبقى رهنا باستمرار طبقة محددة في السلطة وتفردها في ممارستها ، وهو ما سيجعل هذه التوجهات مدخلا خطيرا لتمزيق المجتمع وبث روح الفتنة والكراهية بين أبنائه .

وفيما يتعلق بالمستقبل ،فان حركات الإسلام السياسي في الوطن العربي التي تعد جزءا من الماضي وجزءا من الحاضر ، ستبقى على الأرجح جزءا هاما من المستقبل العربي ، ويجدر بالآخرين – من غير التيار الإسلامي – ان يدركوا أهمية التعامل معها وفق قواعد اللعبة الديمقراطية لبناء دول ديمقراطية مستقرة وناهضة وامنة فكريا واجتماعيا وسياسيا ، وان جاءت هذه الديمقراطية في جولة بالإسلاميين للسلطة فهي قد لا تأتي بهم في مجالات أخرى ، حيث ان من أهم مقتضيات نجاح التحول الديمقراطي الغاء ظواهر التهميش والإقصاء التي تشكل عادة بؤرا تقوض أي مسار ديمقراطي في العالم ، فكيف اذا كان الإقصاء لمن يفوزون بانتخابات حرة مرات عدة ثم يجرمون ويودعون في السجون

وأخيرا ، فانني اعتقد ان توجهات "شيطنة" تيار الإسلام السياسي تعد " صناعة رسمية" للشر في المنطقة ورعاية أمنية لتشكيل جماعات العنف والتفكير ، فضلا عن أ،ها توجهات ضارة حتى لمصالح الحكومات التي تمولها أو تشجعها . والمطلوب اليوم اذن حوار عربي شامل لابعاد شبح العنف والتطرف والتفكير عن المنطقة ويسمح فيه للعقلاء الذين لا تخلو منهم دولنا وأمتنا العربية العظيمة من اخذ دورهم ، وذلك لوقف الاستنزاف الداخلي في بلادنا ، ومنع نشر الكراهية بين ابنائها ، وتحقيق نظريات الشراكة الوطنية ، ووقف ظواهر الإقصاء والتهميش الفكري والحزبي والطائفي والاثنين، حتى تتمكن كل دولة من تحقيق مفهوم الجماعة الوطنية في المجتمع ، ثم في الأمة القومية على مستوى العالم العربي ، مما يوفر للامة هيبة وقوة ونجاحا يحقق لها فرصة الدور الإقليمي الرائد والمستقل ، وهو الدور الذي لا زال يرسم لها في دوائر الأمن وكواليس السياسة للدول الأخرى .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثا : موقف الولايات المتحدة من محاربة تنظيم الدولة (داعش) :

يظهر من تصريحات ترامب وخطبه ان حملته على ما يسميه " الإسلام الراديكالي " لها دوافعها الانتخابية لانه يحمل إدارة أوباما وهيلاري كلنتون وزيرة الخارجية الأمريكية مسؤولية ما يحدث في الشرق الأوسط ،ويعلن دعمه للانظمة الدكتاتورية جم الانتفاضات الشعبية التي حدثت في دول الربيع العربي فيقول في خطبة له " ان كانت مستقرة وسوريا تحت السيطرة ومصر وكانت تحكم برئيس علماني حليف الولايات المتحدة ، والعراق شهدت تراجعا في العنف ، وإيران كانت تحت العقوبات الاقتصادية ولكن سياسة أوباما وهيلاري قلبت هذه المعادلات ؟ ومع ذلك فان ترامب لا يريد توريط الولايات المتحدة لسياسة الولايات المتحدة قبل الحرب العالمية الأولى . ويضع ترامب مسئولية مقاومة خطر " الحركات الراديكالية " على تكوين تحالف الدولي واقليمي . (Trump,2016:1) .

ينتقد الرئيس ترامب حلف الناتو فهو لا يقوم بدور فعال في محاربة الارهاب ، ولذلك يقول ان دول الناتو مطالبة بتحمل تكلفة الحرب على الارهاب ، ويقول أيضا ان الدول الإقليمية في الشرق الأوسط مثل الدول الخليجية مطالبة بان تدفع تكاليف الحاية . ويعلن نيته في حالة انتخابه بالدعوة لمؤتمر دولي لمحاربة الارهاب وداعش ، ولذلك رغم تصريحاته الاعلامية في اعلانه الحرب على الإرهاب ، فانه لا يبتعد عن مبدأ أوباما في عدم التدخل المباشر لاه انتقد التكاليف التدخل في العراق وخسارة الجنود الأمريكيين . (وزارة الخارجية الأمريكية، ٢٠١٦: ١-٢)

وجه ترامب الانتقاد للاتفاق الذي أبرمه أوباما مع إيران ، اتفاقية (٥+١)، وهي الدول دائمة العضوية بالاضافة إلى المانيا حول المفاعل النووي الإيراني ، ولكن ترامب لا يريد الغاء الاتفاقية بل اعادة التفاوض من أجل تنازلات إيرانية أكثر وعدم الافراج عن مزيد من الارصدة الإيرانية ، ولكنه على أيحال لا يقدم سياسة واضحة للتعامل مع ايارن ، لانه لا يوجد بديل عن الاتفاق معها لان اوروبا لا تدعم توجهاته الخارجية تجاه الشرق الأوسط ، فضلا عن أن جميع الاطراف ضد الخيار العسكري .

رابعا : مراعاة الولايات المتحدة مع إسرائيل وإيران وأثرها الأردن :

لم يشير مستشارو ترامب في الشؤون الخارجية إلى ان إسرائيل من أولوياته، باعتبارها ما يقول ترامب نفسه حليف الولايات المتحدة الأكبر في المنطقة ، وأنه ينوي نقل سفارة الولايات المتحدة من تل ابيب إلى القدس التي يعتبرها مدينة موحدة وعاصمة إسرائيل، مما انه يؤيد إسرائيل في استمرار بناء المستوطنات في الضفة الغربية . (Trump,2016:2)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الا ان ترامب في تصريحاته، اشار إنه سيقف على الحياد في المفاوضات التي يمكن أن تحدث من الفلسطينيين والإسرائيليين ، وأنه يحب السلام ويؤيد مفاوضات السلام ، لكن هجوم اللوبي الصهيوني عليه بشأن موقفه الداعي إلى الحياد ازاء هذه القضية أدى به إلى تغيير تجريحاته معلنا التأييد المطلق لإسرائيل ونقل العاصمة إلى القدس . (وزارة الخارجية الأمريكية، ٢٠١٦: ٢)

والحقيقة أن تصريحات ترامب التي تبدو متناقضة لا تبين حقيقة توجهاته المستقبلية في حال انتخابه ، بل يظهر من تصريحاته جهله وعدم معرفته بعلاقات الولايات المتحدة الخارجية وسياساتها في الشرق الأوسط عبر نسف قرن ، ونجد ان جهله وتخبطه دفع العديد من الساسة الجمهورية الذين تولوا مناصب رسمية في مؤسسات الأمن القومي الأمريكي، لإصدار يعلنون فيه عدم تأييدهم لترامب لأنهم يرونه غير كفؤ لتولي رئاسة الولايات المتحدة ، ومن الذين وقعوا على البيان مايكل هايدن مدير الاستخبارات الأمريكية (CIA) السابق ومدير وكالة الأمن القومي فيما بعد . (National security officials, 2016: 1-2) .

ومختصر القول ، أن ترامب يريد أن تكون الحماية الأمريكية للحلفاء والأصدقاء بثمن ، أي أن يسهم الحلفاء في التكاليف ويشاركوا في حماية الأمن ، وعليهم أيضا مهمة محاربة الإرهاب ، أي الحرب بالوكالة عن الولايات المتحدة ، وان أمريكا أولا والبناء الداخلي له الأولوية ، ويؤكد أن إسرائيل الحليف الأمريكي في الشرق الأوسط والعدو هو داعش والمتطرفين ، كما انه متناقض في اقواله فهو يريد تحقيق السلام وبناء وتعزيز القوة العسكرية الأمريكية ، ولكن دون تدخل عسكري خارجي .

في المقابل كانت المرشحة الديمقراطية أكثر وضوحا في رؤيتها للسياسة الخارجية الأمريكية وخاصة في الشرق الأوسط ، فهي تجيد السياسة ومحترفة على عكس دونالد ترامب ، وزوجة الرئيس بيل كلينتون الذي رافقته في البيت الأبيض لمدة ثماني سنوات، ثم عضو مجلس الشيوخ عن ولاية نيويورك، ورشحت نفسها منافسة للرئيس أوباما عندما ترشح لأول مرة لمنصب الرئاسة الأمريكية، ثم تنازلت لصالح باراك أوباما، وعندما فاز في الفترة الرئاسية الأولى تولت هيلاري منصب وزيرة الخارجية الأمريكية لمدة أربع سنوات . لذا تعتبر هيلاري شريكة في صنع السياسة الخارجية الأمريكية وتركت بصماتها على هذه السياسة . ويمكن تصور موقفها من قضايا الشرق الأوسط في موقفها من السلام بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل . (وزارة الخارجية الإسرائيلية، ٢٠١٦: ٢-٣).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

انتقدت هيلاري كلنتون موقف المرشح الجمهوري ترامب من المسلمين عامة ومسلمي الولايات المتحدة خاصة ، وقالت في عدة تصريحات انها لن تؤيد وتعلن الحرب على المسلمين.

لأن ذلك ، كما قالت ، يخدم تنظيم داعش أكثر مما يخدم المصالح الأمريكية ، وان داعش يمكن ان تستغل تصريحات ترامب ، وأن الجهاديين كما وصفتهم ،الدين يقوموا بالعمليات الإرهابية هم بضعة الاف وليسوا ملايين ، فكيف يمكن اتهام ملايين مسلمين ، وليس من مصلحة الولايات المتحدة ان تعادي جميع المسلمين ، وان الذين يرتكبوا الإرهاب يجب جلبهم للعدالة ومحاسبتهم وفقا للقوانين الأمريكية . وتتمثل رؤية كلنتون بعدم القوات الأمريكية لمحاربة داعش ، ولكنها تؤكد على دور المسلمين السنة والأكراد في مواجهة داعش من خلال المساندة الجوية الأمريكية ،ولذلك نجد أن رؤية كلنتون لا تختلف من سياسة أوباما في الاعتماد على القوات العراقية والكردية والدول السنية في محاربة داعش المشاركة الجوية الأمريكية

أما عن سوريا فقد أكدت هيلاري كلينتون صراحة أنها مع إقامة منطقة حظر جوي في سوريا ومنطقة آمنة للاجئين السوريين والدخول في مفاوضات سياسية مع روسيا لحل الأزمة السورية ، ولم تشر إلى تدخل عسكري مباشر لا في سوريا ولا العراق الا من خلال مستشارين العسكريين الأمريكيين .وحسب خطتها أو ما يمكن ان نطلق عليه مبدأ هيلاري كلينتون ، يشارك الناتو في حفظ المنطقة جويا، وتسهم تركيا بالقوات البرية ويرعى الاتحاد الأوروبي منطقة اللاجئين والامم المتحدة تشرف على الحل الدبلوماسي .

واعتبرت كلينتون الانتفاضات الشعبية العربية التي اجتاحت بعض العدول العربية تاريخيه للتحول لتحقيق الأمن والاستقرار والسلام والديمقراطية في الشرق الأوسط ، ولذلك لم تكن واشنطن معادية لهذا التحول في بدايته ، والواقع ان الولايات المتحدة كغيرها تفاجأت بالانتفاضات واتخذت سياسة الترقب والانتظار .

وقد وصفت ملينتون في حملتها الانتخابية في كانون أول / ديسمبر ٢٠١٥ أن مصر حاليا تحكم بدكتاتورية عسكرية ،واتهمت النظام السياسي في مصر بانتهاك حقوق الانسان ، ولكن يبقى السؤال حين انتخابها هل ستقوم بالضغط على نظام الرئيس السيسي ؟ وفي ظل تبنيها للقوة الذكية هل تدفع النظام المصري للتغيير والمصالحة وعدم ترشح الرئيس السيسي لفترة رئاسية اخرى ؟ (Egypt Gavernment , 2016: 1-2) .

ان هيلاري كلينتون تفتخر بأنها هي التي تعاونت مع مجموعة ٥+١ في فرض العقوبات الاقتصادية على إيران من اجل ايقاف برنامجها النووي، وتؤكد انها في عهدها كوزيرة خارجية باشرت المفاوضات مع إيران في سبيل الوصول الي اتفاق معها بشأن ايقاف العمل في تطوير المفاعل النوور ، كما في عهدها ارسل الرئيس أوباما رسالة سرية الى مرشد الثورة الإيرانية علي خامنئي من اجل تحسين العلاقات الإيرانية الأمريكية ، وان الولايات المتحدة تعاونت مع إيران في العراق في المجالين السياسي والأمني ، بل ووصفت الاتفاقية بأنها هيلاري كلينتون . (Clinlones,2015:1-2).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولذلك لا يمكن تصور حدوث تغيير في سياسة الولايات المتحدة تجاه إيران في عهد هيلاري كلينتون بل استمرار واشنطن بالتعاون مع إيران في البحث عن حل دبلوماسي للازمة السورية ، ولا يمكن تصور تدخل عسكري للولايات المتحدة في الشرق الاوسط في عهدها .

واعتقد ان العلاقة مع إيران استراتيجية حتى في نظر الخبراء الأمريكيين الذين لهم علاقة داخل الولايات المتحدة ولهم علاقة مع المؤسسات الأمنية الأمريكية ، وبالتالي كان الدبلوماسية هي الخيار الوحيد لتعامل واشنطن مع إيران بشأن المفاعل النووي وذلك عندما وقع هؤلاء على بيان للادارة الأمريكية حثوا فيه أوباما على عرض مع إيران لحل قضية المفاعل وانه خلاف ذلك سيجر واشنطن للانزلاق لحرب اقليمية في مصلحة الأمن القومي الأمريكي .

ان ما تريده كلينتون هو اقامة نظام اقليمي يضم حلفاء الولايات المتحدة ، إضافة الى السلاح لهم في سبيل ايجاد توازن قوي في هذا الاقليم بين إيران والدول العربية مع دول الخليج العربي. كما انها اشارت الى تعزيز الموقف الاوروبي في اوروبا لمواجهة روسيا ودعم أوكورانيا بالسلاح بمعنى تحريك أوكرانيا كورقة ضد التدخل في سوريا ، بمعنى مقايضة سياسية أوكرانيا مقابل سوريا . (مركز دراسات الجزيرة، ٢٠١٦: ١-٢)

تؤكد كلينتون بوضوح انها مؤدة وداعمة لإسرائيل وامنها ، ولكن كلينتون في نفس الوقت جهت انتقادات لإسرائيل في ممارستها ضد الفلسطينيين ، وضد بناء المستوطنات لاتعترف الادارة الأمريكية المتعاقبة بأن القدس كاملة ضمن سيادة إسرائيل ، بل القدس الشرقية ارضا محتله ، وهو ما تلتزم به كلينتون على عكس ترامب الذي ايد اغتيار القدس موحدة عاصمة لإسرائيل .

ورغم اعلان تأييد هيلاري كلينتون لإسرائيل وترديد ذلك في حملتها الانتخابية ، الا ان ورغم نتنياهو قلقة جدا من وصولها للبيت الأبيض ، ففي لقاء نتنياهو معها في ٢٥ ايلوب/سبتمبر ٢٠١٦ على هامش انعقاد دورة الجمعية العامة للامم المتحدة ، حاول نتنياهو ان يأخذ منها وعدا بعدم فرض حل سياسي للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي من أطراف خارجية وذلك في ضوء قلق نتنياهو من المبادرة الفرنسية ومن مؤتمر دولي للسلام . وحسب ما ذكره الصحفي الإسرائيلي (بن كاسبيت Ben Caspit) . فان شعور نتنياهو نحو هيلاري كلنتون معروف وهو يبذل كل جهده حتى لا تصل الى البيت الأبيض . (الجمعية العامة للامم المتحدة، ٢٠١٦: ١-٢)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويسعى نتنياهو دائما إلى تمييع عملية السلام والإبقاء على سياسة الأمر الواقع واستمرار عملية السلام بدون سلام وإجهاض حل الدولتين نهائيا ، ولكن إدارة أوباما لا زالت تردد موضوع حل الدولتين ، وان الرئيس محمود عباس ما زال شريكا سياسيا ، وهذا ما أكد عليه أوباما في كلمته في تأبين الرئيس الإسرائيلي شمعون بيرس .

والخلاصة ، ان توصيات هيلاري كلينتون السياسية في الأغلب ستكون امتدادا لسياسة أوباما الخارجية ، قد تحاول ممارسة تكتيكات مختلفة نسبيا لإرضاء حلفاء واشنطن العرب، ولكن الخطوط الإستراتيجية العامة ستبقى متفقة مع مبدأ أوباما الذي شاركت كلينتون نفسها من خلال تبنيها لساسة القوة الذكية عندما كانت وزيرة للخارجية .

المطلب الثاني : الأثر الاقتصادي

ومما تجدر الإشارة إليه ، ان للبيئة الاقتصادية في الأردن خصوصيتها بالنظر إلى ماهية وهيكلة الاقتصاد الأردني ، والذي يغلب عليه الطابع الخدمي ، من حيث المشاركة في الناتج المحلي الإجمالي والمساهمة في الإنتاج والتوظيف ، في ظل ما يعانيه هذا الاقتصاد من قلة في الموارد الطبيعية وتفاقم لظاهرتي الفقر والبطالة ، وتزايد معدلات التضخم في ظل محدودية السوق المحلي والتزايد السكاني . ومع ذلك ، فإن البيئة السياسية المستقرة ، والموقع الجغرافي المميز للأردن ، جعله الأسهل والأسرع وصولا إلى الأسواق العالمية بإنشاء المناطق الحرة والمدن الصناعية ، وبعضويته في اتفاقيات التجارة ، والالتزام بالمعاهدات والمواثيق الدولية، إضافة إلى الحوافز والإعفاءات المقدمة لتشجيع الاستثمار ، والإعفاءات الضريبية المنوعة، وميزة الموارد البشرية المؤهلة ذات الكفاءات والمنافسة ، وبالتالي مرونة الاقتصاد في التعامل مع المتغيرات .

إلا ان الواقع يشير إلى حالة من الضبابية في الرؤى المستقبلية ، فاستنطاق لغة الأرقام صعب ، وتفسيرها وتحليلها أصعب، وان بدت سهلة ، ولا أدل على ذلك من الإعفاءات الشخصية والعائلية الواردة في قانون ضريبة الدخل ، والبالغة ٢٤ ألف دينار للعائلة و١٢ ألف دينار للشخص ، والذي يعني بشكل أو بآخر ان السواد الأعظم مشمول بذلك الإعفاء إذا سلمنا بأن ٤٥% من المشتركين في الضمان الاجتماعي تقل أجورهم الشهرية عن ٣٠٠ دينار ، وأن ٨٣% من المشتركين تقل أجورهم الشهرية عن ٥٠٠ دينار.(ضريبة الدخل الأردنية، ٢٠١٦: ١)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ففي الضمان الاجتماعي تقل أجورهم الشهرية عن ٥٠٠ دينار ، وان عدد الموظفين الذين يتقاضون أجرا شهريا اقل من ٢٠٠ دينار قد بلغ ١٣٣ ألف موظف و٥٧ ألف موظفة ، مما يعني ان ٧١% من العاملين المشتركين تقل أجورهم الشهرية عن ٣٠٠ دينار . ويشير التقرير ذاته إلى ان عدد الموظفين الذين يتقاضون راتبا شهريا من ٢٠٠-٣٠٠ دينار يبغ ١٨١ ألف موظف و٥١ ألف موظفة ، وان عدد الذين يتقاضون رواتب شهرية من ٣٠٠-٤٠٠ دينار يبلغ ١٩٥الف موظف و٦٠٠الف موظفة ، بينما يبلغ عدد الموظفين الذين يتقاضون رواتب شهرية ما بن ٤٠٠-٥٠٠ دينار ٧٤ ألف موظف و ٣٥ ألف موظفة ، في حين بلغ عدد الموظفين المشتركين في الضمان الاجتماعي ٨٧الف موظف و و٢٧ ألف موظفة ممن يتقاضون رواتب شهرية ما بين ٥٠٠-٩٠٠ دينار ، وان ٤٤ ألف موظف و٩ آلاف موظفة تزيد رواتبهم عن ١٠٠٠ دينار . (وزارة المالية، ٢٠١٧: ١-٢)

وبتحليل هذه الأرقام ، يمكن إدراج غالبية الموظفين تحت المادة (٩) من قانون ضريبة الدخل ، ويستدل على ذلك من عدم قدرة جل الأسر على تغطية حاجاتها بسبب وقوع معظمها تحت خط الفقر ، كحالة من الحرمان المادي تعكس انخفاض استهلاك الغذاء كما ونوعا وتراجع المستوى التعليمي والصحي ، وهشاشة الوضع السكني ، والافتقار إلى تملك الأصول المادية والسلع المعمرة ، واخذين بالاعتبار معدلات التضخم خلال الفترات الماضية ، والذي ازداد من ٤.٤% إلى ٤.٨% ثم إلى ٥.٦% للسنوات ٢٠١١,٢٠١٢,٢٠١٣ على التوالي ، والتي تعكس خط الفقر في الأردن للأسرة المعيارية ب ٤٠٠ دينار شهريا ، في حين ان الهدف الرئيس من أهداف التنمية الالفية هو خفض نسبة الفقراء في العالم إلى النصف تقريبا بحلول عام ٢٠١٥، فأين نحن من ذلك الطموح في ظل الواقع الذي نعيش فيه .(قانون ضريبة الدخل، ٢٠١٧: ٢)

ومما تجدر الإشارة إليه، ونحن بصدد الحديث عن أثر التضخم الاقتصادي على المواطن الأردني، ما حققه الاقتصاد الأردني من نمو في السنوات الأخيرة، نتيجة عدد من الإصلاحات، ومحاولة السيطرة على الدين العام، وجذب مزيد من الاستثمارات، حتى سجل الناتج المحلي الإجمالي نموا حقيقيا وصل إلى 2.8 % خلال عام 2013، في الوقت الذي ارتفعت فيه مستويات التضخم إلى 5.6%، وكان من أبرز المجموعات السلعية التي ساهمت في هذا الارتفاع: النقل بنسبة 11.4%، والوقود والإنارة بنسبة 19.7% ، والإيجارات بنسبة 4.5% ، الخضروات بنسبة 14.3%، والفواكه بنسبة 17%. (دائرة الإحصاءات العامة، ٢٠١٧: ١)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومما أشارت إليه تقارير دائرة الإحصاءات العامة الأردنية ارتفاع متوسط أسعار المستهلك بنسبة 0.8%، وذلك محصلة لنمو أسعار العديد من المواد في أعقاب تحرير أسعار المشتقات النفطية، في حين أن هناك شعورا لدى عامة الشعب أن معادلة احتساب معدلات التضخم تأخذ بالاعتبار سلعا وخدمات لا تستهلك من أفراد الطبقة الفقيرة، مما يحسن نسبة التضخم ويجعلها ظاهريا منخفضة، لا سيما أنهم الأكثر شعورا بارتفاع أسعار السلع الأساسية، كون القوة الشرائية لديهم منخفضة نتيجة لانخفاض دخولهم، ولذلك فمن الأدق حساب معدل التضخم لسلة السلع الأساسية المستهلكة يوميا.

وبالمقابل، فقد باتت المؤشرات الاقتصادية كثيرة، والتقارير متعددة، وطرق الاحتساب مختلفة، والاستنتاجات متباينة، الأمر الذي يزيد من منسوب التوقعات المتفائلة تارة، والمتشائمة تارة أخرى، وهنا تكمن أهمية القراءة المتأنية المجردة المبنية على أسس موضوعية بحتة، نظرا للحاجة إلى رقم تضخم دقيق يعكس حقيقة الاقتصاد والأوزان النسبية لمجموعة السلع والخدمات ضمن سلة المستهلك، ولا سيما حين يتعلق الأمر بما ينفقه المواطن على التعليم والإيجار والسكن كنسب مئوية من دخله .

ولا أدل على صحة ما ذهبنا إليه من تلك الفجوة بين معدل التضخم التي تعلنه دائرة الإحصاءات العامة الأردنية وصندوق النقد الدولي، ولذلك تعددت طرق احتساب معدلات التضخم فاختلفت دلالة كل منها؛ فهناك من يقارن الرقم القياسي لتكاليف المعيشة في الشهر الأخير من السنة بما كان عليه في الشهر نفسه من لسنة السابقة، ومثال ذلك ارتفاع متوسط أسعار المستهلك بحوالي 7.2% لشهر كانون الأول/ ديسمبر عام 2012 مقارنة مع الشهر نفسه من عام 2011، وهناك من يأخذ بمقارنة متوسط الأرقام القياسية لتكاليف المعيشة لأشهر السنة مقارنة بأشهر السنة السابقة،

يتضح مما أوردناه سابقا، أن ظاهرة التضخم، وما تعنيه من ارتفاع للأسعار وانخفاض للقوة الشرائية، إنما هي مشكلة تعانيها كافة النظم الاقتصادية والاجتماعية، حتى باتت تؤرق، بل وتهدد التوازن الاجتماعي والتكافل المجتمعي، لا سيما بين أفراد المجتمع ذوي الدخل المحدود، فما عاد يخفى على أحد ما تشهده أسواقنا المحلية في السنوات الأخيرة من ارتفاع ملحوظ في أسعار العديد من السلع الاستهلاكية والأساسية، حتى بات قوت المواطن وأمنه الغذائي، ذلك الخط الأحمر، منكشفا إلى حد ما، فارتفاع الأسعار بات ضيفا ثقيل الظل على الاقتصاد الوطني، حتى تطاول واجتاح جيوب المواطنين، فارتفعت تكاليف المعيشة وزادت أعباؤها، وبات المواطن يخشى الوقوع تحت خط الفقر، والذي يختلف من دراسة لأخرى ومن موضع لآخر، ليصل تارة حدود 400 دينار، ويتجاوز 500 دينار، ليناهز سقف 800 دينار، في ظل أثر التضخم الاقتصادي في الأردن وانعكاساته على المواطن الأردني تضخم عالمي تسرب إلى اقتصادنا الأردني بمعدل 5.6%، فأثقل كاهل الاقتصاد وأضنك عيش المواطن، فبدت آثاره جلية على ذوي الطبقة الوسطى والفقيرة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهكذا، بات التضخم العامل الرئيس في ارتفاع الأسعار وانخفاض القوة الشرائية للدينار الأردني، وما عاد أثره ينحصر على مستوى المعيشة للمواطنين فحسب، بل تجاوز ذلك ليصل القدرة التنافسية للاقتصاد، وبات للتضخم الاقتصادي آثاره الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء.

وفيما يلي بعض من أوجه آثار التضخم الاقتصادي وانعكاساته على المواطن الأردني:

أولا: يؤثر التضخم سلبا على حجم المدخرات والطلب على الودائع، ذلك أن معدل الفائدة الحقيقي في حالة كان معدل ارتفاع الأسعار أعلى من الفائدة على الودائع، سيكون أقل من سعر الفائدة المعلن، فتنخفض القيمة الحقيقية لمدخرات المواطنين نتيجة معدلات التضخم، لما يخلقه من شعور نحو عدم التأكد والتشاؤم.

ثانيا: يحدث استمرار ارتفاع معدلات التضخم نوعا من الإرباك في العملية الاستثمارية، فتصبح البيئة الاستثمارية الإقليمية والمحلية غير جاذبة بسبب ارتفاع تكاليف الاستثمار والعمالة، ويجعل اتخاذ القرارات الاستثمارية أكثر تعقيدا وصعوبة على المستثمرين، لعدم القدرة على التنبؤ والسيطرة على الأسعار، وبالتالي زيادة مخاطر الأعمال، فالتضخم، وما يعنيه من انخفاض للقوة الشرائية للنقود، سيؤدي لانخفاض القيم الحقيقية للموجودات والأصول الاستثمارية (صيام،2008 : 24)

ثالثا: للتضخم أثره الواضح على مستويات الدخل، فيكون انعكاس كل ارتفاع في الأسعار يفوق الارتفاع في الدخول سلبيا على الدخل الحقيقي للمواطن، ويكون أصحاب الدخول الثابتة والمحدودة أكثر المتضررين من ذلك، ولا سيما موظفي القطاع العام، على عكس أصحاب الدخول غير الثابتة، كرجال الأعمال وأصحاب المهن وغير ذلك، والذين تزيد دخولهم في الغالب مع ارتفاع الأسعار، ومع ثبات الدخل النقدي تقل القوة الشرائية، فيتجه الأفراد عندئذ لسحب بعض مدخراتهم وتوجيهها إلى أصول آمنة كالعقار والذهب مثلا.

رابعا: للتضخم أثره على تفاوت القوة الشرائية لأفراد المجتمع، حيث يتأثر ذوو الدخل المحدود أكثر من غيرهم، فتظهر عندئذ سلوكات اجتماعية ذات أبعاد اقتصادية وأخلاقية، كالرشوة والسرقة والتهرب الضريبي والكسب غير المشروع، نتيجة الشعور الداخلي بفقدان عدالة توزيع الأجور والمكاسب.(صندوق النقد الدولي، ٢٠١٧: ٢-٣)

خامسا: أما على مستوى العمالة والتوظيف، فللتضخم آثاره الجلية بما يحدثه من ركود اقتصادي وانخفاض لمعدلات الإنتاجية وعدم التوسع في الاستثمارات، فينعكس ذلك سلبا على معدلات التوظيف وحجم العمالة بالتسريح تارة وإيقاف التعيين تارة ثانية، وخفض الأجور والمكافآت والحوافز تارة ثالثة، وقد ارتفع معدل البطالة على سبيل المثال خلال عام 2013 إلى 12.6% (البنك المركزي الأردني، ٢٠١٤ : ١٥).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سادسا: زيادة الإغراق في الاستدانة والاقتراض من البنوك والأفراد، والوقوع في الدين والتفريط بالتعليم، الأمر الذي أدى إلى تفشي الأمراض المجتمعية وزيادة نسبها مثل السرقات والانتحار، لضعف القدرة على الوفاء بمستلزمات العيش الكريم ومتطلباته، ومن ثم الاستغناء عن بعض الضروريات.

سابعا: يجب أن لا يغيب عن البال ما للتضخم من دلالة مفادها رفع الأسعار، إذ تتجاوز السلع الأساسية لتصل إلى فئة الشباب، فيعزفون عن الزواج نتيجة ارتفاع التكاليف، وميل بعض الفتيات لتأخير زواجهن لاسترداد ما أنفقته العائلة على تعليمهن وإحساسهن بالمسؤولية الأخلاقية تجاه العائلة، والأشد من ذلك ضنكا أن ترتفع نسب الطلاق لازدياد متطلبات الحياة ومواكبة التطلعات، فيخلق ذلك جوا أسريا مشحونا، تعجز فيه مستويات الدخول عن تغطية تلك الاحتياجات والمتطلبات المتزايدة.

تبين الأرقام التي تنشرها دائرة الإحصاءات العامة الأردنية- كمصدر رسمي للمعلومة- تبين ارتفاع معدل الطلاق الأولي لكل ألف من السكان من 2.2%، و2.6%، و2.6%، و2.6%، إلى 2.8% للأعوام 2008 ،و2009، و2010، و2011، و2012 على التوالي، وأن عدد وقوعات الطلاق المسجلة بالألف قد نمت من 12.9%، و15.4%، و15.7%، و16.1%، و17.7%، للأعوام 2008، و2009، و2010، و2011، و2012 على التوالي.

كما تشير الإحصاءات أن خط الفقر المطلق للفرد في السنة قد بلغ 814 دينارا، في حين كان خط الفقر المدقع للفرد في السنة 336 دينارا، وخط الفقر غير الغذائي للفرد في السنة 478 دينارا، مما يعني وصول نسبة الفقر إلى 14.4%، فجوة الفقر إلى 3.6%، وشدة الفقر إلى 1.21%، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على تفاقم أزمة الفقر في الأردن وأثر التضخم الاقتصادي على تعميق الآثار الجانبية على المواطن الأردني. (دائرة الإحصاءات العامة، ٢٠١٧: ١-٤).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني : الأثر الأمني والعسكري

كانت هناك العديد من القضايا الإقليمية التي حاولت التأثير على الأردن أمنيا وعسكريا وحاولت أيضا جر الأردن إلى حروب إقليمية ونزاعات دولية ليس للأردن ناقة فيها ولا جمل، ومنذ تلك القضايا الأزمات في المنطقة مثل الأزمة العراقية وتداعياتها الأمنية والعسكرية ، ولذلك الأزمة اليمنية والسورية وممارسات الجانب الإسرائيلي وتهديد القدس ، ومحاولات نقل السفارة الأمريكية إلى القدس منذ٢٠١٦ ، إضافة إلى حرب الأردن مع الجماعات التكفيرية المحتملة كداعش ، وخوف الأردن من تداعيات ضربة أمريكية لسوريا كانت مقررة عام ٢٠١١ بعد أقدم النظام السوري على شرب الغوطة الشرقية بالكيماوي والتي لم تحقق بسبب وقوف روسيا إلى جانب النظام السوري واتفاق روسي أمريكي بهذا الشأن . (نوفل، وآخرون، ٢٠١٤: ٧-٨)

يتناول هذا المبحث المطلبين الآتيين :

المطلب الأول : الأثر الأمني .

المطلب الثاني : الأثر العسكري .

المطلب الأول : الأثر الأمني

ويتمثل الأثر الأمني بأبعاد الأزمات السياسية والعسكرية والاثر الاستراتيجي على الامن الوطني والقومي الأردني جراء موقف الولايات المتحدة من داعش وإسرائيل وايران التي تصف بالمنطقة والتأثير على الاستقرار العربي بشكل عام والاستقرار الأمني الأردني بشكل خاص .

ومن القضايا التي لها تأثيرها أمنيا على الأردن :

أولا : انعكاس الاتفاق النووي الإيراني على الأمن الإقليمي والسياسي والاقتصادي والعسكري للمنطقة.:

١) على صعيد الأمن الاقليمي: لم يتطرق الاتفاق إلى أي شروط أو قيود على إيران فيما يتعلق بسياساتها التوسعية وبرنامج التسليح والنفوذ في دول عربية عديدة، ولذلك فإن استعادة إيران لمكانتها المالية وحركتها التجارية الدولية ومبيعات النفط والغاز سوف يشكل رافعة مهمة لتحقيق الاستقرار الداخلي في إيران ويتسبب بتعافي الاقتصاد وهو ما يجعلها قادرة على الصرف على عمليات التوسع والنفوذ الأخرى في اليمن والعراق وسوريا وغيرها. كما أنه يؤمن لها الجبهة الداخلية نسبيا لمثل هذا التحرك خاصة في حال تحقق أمل الرئيس الأمريكي بان يكون الاتفاق مدخلا لتعاون إيران في حل مشاكل الإقليم لم يتحقق.(وزارة الخارجية الأردنية، ٢٠١٧: ١-٣)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢) على الصعيد السياسي: أبرز الاتفاق إيران كلاعب إقليمي قوي وناجح، وكشف إمكانية أن يكون لها دور قيادي في الإقليم معترف به دوليا، وأنها تتمتع بدبلوماسية كفؤة وصبورة ومتماسكة، ولذلك فإن البعد القيادي في الإقليم تضخم لدى إيران وحلفائها. بل وفتح شهية آخرين للتعاون معها.(الاتفاق النووي الايراني، ٢٠١٥: ١-٣)

٣) على الصعيد الاقتصادي: سوف تتمتع إيران بمكاسب اقتصادية مباشرة من تصدير النفط والغاز والاتجار به وتطوير قدراته التكنولوجية في ظل رفع العقوبات. وستستفيد من عائدات النفط وتعود لها حيويتها التنافسية لدول النفط الأخرى وعلى رأسها دول الخليج، ما يشكل لها نقطة قوة جديدة في السياسة النفطية العالمية التي تؤثر على الدول الصناعية والدول المنتجة للنفط على حد سواء، كما أن استعادة حوالي ، ١٢٠ مليار دولار دفعة واحدة من أموالها المجمدة في بنوك الغرب سوف يدفع بعجلة الاقتصاد من جهة ويقوي الدور الإيراني السياسي من جهة أخرى، ويشجعها على تمويل المجموعات المسلحة التي أنشأتها في سوريا والعراق واليمن وغيرها. .(وزارة الخارجية الأمريكية، ٢٠١٦: ١-٣)

وبذلك فإن الدور الاقتصادي لإيران سوف يتزايد في حال رفع العقوبات وفق الاتفاق، وسيحقق استقرارا داخليا ونفوذا سياسيا وقوة موقف بين الدول الإقليمية والدول الكبرى على صعيد قضايا المنطقة، وستشهد المرحلة سياسة اقتصادية انتقامية إيرانية من دول النفط الخليجية بسبب اتهامها لها يخفض الأسعار قبل أشهر عدة حسب تهديدات الرئيس الإيراني حسن روحاني.

٤) على الصعيد العسكري: سوف يحقق الاتفاق في حال التزامه غياب التهديد النووي الإيراني من الأجندة الدولية. ويضعف فرص إيران لخوض حروب حاسمة وخاصة مع إسرائيل لكن خطر السلاح التقليدي الإيراني والصواريخ والبوارج الحربية لا زال مصدر تهديد وقلق لدول الخليج، كما أن سياسة إيران التسليحية للمجموعات الطائفية الموالية سوف يتوسع في دول جديدة بسبب وفرة المال وانفتاح الدول على إيران، وتوفر سهولة الحركة للعمالة والمال من وإلى إيران، ما يجعل إيران مصدرا للسلح للمجموعات المناهضة للدول العربية وتركيا، وبذلك فإن لجم الطموح الإيراني بالقنبلة النووية لم يحقق الكثير لأمن المنطقة كما يروج موقعوها الغربيون.(البنتاغون، ٢٠١٧: ١-٢)

وفي ضوء التحليل لمضمون الاتفاق، وأبعاده المختلف وفي ضوء المعطيات السياسية القائمة، يمكن القول إن الاتفاق شكل نقلة نوعية لدور إيران وقوتها الاقتصادية وعلاقاتها الدولية. لكنه لم يقدم لها الكثير على الصعيد الإقليمي. والذي يعتمد بالأساس على الدول العربية الكبيرة وتركيا.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ونظرا لغياب دور مصر في ظل الانقسام المجتمعي وأعمال للعنف والإرهاب،وتورط سوريا في حرب أهلية دامية وتراجع وجود وقوة الدولة العراقية فان التحالف الخليجي التركي أصبح الفرصة الأساسية لمنع تمدد نفوذ إيران وكبح جماح أطماعها الطائفية والتوسعية. ولذلك فإن الاتفاق يوفر بعض الأمن لإسرائيل والغرب لكنه لا يحقق الأمن لدول الخليج وللعرب ولا يحل مشاكل المنطقة التى تتورط فيها إيران. وإن تشكل تحالف عربي مع تركيا يحد من تمدد النفوذ والتوسع الإيراني.

واعتقد انه برغم ما حققه الاتفاق لإيران فقد قيد عمليات التخصيب لليورانيوم لعشر سنوات كاملة ومراقبة دائمة لأكثر من عشرين سنة وليس على الدول العربية أن تشعر بخطر كبير إن هي اتخذت إستراتيجية الاحتواء والمواجهة للتداعيات في مقابل إعادة بناه منظومة تحالفية عربية تقوم على مصالحات وطنية وإقليمية نحو موقف وسياسة موحدة ضد النفوذ والتوسع والهيمنة الإيرانية. بما في ذلك دول مجلس التعاون التي لا زالت مواقف بعضها بحاجة إلى تقوية في هذا الاتجاه. وفي حال تم التوصل الى موقف متماسك وسياسات واضحة وقوية فان آثار الاتفاق الإيراني الدولي على دور العرب ووزنهم الإقليمي والدولي سوف ينخفض إل الحد الأدنى.

ثانيا: السعي الإسرائيلي ليهودية الدولة وأثره الأمني :

واجهة إسرائيل في السنوات القليلة القادمة الحاجة لاتخاذ قرارات سياسية وإستراتيجية في مواضيع مركزية تخص أمنها القومي ستضطر لمواجهة واقع جديد معقد نونا ما، ويختلف كليا عما اعتادت عليه منذ عقدين أو ثلاثة على الأقل، هذا الواقع ناتج عن الهزات الدراماتيكية في منطقة الشرق الأوسط والتي يسميها البعض الربيع العربي فاندلاع الثورات قام على ركيزتين ميزتاه، الأولى انهيار العملية السلمية بين إسرائيل والعالم العربي، والثانية. ضعف وتراجع الهيمنة الأمريكية في المنطقة خاصة، وفي مواقع كثيرة في العالم، أي بداية سقوط القطب الواحد المهيمن على العالم. إن الثورات في العالم العربي. وانهيار العملية السلمية، وتراجع دور الولايات المتحدة، قد يؤدي إلى وقوع أزمات جديدة في الشرق الأوسط تعرقل التوصل إلى حلول بل وتعرقل إدارة الصراع الإسرائيلي- العربي، فلو تفحصنا المواقع التي حققت فيها الثورة إنجازاتها للوهلة الأولى، فإننا نجد أنه من غير الواضح أي نوع حكم سيتمخض عنها ؟ ومن هم الزعماء القياديين الجدد الذين سيدخلون ميادين السياسة والصراعات؟ وكيف سيديرون بلادهم وعلاقاتهم الخارجية؟ (منصور ، ٢٠١٢: ١).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من الواضح ان منطقة الشرق الأوسط ستدخل في حالة من عدم الاستقرار حتى في البلدان التي حسم فيها الشعب مصير نظام الحكم فيها كتونس مصر، ذلك لأن عملية الانتقال من حكم سلطوي إلى حكم ديمقراطي وفق أسس الديمقراطية الغربية مسألة مهمة الآن، كما أن الانتقال من حالة غياب الحركات الشعبية والأحزاب السياسية. ما عدا الحركات الإسلامية إلى كثرة في الأحزاب والحركات. مسألة تحتاج إلى تفسير ومراقبه، ولن تحسم الانتخابات البرلمانية في البلاد العربية حالة برلماناتها، بل ستحتاج إلى حكومات ائتلافية، فيها المراضاة أكثر من السعي إلى تحقيق الجوهر.(اورباخ، ٢٠١١: ١-٢)

إن حالة عدم للاستقرار ستصيب بعض أو كل البلاد العربية التي اجتاحها الربيع العربي فالشعوب تدخل حالة من الصراعات الداخلية بعد الإطاحة بأنظمة الحكم، بعضها مؤسس على تصفية حسابات مع النظام السابق. وبعضها قائم على عدم الفوضى.

ان أهداف الدعوى إلى يهودية الدولة تنطلق مما يلي: (Malison, 2011: 10):

١) إحراج المفاوض الفلسطيني أمام شعبه والرأي العام الدولي.
٢) وضع عقبة حقيقية أمام المفاوضات لدحرها وعرقلتها ريثما يتم الإجهاز على الأرض الفلسطينية وزرعها بالمستوطنات.
٣) الضغط على الأردن سياسيا واقتصاديا وامنيا وإخراج القدس والأقصى والأوقاف من حماية الأردن.
٤) محاولة مقايضة بعض المطالب الإسرائيلية بمطالب اخرى يراد بها إسكات المفاوض الفلسطيني.
٥) كسب أصوات اليمين الإسرائيلي المتطرف واليهود المتزمتين.

ولعل ما يثير الدهشة في هذا الصدد ما سمع من أصوات لبعض القيادات الفلسطينية القائلة انها لن تعترف بيهودية الدولة، الا انه ليس لديها مانع بان تعترف منظمة الأمم المتحدة بذلك دون الاعتبار الحقيقي الا ان صدور هكذا اقرار من المنظمة الدولية يضر بالقضية الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني الشرعية.

تراجع الهيمنة الأمريكية وارتباك إسرائيلي:

إن هذه التطورات تحدث في ظل واقع فيه تراجع وانهيار تدريبي للهيمنة الأمريكية في المنطقة على وجه الخصوص، وفي العالم كله على وجه العموم، فالإدارة الأمريكية تواجه صعوبات في مواجهة مشاكلها وأزماتها الداخلية من جهة، وصعود قوى أخرى في العالم تتصدى لها، وعلى رأسها روسيا والصين. وقد ثبت هذا مؤخرا في الأزمة السورية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حيث انهار نظام القطب الواحد في مجلس الأمن بوقوف روسيا والصين في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية، على أن الصين لن تلعب دور الشرطي العالمية أو (مصلح العالم) وروسيا لن تعيد صياغة الاتحاد السوفييتي عالميا كما كان الأمر خلال الحرب الباردة. وهذا يعني أن العالم العربي سيواجه أزماته بمفرده، مع حضور الشرطي الأمريكي التاريخي كموجه من بعيد (ليس كالحالة العراقية حيث اختبرت الولايات المتحدة قسوة وجودها الفعلي قيه.

إن التجربة العراقية بالنسبة لأمريكا لن تتكرر إذ لماذا لا تدخل الولايات المتحدة إلى سوريا كما فعلت مع العراق؟ بل ان ما سيحدث تدخل من نوع آخر لتفكيك الأنظمة وتفتيته العالم العربي، ووضعه بالتالي تحت ظل استعمار جديد آخر بالتشكل في المنطقة.

إن هذه الحالة والمتميزة بتعقيداتها الكبيرة، تنعكس سلبا على العلاقات الإسرائيلية- العربية. فانهيار العملية السلمية بدأ تدريجيا منذ تولي نتنياهو مقاليد الحكم في إسرائيل٢٠٠٩ ورفضه المتواصل لأي استجابة للمطالب الفلسطينية. وبالأحرى قبوله بمبدأ السلام دون أي تنازل عن الأرض أو توقيفي الاستيطان كليا، أو الانسحاب من المستوطنات أو تفكيكها.(انيس ، ٢٠١١: ٧٧)

أيضا حصل تدهور جوهري في العلاقات بين إسرائيل والفلسطينيين. في المسار التفاوضي، فالإسرائيليون والفلسطينيون لا يمكنهم ولوج حوار مباشر بسبب انعدام الثقة بينهما، وخاصة من الجانب الفلسطينية إذ من الواضح أنهم بطرحهم أمام العالم حق الاعتراف بدولتهم (من خلال هيئة الأمم ومجلس الأمن فيها) مستفيدين من الجو العام في ظل الربيع العربي وتأييد الجماهير العربية للقضية الفلسطينية. أن يدفع بالقضية إلى الأمام لكن تعرضهم إلى فيتو أمريكي أكد بوضوح تام وعلناً أن الطرف الأمريكي راعي السلام، طرف منحاز بالكلية لإسرائيل. فكيف يمكن الاعتماد عليه كراع عادل لحل صرع بين طرفين؟(ابراش، ٢٠١٢: ١)

إن انعكاس الربيع العربي على سياسات دول المنطقة، من خلال التغييرات التي ستتبناها، أو من خلال أنظمة حكم جديدة تكونت وتشكلت فيها، ستدخل إسرائيل للوهلة لأولى في فضاء من العزلة السياسية تزامنا مع تراجع الدافعية الأمريكية للعملة السلمية ما يمكن اعتباره. مساهمة من الثورات في عزل إسرائيل لكن الحقيقة أن إسرائيل ليست في حالة عزلة إلا بصورة متخيلة من قبل بعقس الجهات والإعلام.

فإسرائيل مدركة لقدرة الثورات العربية على عزلها، ولكنها تعمل على التخلص من عزلتها بكل ما أوتيت من ثمن، فمؤيدو السياسة الأحادية الجانب في إسرائيل يرتكزون على فرصة انشغال العالم العربي بهمومه ومستقبله، وعلى عمق الصراع الداخلي الفلسطيني وعلى تعثر المصالحة بين فتح وحماس، لهذا يسعون إلى رسم حدود إسرائيل مع الدولة الفلسطينية (إن قامت) بغياب عملية سلمية بين إسرائيل والفلسطينيين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أي أن إسرائيل تعمل جاهدة إلى فرض الأمر الواقع من خلال التأكيد على حدودها، وتوسع النشاط الاستيطاني بزيادة الوحدات الاستيطانية المخطط إنشائها في التجمعات الاستيطانية القائمة في الضفة الغربية أو في مناطق جديدة، وتوسيع عملية تهديد القدس، دون وجود أي معارضة عربيه فعلية ومؤثرة.(السنوسي، ٢٠١٤: ١)

تكسر إسرائيل عزلتها وتقتنص فرصا لم تكن متيسرة أثناء سير العملية السلمية، مستفيدة من الحالة العربية السائدة في ظل أجواء الثورات العربية، وإن اعترضت الولايات المتحدة والرباعية الدولية والاتحاد الأوروبي وأمين عام الأمم المتحدة سابقا على تواصل النشاطات الاستيطانية، وإن أظهروا قلقهم حيال سياسات إسرائيل الاستيطانية فلا مشكلة لدى إسرائيل، ما لم تتخذ اي خطوة فعلية ملموسة ضدهم بهذا الخصوص.(انيس، ٢٠١٧: ٧٦-٧٧)

واعتبرت إسرائيل الربيع العربي تغيرا لصالحها مع انسداد الطريق على المسار السياسي في المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية. وما يمكن أن يتطور على صعيد العلاقات بين إسرائيل وإدارة أوباما، إذ استطاعت أن تنتهز الفرصة لتحقيق إنجازات ومكاسب لصالحها فالأحداث الداخلية التي تعصف بالعالم العربي وتغييرات أنظمة الحكم، هي تغييرات جزئية في مبنى أنظمة الحكم في العالم العربي، ومن المحتمل أن تؤثر في المدى

القريب والبعيد على السياسات الداخلية في العالم العربي، وأن تحدث تحركات في السياسات الخارجية لعدد من الدول العربية.

إن احتمال سقوط نظام الحكم في سوريا. ودعم وصول المعارضة- التي في غالبيتها مسلمون سنة إلى تسلم مقاليد الحكم، سيكون له أثر في قك العلاقات بين سوريا وإيران، ولكن على ما يبدو، إن إسرائيل الرسمية لم تنادي إلى اليوم إلى تنحي أو سقوط نظام الحكم في سوريا وإن كان هناك تصريحات لعدد من المسئولين الإسرائيليين بين الفينة والأخرى، إنما الحكومة لم تعبر عن مواقفها مجتمعة من هذا النظام) وفي هذا تفسير واحد، وهو أن إسرائيل قلقة من احتمال تغيير الحكم في سوريا، فمن جهة هي تسعى إلى عزل سوريا، وتفكيك علاقاتها وتحالفها مع إيران وحزب الله كقوة ممانعة، ومن جهة أخرى تفضل إسرائيل أن يبقى نظام الحكم في سوريا على ما هو عليه، لكونه لم يقم بإطلاق أي رصاصة لمحو إسرائيل. ولم يتحرك عسكريا لاستعادة للجولان المحتل، فالجارة الشمالية الشرقية لإسرائيل مريحة(بموجب ما يصرح كبار رجال الموساد والسياسة في إسرائيل). (أبو مرزوق، ٢٠١٢: ١-٣)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن مصر ستسعى إلى فرض أجندتها الوسطية بين إيران وتركيا، من منطلق عودة مصر الى تزعم العالم العربي بعد غياب أليم وقسري زمن حكم مبارك الرئيس المصري المخلوع، إن مسألة وصول الإسلاميين إلى الحكم في مصر مريحة نسبيا لإسرائيل، فقد اعترفت مصر بعد الثورة على لسان مسئولي وزعماء الحركة الإسلامية الإخوان المسلمون والتيارات والحركات المنبثقة عنها) أنها لن تلغي الاتفاقيات الموقعة بين مصر وإسرائيل (اتفاقيات كامب ديفيد، أو اتفاقيات الغاز) هذا دليل كاف بأن العلاقات المتأزمة لن تبقى متأزمة، أو أنها لن تبقى في فضاء الجمود، ولكن من جهة أخرى فإن مصر بعد ٢٥ يناير لن تكون مصر قبل هذا التاريخ، فالضغط على إسرائيل من طرد أي حكومة قادمة لمصر لتحسين قطاع غزة، سيكون له أثر فعلي على أرض الواقي وستلعب مصر دورا، مركزيا في فتح المعابر، على الأقل من جهتها لتمنح الحياة للشعب غزة الذي يعاني شدة وقسوة وظلم الحصار الإسرائيلي الغير إنساني، وتدرك إسرائيل ان سياسة مصر تجاه القطاع لن تكون مشابهة لسياسة مبارك الداعمة للحصار، بل العاملة سابقا على بناء جدار فولاذي، أقسى وأشد ألما من الجدار الأسمنتي الذي بنته إسرائيل حول الضفة الغربية. ويبدو أن إسرائيل لن تعترضني كثيرا على خطوة مصر بفتح معابرها مع غزة، كي لا تفقد إسرائيل مكاسبها من اتفاقيات كامب ديفيد ما يعني ان اتفاقية السلام بين إسرائيل ومصر باتت تحت مجهر المسائلة، فحكومة إسرائيل تتعامل مع الملف المصري بخصوص السلام سواء ما انجز في كامب ديفيد أو ماله علاقة مع الفلسطينيين بكفوف حريرية. بحيث أن أي تحرك غير صحيح سيفقد البوصلة التي تسير بموجبها إسرائيل، هذا لا يعنى أن هناك إغفالا في إسرائيل لاتفاقيات من كامب ديفيد بالعكس تعالت الأصوات المنادية إلى إلغاء الاتفاقيات قبل ان تلغيها أي حكومة مصرية قادمة لكن حكومة نتنياهو غير متسرعة في هذا المسار.

ان الثورة في مصر، وما أفرزته من متغيرات ، قد أدخلت العلاقات الدبلوماسية بين إسرائيل مصر في نفق من الجمود، كما أن الثورة قد مدت الفلسطينيين بأمل في تدعيم مواقفها تجاه قضيتهم ، لأن مصر الثورة هي مصر العروبة، وليست مصر الخنوع.

ومن الجهة الثانية فان صعود نجم السعودية في منطقة الخليج لصد ومنع أي محاولة لتغيير الأنظمة في دولها، هو دور مفيد للغاية لإسرائيل. من منطلق أن السعودية تتبع سياسة التصدي لإيران بكل ثمن، وبدعم من الغرب بطبيعة الحال، دون الإعلان عن ذلك. فاجتياح قوات سعودية (عشرة آلاف جنديا) للبحرين، فيه الكثير من الرسائل لبقاء الأنظمة التقليدية حاكمة في دول الخليج وسط غض النظر الغربي عن مطالبتها تبني الديمقراطية ونشر حقوق الإنسان. المهم هو بقاء الأنظمة القائمة، وضمان تدفق النفط نحو الغرب والولايات المتحدة، ومحاصرة إيران وعزلها عن العالم الخارجي. ومع انتشار الربيع العربي في هذه الدول. وكأنها قد تجاوزت مد هذا الربيع، أو أن هذا الربيع ليس من شأنها.(ابراش، ٢٠١٢: ٢٥).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتجد إسرائيل نفسها قادرة على المناورة في شرق أوسط متغير ومتقلب، وتجد نفسها قادرة على تجميد مقصود للعملية السلمية، وقادرة أيضا على الاستمرار في تصوير المشروع النووي الإيراني بأنه أكبر خطر في التاريخ على إسرائيل ذاتها وعلى العالم اجمع، وأن الربيع العربي لا يشكل خطرا عليها في الظروف الراهنة التي يعيشها العالم العربي. فانشغال العرب بقضاياهم وفي مقدمتها إعادة تشكيل أنظمة الحكم التي سقطت وإعادة بناء منظومتها الداخلية، يوفر لإسرائيل فرصا مؤقتة للتحرك بحرية أكثر، إلا أن مصر بعد سقوط مبارك اتجهت نحو القضية الفلسطينية بصورة ايجابية ومغايرة لما تريده إسرائيل.(السنوسي، ٢٠١٤: ٢-٣)

اما دور مصر فقد سعت إلى أخذ مكانها التاريخي. وإلى تحقيق المصالحة بين السلطة الفلسطينية رام اله والحكومة المقالة في غزة بهدف إعادة اللحمة والوحدة بين أبناء الشعب الواحد، إن التحرك السري في ميدان المصالحة الفلسطينية. أعاد لمصر مكانتها واعتبارها كطرف مؤثر وفاعل، دفع بنتنياهو إلى تهديد محمود عباس أبو مازن رئيس السلطة الفلسطينية بين اختيار السلام أو هاس، أي اختيار التفاوضي من أجل التوصل الى حل للصرع، أو السير لمحو حرب وصراع أعمق مع حماس، فالمصالحة ليست لصالح إسرائيل في إسرائيل نحمل سياسة تفكيكية وتفتيتية لكل ما يوحد العرب عامة والفلسطينيين خاصة، فقد عمل نظام مبارك كوكيل لسياسات الغرب الحامية لإسرائيل والمدافعة عن وجودها كدولة عازلة ومنقسمة للتواصل الجغرافي والسياسي العربي.

ومع زوال نظام مبارك أصبحنا أمام معطيات جديدة تدفع مصر إلى دورها الحقيقي والمعهود في القضية لفلسطينية، وبدأت في ذلك بالوقوف أمام كل الإطراف لتتحمل مسئوليتها دون انحياز مسبق لفريق على حساب الآخر وتأسيسا لذلك جاء تهديد نتنياهو للذي لم يكتف بقراءة خريطة المصالحة على أنها إصلاح في البيت الفلسطيني وإنما قد تكون خطوة في إصلاح البيت العربي الذي تتفجر ثوراته من بلد إلى بلد.

ان الجمود الذي تشهده العملية السلمية هو مقصود إسرائيل في الأساس، لأنه لم يجعل الفلسطينيين في موقف الانتظار، بل دفعهم إلى التحرك نحو طرح مشروع الاعتراف بدولة لهم والهدف هنا هو تحسين وضع القضية الفلسطينية. وإعادة إدراجها في سلم الأولويات إقليميا ودوليا، صحيح أن العالم مشغول في قضايا أخرى، وعلى رأسها الربيع العربي. وأن القضية الفلسطينية قد نحيت جانبا، إلا أنها تعود من جديد لتطل بطريقة أخرى، وإن كانت إسرائيل رافضة بالكلية وبإجماع شبه أعمى من قبل قيادات إسرائيل سواء في الائتلاف أو المعارضة والشارع العام للاعتراف فيما لو حصل، إلا أن إسرائيل تهدد بقطع كل تفاوض مستقبلي بيتها وبين الفلسطينيين.(وزارة الخارجية الإسرائيلية، ٢٠١٦: ١-٢).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثا: علاقات إسرائيل مع الأردن عند منعطف استراتيجي :

يسود الأوساط السياسية في الأردن أن حكومة نتنياهو تعتبر الضفة الشرقية لنهر الأردن موطنا للفلسطينيين ولدولتهم، بهدف تكريس الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية. ما يعني إحداث تغيير في شكل وجوهر نظام الحكم في الأردن لتحقيق هذه الغاية، وهذا ما صرحه ليبرمان وزير خارجية إسرائيل. ويبدو أن نتنياهو يميل إلى تدعيم هذه التصريحات. إلا أن الحكومة الأردنية تعتبر هذه التصريحات تغيير شبه رسمي في علاقات الأردن مع إسرائيل على ضوء اتفاقيات وادي عربة بين البلدين، فحكومة الأردن تعتبر أن حل القضية الفلسطينية بإقامة دولة فلسطينية على أراضي عام١٩٦٧، لا علاقة له بأي حل بالضفة الشرقية لنهر الأردن لهذا شهدت العلاقات الأردنية الإسرائيلية فتورا لفترة طويلة، وزاد من حدتها الربيع العربي.

هناك بعي التيارات والأحزاب الصهيونية اليمينية المتطرفة، وبعض الأجنحة في حزب الليكود، ترى إقامة كيان كونفدرالي بين الأردن والضفة الغربية. حيث لا ينال الفلسطينيون استقلالا أو حكما ذاتيا (أوتونوميا) انما ارتباط بالمملكة الأردنية الهاشمية.(عبد الله الثاني، ٢٠١١: ١٦٧-١٩٨)

واعتقد انه مقابل الحفاظ على العلاقات بين الأردن وإسرائيل. فان هناك ورقة ضاغطة بيد الملك عبد الله، وهي ملف القدس، فإسرائيل لا تريد، بل ترفض، تسليم أي ورقة أو موقع ذي علاقة بالقدس للسلطة الفلسطينية، لكنها تدرك أن الدور التاريخي للأسرة الهاشمية في هذا الملف لا يمكن التغاضي عنه، لكن هل سيتمكن الأردن من وقف عمليات تهويل القدس التي تقوم حكومة نتنياهو بها مستفيدة من انشغال العالم العربي بثوراته؟ إلا ان ما أفرزته الثورات العربية في مسار العلاقات الأردنية - الفلسطينية. هو تحسن العلاقات بين الأردن وحماس، وتقريب بعض وجهات النظر بين الطرفين.

هل ما زالت اتفاقيات أوسلو أداة ناجعة لتحقيق تسوية سياسية بين إسرائيل والفلسطينيين. خاصة بعد غياب الرئيس مباركا لا شك أن انهيار حكم مبارك، وتقديمه لمحاكمة أمام القضاء المصري فيه الكثير من المعاني والدلالات، حيث أن عراب أوسلو (مبارك) لم يعد قائما، وهذا في حد ذاته تهاوي لهذه الاتفاقيات. وأكثر من ذلك أن أطراف أوسلو أنفسهم يدركون بقوة أنه لم يعد هناك مجال لدفع العملية السلمية بروح أوسلو، وأن حوار! ثنائيا برعاية أمريكية مسألة آخذة بالتراجع والتقهقر لهذا فإن فجوة كبيرة تتكون وتتسع حول أوسلو، ومن هنا ندرك، أن الربيع العربي وما أحدثه خاصة في مصر قد دفع بأوسلو إلى الهاوية، وأن أي محاولة لدفع عجلة العملية السلمية ما هي إلا ضريبة شكلية يدفعها الطرفان ليظهرا أمام الرأي العام العالمي والمحلي أنهما يعملان للصالح العام ولكن في واقع الأمر فإنهما يديران الصراع والطرف المعني بإدارة الصرع بصورة قوية هو إسرائيل.(ابراش، ٢٠١٢: ١-٣).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومما سبق استطيع القول إن انفتاح حماس على الأردن يأخذ هذه المرة زخا إضافيا، بسبب وضوح رغبة الحركة في إنتاج معادلة انفتاح مع الأردن، وإيجابيتها تجاه توفير أفضل الشروط لإقامة علاقة متوازنة بين الطرفين. يسهم في ذلك نضج الحركة السياسي، وازدياد مسؤوليتها في الموضوع الفلسطيني. فيما تتضافر العديد من العوامل لخدمة هذا التوجه فيما يخص الموقف الأردني، شعبيا ورسميا وكما يبدو أن البيئة الإقليمية لم تكن مواتية مثلما هي الآن لإيجاد الحاضنة لمثل هذه العلاقة والدفع بها إلى مزيد من التطور.

ولعل التغيير في مصر ياخذ وزنا خاصة في تشكيل هذه البيئة الجديدة. دون إغفال وزن تركيا، وزيادة فاعلية الدور القطري في الإقليم. وانفتاح الإمارات والكويت والبحرين على حركة حماس، إلى الحد الذي يصعب إيجاد نظام عربي ما يزال يحتفظ بنفس الوقف السابق من حماس، وتحديدا للانغلاق والتحفظ من الانفتاح على الحركة، وصولا إلى جامعة الدول العربية.

وأرى إن المشهد الأردني تجاه الانفتاح على حماس، ليس معزولا عن سياق إقليمي ودولي، يتحرك بذات الاتجاه، ولا يتوقع إعادة إنتاج موقف أردني منفردا عن حدود المستوى الذي تستله الظروف السياسية، ذلك أن تجربة القطيعة السابقة عكست حالة من الفصام غير القابلة للتفسير قوتت الكثير من المصالح، ولم تفلح في بلورة قناعة عند أي أحد لصواب والمقاربة المدانة عند أغلبية الشارع الأردني.

إن الوضع السياسي في الأردن يتوجه لمحو الاستقرار كلما قام بتلبية المطالب الشعبية في الإصلاح، وإعادة تشكيل البيئة السياسية لجهة الشراكة الوطنية. ما يتوقع تطور علاقة الأردن مع حماس، وفي الوقت ذاته إنتاج حالة أردنية. رسمية وشعبية، أكثر توافقا، ليس فقط في التعاطي مع الملف الفلسطيني وتطورات الإقليم، ولكن تعديل المزاج المحلي تجاه الفهم المشترك والمسئول، لكثير من العناوين المحلية التي تبدو إشكالية، ويستثمر البعض فيها إثارة المزيد من التمزق والتوتر المجتمعي.

المطلب الثاني : الأثر العسكري

من عام ٢٠١١ والأردن يحسب ألف حساب للأوضاع الداخلية في الأردن من الناحية السياسية والاقتصادية، والأمنية والعسكرية بسبب ثورات الربيع العربي التي أثرت أمنيا وعسكريا على الأوضاع في المنطقة ، ووسعت دور الولايات المتحدة والقوى الكبرى الأخرى الدولية مثل روسيا والصين والإقليمية وخاصة إيران وتركيا .

والأزمات الأكثر تأثيرا على الأردن هي الأزمة السورية وذلك بسبب القرب الجغرافي والتي جعلت الأردن تتعامل جديا مع احتمالات تدخل أمريكي وروسي ودولي في سوريا،وقد وع الأردن منذ عام ٢٠١٣ وخاصة بعد الهجوم الكيماوي للنظام السوري على منطقة الفوطة عدة احتمالات من دخول المنطقة في المجهول وخاصة من الناحية العسكرية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد وضع الأردن احتمالات عدة لذلك تمثلت بالاتي :

الأول :أن يكون الضربة الأمريكية لسوريا محدودة تستهدف إخراج السلام الكيماوي السوري من المعارضة السورية العسكرية تماما.

الثاني : أن تكون الضربة العسكرية الأمريكية موسعة لتتناول مجمل القوة العسكرية الإستراتيجية السورية والإجهاز على مكوناتها الأساسية لإسقاط نظام الرئيس بشار الأسد.

ثالثا: ان تتراجع الولايات المتحدة عن الضربة العسكرية وذلك في حالة رفض الكونغرس الأمريكي توجيه ضربة، او في حالة تحرك دبلوماسي روسي إيراني يفضي وفي موافقة سوريا على تسليم استلحتها الكيماوية بشكل او بأخر . وهذا الاحتمال الذي كانت تفضله الأردن على المستوى السياسي والعسكري.

وبشأن التداعيات المحتملة للتدخل الأمريكي في سوريا على الوضع الأمني والعسكري في الأردن، متوسط الأحداث العسكرية مرتبطة بحجم الضربة وتنفيذها في الاساس ففي حال كانت الضربة محدودة ،ولم تؤدي الى اسقاط النظام السوري وتقدم قوات المعارضة المسلحة،فلا يتوفر ان تنزلق التطورات ياتي ، حسب عسكرية سيف المنطقة بها تأثيرها العسكري على الأردن باعتبار ان الأردن جارة سوريا من الجهة الشمالية للأردن ، الأردن الأردن تسعى في هذا الشأن الى تعاهدات بين القوى الكبرى وبين حول الملف السوري الذي يؤثر سياسيا وامنيا على المنطقة والأردن ، والذي تسعى الأردن من خلاله إلى استقرار الأوضاع وضمان عدم استخدام النظام السوري للسلام الكيماوي ضد الشعب السوري . (نوفل وآخرون ، ٢٠١٤: ٨-٩).

وكانت الأردن تتوقع غي حالة توجيه ضربة عسكرية أمريكية للنظام السوري ان يفضي ذلك الى سقوط النظام السوري ، الامر الذي جعل الأردن تحسب حساب في هذه الحالة لحرب إقليمية تسبقها ردوود فعل قوية من النظام السوري وحلفاءه في المنطقة . أما في حالة عدم تنفيذ الضربة من خلال تدخل دبلوماسي روسي إيراني يفضي الى تدمير السلام الكيماوي السوري بوضعه مطلبا غريبا أوروبي وعربي وإسرائيليا ، فمن المرجح ان تبقى الامور في سوريا على حالها من استنزاف للنظام والمعارضة المسلحة على السواء دون قدرة اي طرف للوصول الى درجة الحسم.

الأردن وبحكم انه يقع على الحدود الجنوبية لسوريا فانه لا يستطيع ان ينأى بنفسه عن تلك الأحداث فلربما يتدخل عسكريا ، ولاعتبارات متعددة منها وجود جماعات مسلحة داخل الأراضي السورية ، عدا عن وجود مئات الآلاف من اللاجئين السوريين داخل الأردن ، لذا لا يمكن للموقف العسكري والسياسي الأردني ان يكون منسجما مع البيئة العربية والإقليمية والدولية المتعلقة بالشأن السوري.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فالأردن لا يؤيد أي تدخل أمريكي في الشؤون السورية ولا يؤيد في الوقت نفسه ضربة عسكرية للنظام السوري لان اثار تلك الضربة العسكرية تنعكس سلبا على الوضع الأمني في الأردن الأمر الذي يؤدي إلى تدخل الأردن عسكريا ، خاصة ان الولايات المتحدة تسعى في الوقت ذاته إلى دعم إسرائيل عسكريا وامنيا وتسعى سياسة إلى نقل العاصمة الإسرائيلية من تل أبيب إلى القدس.

الخاتمة والنتائج :

ان التجربة التي اكتسبها الأردن عبر المراحل التي مرت بها لاسياسة الخارجية الأردنية ميزت الأردن عن غيره ، وجعلته متسلحا بالخبرة السياسية ، الارم الذي اهل الأردن ليكون انموذجا في المنطقة ، وجعله يتعامل مع كافة القضايا بالتوازن ومن منطلق المصلحة القومية الوطنية ن وان يحظى بسمعة دولية عالمية مكنته من الإسهام بمصالحة قضايا إنسانية كقضيه اللاجئين وسياسته في المنطقة كالتعامل مع القضية الفلسطينية والسورية والعراقية واليمنية وغيرها ما عوضه إلى حد كبير عن محدودية الموارد والإمكانات المادية. وبناء على ما ذكر أعلاه فان البحث قد توصل إلى عدة نتائج .

نتائج الدارسة :

توصل الباحث إلى النتائج التالية :

١) ان السياسة الخارجية الأردنية تعتبر إحدى الأبعاد الأساسية للتكيف في المحيط الداخلي والخارجي للأردن وذلك من اجل الحفاظ على أمنها وبقاءها واستمرارها .

٢) ان السياسة الخارجية الأردنية قد تعاملت بتوازن تام وكامل مع كافة القضايا التي حاولت التأثير على الأردن إقليميا ودوليا مثل قضية الملف النووي الإيراني، والأزمة العراقية والازمة السورية والأزمة اليمنية ويهودية الدولة، والعلاقات الأمريكية ، الأردنية بعد نقل السفارة الأمريكية للقدس وقضايا الإرهاب والتكفير.

٣) غياب الأساس العقلاني عن السياسة الخارجية الأردنية في بعض الأوقات ، الأمر الذي يقضي في بعض الأوقات باتخاذ القرار المناسب بناء على حسابات التكلفة والمنفعة التي تضمن تحقيق مصالح الأردن القومية والوطنية .

٤) استطاعت الأردن رغم المتغيرات والتحولات السياسية والاقتصادية إقليميا ودوليا في الفترة من ٢٠١١-٢٠١٨من الحفاظ على المصالح الوطنية والتنبؤ بسياسات ومواقف الدول الكبرى وتشكيل موقف سليم من الأحداث والدول .

٥) ان التطورات التي شهدتها المنطقة تعرض على الأردن التمسك بمبادئها ومثلها الوطنية لمواجهة المتغيرات الدولية والإقليمية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التوصيات:

بناء على نتائج الدراسة فان الباحث يوصي مايلي :

١) يجب على الأردن العمل على مواجهة طموحات إسرائيل بنقل السفارة ويهودية الدولة واستخدام المفاوضات لأجل ذلك .

٢) يجب على الأردن الوقوف سدا منيعا ضد توسع إيران في المنطقة إضافة إلى انتهاج الوسائل السلمية والدبلوماسية لمنع إيران من التوسع .

٣) العمل على إيجاد منظومة دفاعية أردنية من الناحية السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية للحيلولة دون السماح لإسرائيل وإيران من التوسع على حساب الأرض العربية والأردنية.

٤) يجب العمل مع مجلس التعاون الخليجي لإرساء الأمن والسلام في المنطقة وإيجاد حوار بناء مع إيران وإسرائيل للحفاظ على الآمن القومي العربي.

٥) إجراء المزيد من الدراسات والأبحاث حول الموضوع لأهميته السياسية والإستراتيجية والأمنية والدبلوماسية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المصادر والمراجع

المراجع العربية:

النجداوي ، محمد هادي (٢٠١٤)، مقتربات صناعة السياسة الخارجية للدول العربية، مجلة السياسات العمومية، العدد١٣، وزارة الثقافة المغربية ، الرباط المغرب.

النجداوي ، محمد هادي (٢٠١٤)، اثر المتغيرات الداخلية والخارجية في صناعة السياسة الخارجية العربية، السياسة الأردنية المصرية، تجاه القضية الفلسطينية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة محمد الخامس، الرباط المغرب.

مركز الجزيرة للدراسات السياسية والإستراتيجية (٢٠١٧)، التحديات الداخلية والخارجية التي يواجهها الأردن، الدوحة ، قطر ، ٣١/ تموز/ يوليو٢٠١٧.

عمو، خالد(٢٠١٤)، المجتمع المدني وقضايا الإصلاح في الوطن العربي جدلية الشب ، والنتيجة ، مؤسسة المنصورة الثقافية .

الهياجنة، عدنان(٢٠١٦)، السياسة الخارجية الأردنية نحو مقاربة جديدة، انظر الموقع: Jo24.not/4/2/2016/10:00

نوفل احمد وآخرون (٢٠١٤)، الأزمة السورية في ضوء المبادرة الروسية واحتمالات الضربة الأمريكية في ٢٠١٣، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، الأردن، الدورة رقم (٣١)، ط١.

مركز دراسات الجزيرة (٢٠١٣)، الأزمة السورية وموقف الأردن منها، مركز دراسات الجزيرة، الدوحة ، قطر، ٢٠١٣/٣/٣١.

وزارة الخارجية الأردنية(٢٠١٣)، الموقف الأردني من التدخل الأمريكي والضربة الأمريكية في سوريا، ٢٠١٣/٣/٣٠، عمان، الأردن.

مركز الجزيرة للدراسات السياسية والإستراتيجية (٢٠١٧)، المتغيرات والتحولات في النظام الدولي وقضايا الشرق الأوسط، الدوحة ، قطر ، ٣١اذار / مارس٢٠١٧.

مركز دراسات الوحدة العربية (٢٠١٧)، إستراتيجية الولايات المتحدة في الشرق الأوسط ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، لبنان ٢٠١٧/٥/٢٢.

دبلة ، عبد العالي(٢٠٠٤)،الدولة رؤية سوسيولوجية، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر ، ط١.

الشوبكي ، حسن احمد (٢٠٠٧)، معالجة التشوه الاقتصادي، صحيفة الغد الأردنية ، عمان ، ٢٣اب ٢٠٠٧.

الرشق ، تغريد(٢٠١٥)، اثار سياسية واجتماعية واقتصادية كبيرة للجوء السوري ، صحيفة الغد الأردنية ، عمان الأردن عدد يوم ٢٠١٥/١١/١١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نص قرار مجلس الامن الدولي رقم (٩٤٠) لعام ١٩٩٤ انظر الرابط : http//deccess-dds-ny.un.org/doc/undoc/ng4/312/22/ n9431222pdf?openelemeut.

مركز دراسات الوحدة العربية (٢٠١٧)، الحرب على الإسلام السياسي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، لبنان ٢٠١١/٣/٣١.

مركز كارلنجي للدراسات(٢٠١٤)، المواجهة مع تيار الإسلام السياسي ، أبو ظبي ، المانيا، ٢٠١٤/٨/٣٠.

وزارة الخارجية الأمريكية(٢٠١٦)، تصريحات الرئيس ترامب حول الاسلام الراديكالي، ٢٠١٦/٩/١، واشنطن، الولايات المتحدة.

الجمعية العامة للامم المتحدة(٢٠١٦)، لقاء نتنياهو وهيلاري كلينتون على هامش انعقاد دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة، الأمم المتحدة ، نيويورك، واشنطن .

دائرة ضريبة الدخل والمبيعات(٢٠١٧)، تعديل قانون ضريبة الدخل لعام ٢٠١٧، وزارة المالية ، عمان ، الأردن.

دائرة الإحصاءات العامة (٢٠١٧)، متوسط اسعار الاستهلاك في السوق الأردني، دائرة الإحصاءات العامة، عمان، الأردن، ٢٠١٧/١٢/٣١.

صندوق النقد الدولي (٢٠١٧)، معدل التضخم في الاقتصاد الأردني، صندوق النقد الدولي، الأمم المتحدة، نيويورك ، الولايات المتحدة الأمريكية.

الاتفاق النووي الإيراني(٢٠١٥)، بنود الاتفاق الايراني مع مجموعة (٥-١)، تموز / يوليو/٢٠١٦، الأمم المتحدة، نيويورك ، الولايات المتحدة الأمريكية

منصور ، جوني(٢٠١٢)، اثر الثورات العربية على عملية السلام في الشرق الأوسط ، صحيفة يديعوت احرنوت انظر الموقع : .http//www.ynet.com//articles/7340,/4152680,00.htm.

اورباخ، داني(٢٠١١)، ضعف وتراجع الدور الامريكي في الربيع العربي ، ٢٠١١/٢/١١ انظر : http//www.ynet.com//articles/.htm.

انيس قاسم (٢٠١١)، لماذا الإصرار على الاعتراف بإسرائيل دولة الشعب اليهودي، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد ٨٦، ربيع ٢٠١١.

ابراش ، إبراهيم (٢٠١٢)، مستقبل الصراع العربي الاسرائيلي بعد الربيع العربي اب / اغسطس/٢٠١٢، انظر http//www.palnation.org/vb/showthread.php3t:645.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السنوسي ، صالبح (٢٠١٤)، القضية الفلسطينية في زمن الربيع العربي، مرظم الجزيرة للدرسات، الدوحة قطر ، ٢٠١٤/١/٢٩.

أبو مرزوق ، موسى(٢٠١٢)، القضية الفلسطينية في ضوء الثورات والتغيرات في العلام العربي، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ٢٠١٢/١/١٩.

أبو شاويش، كمال(٢٠١٣)، ثورة ٢٥يناير اسبابها وتداعياتها وانعكاساتها المتوقفة على القضية الفلسطينية، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الازهر، غزة، حزيران، ٢٠١٣.

وزارة الخارجية الإسرائيلية (٢٠١٦)، الجمود بين العملية السلمية بين إسرائيل والفلسطينيين، تل ابيب ، إسرائيل، ٢٠١٦/٦/٣١.

عبد الله الثاني بن الحسين، (٢٠١١)، الفرصة الاخيرة، السعي إلى السلام زمن الحرب، دار الساقي، بيروت لبنان، ط١.

مصرفة٤٠(٢٠٠٣)، دور البنك والاسواق المالية في تفعيل النشاط الاقتصادي في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة سلمان، الجزائر.

النجار ، محمد(٢٠١٤)، الأردن ، الطبقة الوسطى تتآكل باتجاه الفقر، مركز دراسات الجزيرة، الدوحة ، قطر، ٢٠١٤/١/١٣.

مركز كارلنجي للشرق الاوسط(٢٠١٠)، تدهور اوضاع الطبقة الوسطى (الاسباب والتداعيات) ، مركز كارلنجي للدراسات، بيروت، لبنان، ٢٠١٠/٩/١٩.

الجريري نهار، وطوالبة علاء(٢٠٠٨) ، التمويل الأجنبي حاجة موضوعية ام اجندة خارجية، صحيفة السجل، شركة المدى للصحافة والنشر، عمان، الأردن، العدد١٧، ٢٠٠٨/٣/١٣.

شتيوي، موسى(٢٠١٤)، الصراع والتحول الاجتماعي صحيفة الغد الأردنية، عمان الأردن، ١٧/ تموز/ ٢٠١٤.

الرزاز، عمر منيف(٢٠١٣)، الطريق الصعب نحو عقد اجتماعي جديد، من دولة الربيع إلى دولة الانتاج، المركز العربي للابحاث دراسة السياسات ،ط١.

بيتي ، اندرسون، (٢٠١٣)، تاريخ الأردن الاجتماعي ، دار سندباد، عمان الأردن، ط١.

الكفري، مصطفى، (٢٠١٤)، الإصلاحات الاقتصادية التحول إلى اقتصاد السوق في الدول العربية ، كلية الاقتصاد ، جامعة دمشق.

عبد النور ، خالد(٢٠١٤)، القطاع الخاص بين الحماية المنافسة، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق

الارمني، جلنار(٢٠١٥)، الخصخصة في الأردن، اصلاح ام مدخل للفساد، صحيفة العربي الجديد الالكترونية، عمان الأردن، ٢٠١٥/٣/١٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

البازعي، حمد(١٩٩٧)، الانتقال الدولي للتضخم، مجلة الارادة العامة، الكويت، الكويت.

الامين ، عبد الوهاب (٢٠١٣)، مبادئ الاقتصاد، دار المعرفة ، الكويت، الكويت.

العمر ، حسن (٢٠١٦)، تاثير عرض النقد وسعر الصرف على التضخم، مجلة جامعة الملك سعود، الرياض السعودية.

هنتنجون ، صامويل(١٩٩٣)، التحول الديمقراطي في اواخر القرن العشرين، ترجمة عبدالوهاب علوب، دار سعاد الصباح ، الكويت، ط١

برو، فيليب(١٩٩٨)، علم الاجتماع السياسي، ترجمة محمد عرب حيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت، ط١.

دايموند، لاري(٢٠١٤)، روح الديمقراطية، الكفاح من اجل بناء مجتمعات حرة ، ترجمة عبد النور الخراقي، الشبكة العربية ، للابحاث والنشر، ط١.

ميتكس، هدى (١٩٩٩)، الاتجاهات الحديثة في دراسة النظم السياسية في دولة العالم الثالث، كلية الاقتصاد والعلوم السياسي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المراجع الأجنبية :

1. Alkantari , Ahmad (2012) , Le fationalitedes Revolutions Arbes memoir epresentecomm ecommeexigence epartielle de lamaitrise en economique,unicersite, de Quebec A .
2. Alkantari, Ahmad (2012) La Rationalite Arabs memoirepresentecommecxing encepartielle de la maitrisen economiqune universite de Quebec A montreal .
3. Bouchaed , Denis (2012) Le nouvean monde arabe enjeux ef instablitities Eclition Ander Versaille, Paris France .
4. David , Grassi, (2014) The Impact of Democratization, : A preliminary Investigation on social policies and political violence in Latin America , ICPS, working paper No 287, Washington, U.S.A
5. David, s Sorenson (2015) Transitions dams Ae monde arable : printemp souaytommno? Air and space power Journal Afrique ef France phonies ASPJ-A and F volume, Namero1 primetimes.
6. Grassi , David (2016) , The impact of Democratization : A preliminary Investigation on Social policies and political violence in latin Amurica ICPS , working paper No 287.
7. Hilphler, Joehon(2013) change in the middle east between Demarcation and peace (INEF) Dusiburg Germany .
8. Laukham Robin(2009) Democracy and severity A shotgun marriage ? Global Consortium on Security Transformation working paper series Washington U. S. A.
9. Luca. Antonio Racci 91997) International Monterrey fand cailifonia university pres carlifonia U. S. A.
10. Rhodes, R. A . W (1996) The New Governace stadies No 44 HSS London malison,
11. Riad , Ben Malek (1999) la refome du secfear ban caire Algerian memoirem de maitrise sciences economique, univresite sciences sociales, Toulouse,
12. Sadega, Abdelkarim (2004) Le system banc ire Algerian, la novella, reglementation Alger ABEN,
13. Sorenson , David S (2015) Transtion dns le monde arabe : printempson souautmne Air and space power journal Afrique ef francophonic , volum 6 Nemero . 1 printemps
14. Staniland , paule (2014) violenence and Democracy caomparative politics, vol 47, No 1 cotoben 2014, see: http://home.ushocage.edul.paul.staniland.Review.Elecviol.Now13.pdf
15. W and malison , v (2016) The palstine problem in International Law and world order Longman W.K.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

16. http//www.al- oniton.com pulse. Originals/2016/09/turkey-syria’ -government-military-strategy. html
17. Walid PHares; J .D. Gordon. "rump Advisers: Donald Trun1p’s Visio. Middle East is Win/Win for America and Allies" The authors are adviscbTrump on Foreign Policy, in:httpJ/wwwbreitbart.com/big-govemment/ZO1 6/O4/15/tn1mp-advisers-donald-trumps-vision-middle-east-winwin-america-allies.
18. Statement by Former National Security Officials https://assets.documentcloud.org/ documents/ 3007589/ Nationa1securitylette; .pdf
19. "I think Israel should have they really have to keep going. They have keep moving forward [with constructing illegal settlements]. in Patric Henningsen, Donald Trump’s U-Turn on Palestine, Firmly Committed the Israel Lobby" Global Research (27 June 2016), in: http://www.globalresearch.ca/donald-trumpsm-turn-on-palestine-firmly-committed-to-the-israel-lobby/S533130
20. Donald Trump "Understanding the Threat Radical Islam and the Age70f Terror" in: .https/assets.donaldjtrurnp.com /DJT_Radical_Islam_Speech. pdf .
21. "As President, I will call for an international conference focused on thisgoal. We will work side- by —side with our friends in the Middle East,including our greatest ally, Israel. WE will partner with King Abdullah of Jordan, and President Sisi of Egypt, and all others who recognize thisideology of death that must be extinguished. We will also work closely with NATOon this new mission", in: https://assets.donaldjtrump.com/DJ T_Radica1_Islarn_Speech.pdf
22. universal rights, and drive inclusive economic growth. That will produce more capable partners and more durable security over the long term. http://www.reuters.com/article/us-usa-mideast-idUSBRE89B l9Z20l21012
23. Egypt’s Government ‘Basically An Army Dictatorship’ says Hillary; Clinton, in: http://egyptianstreets.com/2015/ 12/20/egypts-govemment-basically-an-army-dictatorship-says-hillary-clinton/
24. "Hillary Clinton's State Department legacy tied to Iran deal: http://edition.cnn.co1n/ 201 5/ 07/ 14/politics/hillary-clinton-iran-nuclear-deal.
25. "The Iran Nuclear Agreement Is In America, S Natioi, Interest".Httpj/Mearsheimelmuchicago.Edu/Pdfs/Nyt %20Ad%20Supporting%20l,%20Nuclear%20Deal.September%208%202015.pdf
26. Ben Caspit, "Obama and Israel: It ain’t over till it’s ver"(September 26, 2016), in: httpzl/www.al-monitomom/pulse/originals/20l6/09/ benjamin -netanyahu-barack-obama-hillary-clinton-donald-trun1p.htm1.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com